الملخـــــص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، وتعد مسألة تأثير الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي من القضايا الرئيسية لفهم مختلف الجوانب التي تؤثر على النمو الاقتصادي، وقد استخدمت الجزائر سياسة اقتصادية توسعية وذلك بفضل الإيرادات المرتفعة من قطاع المحروقات بدءا من سنة 1999. ومن أجل قياس العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) تم استخدام عدة أساليب حديثة للقياس الاقتصادي، تتمثل في اختبار جذر الوحدة، اختبار التكامل المشترك و اختبار غرانجر للسببية.

ومن خلال التحليل القياسي لتأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية بينهما وهذا راجع إلى كون أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بعوامل اقتصادية أخرى، مما يعني أن الإنفاق العمومي لا يحدث أي أثر على النمو الاقتصادي، وان السياسة التوسعية التي تبنتها الجزائر لا تتماشى وطبيعة الاقتصاد الجزائري بسبب عدم امتلاكه جهاز إنتاجي يستجيب للتغير في الطلب الكلي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العمومي، النمو الاقتصادي، التضخم، اختبار غرانجر للسببية.

Résumé

Cette étude vise à mettre en évidence l'impact des dépenses publiques sur le developpement économique en Algérie entre 2000 et 2018. La question de l'impact des dépenses publiques sur le developpement économique est un enjeu majeur pour la compréhension des divers aspects du developpement économique .L'Algérie a eu recours à une politique économique expansionniste, Du secteur des hydrocarbures à partir de 1999. Afin de mesurer le rapport entre les dépenses publiques et la croissance économique en Algérie sur la période 2000-2018, plusieurs méthodes modernes de mesure économique ont été utilisées.

Une analyse statistique de l'effet des dépenses publiques sur le developpement économique en Algérie a montré qu'il n'y avait pas de lien de causalité entre elles, ce qui s'explique par le fait que le developpement économique algérienne est liée à d'autres facteurs économiques, ce qui signifie que les dépenses publiques n'ont aucun effet sur le developpement économique. L'expansionnisme adopté par l'Algérie ne correspond pas à la nature de son économie car il ne dispose pas d'un appareil productif qui réponde à l'évolution de la demande globale.

Mots-clés: Dépenses publiques, Croissance économique, L'inflation , test de causalité de Gruinger.

إهـــــــــــداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا

أما بعد

فإلى من نزلت في حقّهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى

أهدي هذا العمل المتواضع أمي و أبي العزيزين حفظهما الله لي اللّذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد

وإلى أفراد أسرتي، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل

إلى كل أقاربي

إلى كل الأصدقاء و الأحباب دون استثناء

إلى أساتذتي الكرام و كل رفقاء الدراسة وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرّج

مهري نزار

إهـــــــــــداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد

" وقضى ربك أن لا تعبد إلا إياه و بالوالدين إحسانا "

إلى أعذب و ارق كلمة في الكون وهي أمي رمز العطاء والحب

إلى من أنار دربي وآمن بنجاحي ومنحني الثقة أبي العزيز

إلى إخوتي و أخواتي وكل من اعرفه و كل أصدقائي ومعارفي

مصباح سيف الدين

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على إتمام هذا العمل

اعترافا بالفضل والجميل نتوجه بخالص الشكر وعميق التقدير والامتنان إلى الأستاذة الدكتورة

دحماني نور الهدى التي منحتني شرف الإشراف على هذه المذكرة، التي لم تبخل علينا بإرشاداتها ونصائحها وتوجيهاتها السديدة، فجزاها الله عنا كل خير

ثم أتقدم بشكري وتقديري إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على مناقشة وإثراء هذا العمل

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذة جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف–

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (1–1)	العوامل المؤثرة على الإنفاق العام	(24)
الشكل (1–2)	مراحل الدورة الاقتصادية	(25)
الشكل (1–3)	تطور سعر الفائدة بزيادة الدخل	(31)
الشكل (1–4)	تطور الإنفاق العام في عدد من دول العالم بالنسبة للناتج الداخلي الخام PIB	(33)
الشكل (1–5)	أثر الاستبدال عند Wiseman و Peacock و تطور النفقات العامة خلال الفترة الطويلة	(35)
الشكل (3–1)	العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي	(88)
الشكل (3–2)	التوزيع القطاعي لمضمون برامج الإنعاش "2001–2004"	(93)
الشكل (3–3)	التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2001–2004"	(95)
الشكل (3–4)	القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو "2005–2009"	(98)
الشكل (3–5)	المبالغ المالية المخصصة لكل محور من البرنامج الخماسي "2010–2014"	(102)
الشكل (3–6)	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة "2001–2009"	(107)
الشكل (3–7)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر "2010–2014"	(109)
الشكل (3–8)	تطور معدلات النمو الاقتصادي و التضخم في الجزائر "2015–2018"	(110)

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (3–1)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.	(93)
الجدول (3–2)	مضمون البرنامج التكميلي	(96)
الجدول (3–3)	المحاور الأساسية للبرنامج التكميلي	(97)
الجدول (3–4)	محتوى برنامج التنمية الخماسي 2010–2014	(98)
الجدول (3–5)	توزيع النفقات لسنة 2015 حسب القطاعات	(104)
الجدول (3–6)	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر 2001–2009	(106)
الجدول (3–7)	تطور معدلات النمو الاقتصادي و معدلات النمو الإقطاعية خلال الفترة 2010–2014	(108)
الجدول (3–8)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2015–2018	(110)
الجدول (3–9)	تطور الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2018)	(113)
الجدول(3–10)	نتائج اختبار ديكي– فولر الموسع (ADF)	(118)
الجدول(3–11)	نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك	(121)
الجدول(3–12)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	(123)
الجدول(3–13)	نتائج اختبار غرانجر للسببية	(124)

فهرس المحتويات

المحتـــــــويات	الصفحـــــة
ملخص	VIII
Résumé	VIII
إهداء	VIII
شكر وعرفان	VIII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الجداول	VIIIi
فهرس المحتويات	viii
المقدمة	02
الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق العمومي	06
تمهيد	07
المبحث الأول: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي	08
المطلب الأول: النفقات العمومية في المذهب " الكلاسيكي، الماركسي و النيوكلاسيكي"	08
المطلب الثاني: النفقات العامة وفق التحليل الكينزي	12
المطلب الثالث: النفقات العامة وفق التحاليل الجديدة في الفكر الاقتصادي	14
المبحث الثاني: النفقات العامة، عناصرها و تقسيماتها	17
المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة	17
المطلب الثاني: عناصر النفقة العامة	18
المطلب الثالث: تقسيمات النفقة العامة	18
المبحث الثالث: قواعد و أسس النفقات العامة.	22
المطلب الأول: ضوابط الإنفاق العام و العوامل المؤثرة فيه	23
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقة العامة	26

المطلب الثالث: تطور النفقات العامة و تزايدها	32
خلاصة الفصل الأول	38
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و نماذجه	39
تمهيد	41
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي	41
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	42
المطلب الثاني: أهمية و خصائص النمو الاقتصادي	48
المطلب الثالث: أساسيات حول النمو الاقتصادي	50
المبحث الثاني: نماذج النمو الاقتصادي ما قبل "سولو"	58
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي	59
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند "شومبيتر"و"كينز"	64
المطلب الثالث: نموذج "هارود–دومار"	66
المبحث الثالث: النظرية النيوكلاسيكية و الحديثة للنمو الاقتصادي	71
المطلب الاول: نموذج "سولو" و نموذج " رامسي"	71
المطلب الثاني: النماذج الخطية للنمو الاقتصادي و الحديثة	77
خلاصة الفصل الثاني	83
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي –حالة الجزائر في الفترة "2000–2018"	84
تمهيد	85
المبحث الأول: فعالية سياسة الإنفاق العام	86
المطلب الأول: كفاءة سياسة الإنفاق العام	86
المطلب الثاني: الإنفاق العام و السياسة الضريبية	90
المبحث الثاني: برامج الإنفاق العام في الجزائر "2001–2018"	91
المطلب الأول: برامج الإنفاق العام "2001 إلى 2009"	91
المطلب الثاني: برامج الإنفاق العام "2010 إلى 2018"	97

المطلب الثالث: أثر برامج الإنفاق العام على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر "2001–2018"	104
المبحث الثالث: الدراسة القياسية للعلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2018)	110
المطلب الأول: المنهجية المتبعة ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية	110
المطلب الثاني : اختبار السببية	120
خلاصة الفصل الثالث	123
خـــــــاتمة	124
قائمة المراجع	127

المقدمة

يمثل النمو الاقتصادي الهدف الأكبر الذي تسعى جميع الدول إلى تحقيقه حيث أنه يعتبر مؤشر عام على الحالة الاقتصادية القائمة ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة اقتصادية، وفي هذا الإطار تعتبر السياسة المالية من بين أهم السياسات الاقتصادية وتحتل مكانة هامة بينها حيث أنها تقوم بالدور الأعظم في عملية تحقيق الأهداف المتعددة التي يسعى الاقتصاد الوطني إلى الوصول إليها، حيث تقوم الدولة باستخدام أدوات السياسة المالية لتجسيد مختلف أهداف السياسة الاقتصادية و التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الحالة الاجتماعية و السياسية للدولة .

ولقد تطرقت مختلف التوجهات و النظريات الاقتصادية إلى دراسة و تحليل دور الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي وخاصة في التأثير على النمو الاقتصادي حيث أنها اختلفت في تحديد جدوى هذا الدور في التأثير على النشاط الاقتصادي، و قد ساعدت مختلف الأزمات الاقتصادية الدولية التي شهدها العالم في تغيير وجهة نظر الاقتصاديين حول هذا الموضوع و من أهمها أزمة الكساد الكبير سنة 1929 التي صاحبها اختلالات اقتصادية و هيكلية كبيرة أدت الى تغييرات عميقة في الفكر الاقتصادي، بحيث ركز الفكر المالي على الانفاق العام و أعتبره أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

ومن هذا المنطلق بدأ الاهتمام بالانفاق العمومي يزيد باعتباره أداة جوهرية في تحريك النمو الاقتصادي، فهو يعتبر الأداة الرئيسية للدولة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. بالتالي فإن كفاءة استخدامه تنعكس بشكل إيجابي على توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي.

وفي هذا الإطار تواجه الدول النامية العديد من التحديات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أنها عمدت إلى إجراء مجموعة من الإصلاحات والسياسات الاقتصادية المعينة بهدف لمواجهة هذه التحديات، ومن بين هذه الدول الجزائر التي عمدت في السنوات الأخيرة إلى إعادة النظر في خطتها التنموية و هذا بسبب التحولات الاقتصادية الكبيرة التي شهدها العالم من جهة و بسبب فشل السياسات المتبعة منذ الاستقلال من جهة أخرى، حيث عرف الاقتصاد الجزائري برامج تنموية ضخمة ساهم فيها بشكل كبير نمو العوائد النفطية مما يبرز بشكل كبير إرادة و جهود الدولة الجزائرية في اتباع سياسة انفاقية تنموية كبيرة بغية النهوض بالاقتصاد الجزائر.

ودعما لما سبق ذكره، تم القيام بدراسة قياسية لمعرفة طبيعة العلاقة السببية واتجاهها بين الانفاق العموميوالنمو الاقتصادي، بالتطبيق على حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، وذلك من خلال دراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل والعلاقة السببية اعتمادا على منهجية غرانجر للسببية المبنية على نموذج تصحيح الخطأ.

1- إشكالية الدراسة

وبالتالي وفقا لما سبق يمكن إبراز إشكالية الموضوع من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

"كيف أثرت سياسة الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)؟ "

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف تناول الفكر الاقتصادي موضوع النفقات العامة والنمو الاقتصادي؟

2. ما هو واقع الإنفاق العام و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)؟

3. كيف يؤثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي؟

4. هل توجد علاقة سببية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)؟ وما هو اتجاهها؟

2- فرضيات الدراسة

إجابة على السؤال الرئيسي تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: إن ارتفاع النفقات العامة يؤثر إيجابيا على نمو الناتج المحلي.

الفرضية الثانية: إن تأثير الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف جدا.

الفرضية الثالثة: يؤثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي عن طريق الإنفاق الاستثماري.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة سببية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي الجزائر.

3- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- دراسة العلاقة بين الإنفاق العمومي و النمو الاقتصادي.
- تتبع تطور سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر.
- تحليل أثر برامج الإنفاق العام في الجزائر على معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

– القياس التجريبي لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل وتحديد اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي، بالتطبيق على الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

4- أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أنها منسجمة مع الاهتمام الواسع بموضوع النمو الاقتصادي، والمسار الجديد الذي اتبعته الحكومة الجزائرية المتمثلة في برامج الإنفاق العام، والبحث في تقييمها من خلال تحقيقها لهدفها الرئيسي والمتمثل في رفع معدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى. وتزداد أهمية هذه الدراسة، من خلال دراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل واتجاه العلاقة السببية بين هذين المتغيرين الجزائر، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2018.

5- حدود الدراسة

تقتصر الدراسة على دراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل واتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي.

تمثلت الحدود الزمنية للدراسة في اقتصارها على الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2018 وذلك عند التطرق إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف في الجزائر. أما الحدود المكانية فاقتصرت على الجزائر.

7- منهج الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة وحتى تتم الإجابة على الإشكالية الرئيسية وأسئلتها الفرعية واختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة، اقتضى الأمر استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال عرض الإطار النظري لكل من الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي، وخلفية العلاقة بينهما. كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة عند عرض واقع الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر. وتم الاعتماد على منهج التحليل الكمي عند القيام بالدراسة القياسية لدراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل واختبار العلاقة السببية بين المتغيرين السابق ذكرهما خلال الفترة (2000-2018).

6- هيكل الدراسة

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول كما يلي:

- **الفصل الأول** بعنوان "**الاطار النظري للانفاق العمومي**" تم فيه التعرض إلى ثلاثة مباحث مضمونها ما يلي:
  - **المبحث الأول**:تطور الانفاق العام في الفكر الاقتصادي
  - **المبحث الثاني**: النفقات العامة ، عناصرها و تقسيماتها
  - **المبحث الثالث**:قواعد و أسس النفقات العامة
- **الفصل الثاني** بعنوان "**الإطار النظري للنمو الاقتصادي و نماذجه**"تم من خلاله التعرض إلى ثلاثة مباحث مضمونها ما يلي:
  - **المبحث الأول**:الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي
  - **المبحث الثاني**:نماذج النمو الاقتصادي ما قبل "سولو"
  - **المبحث الثالث**:النظرية النيوكلاسيكيةو الحديثة للنمو الاقتصادي
- **الفصل الثالث** بعنوان ": **دراسة قياسية لأثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي –حالة الجزائر في الفترة "2000–2018–"** "تم من خلاله التعرض إلى ثلاثة مباحث مضمونها ما يلي:
  - **المبحث الأول**:فعالية سياسة الانفاق العام
  - **المبحث الثاني**:برامج الانفاق العام في الجزائر "2001-2018"
  - **المبحث الثالث**:الدراسة القياسية للعلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

الفصل الاول

الاطار النظري للانفاق العمومي

تمهيد

يحتل الانفاق العمومي أهمية كبيرة في الاقتصاد خاصة في الدراسات المالية ، حيث انه يعتبر الأداة التي تستخدمها الحكومات من اجل تحقيق ما تتطلع اليه من اهداف اقتصادية و تنموية . لذا فان سياسة الانفاق الحكومي تعكس بشكل كبير الأهداف المرسومة من قبل الحكومة و التي تسعى للنهوض بالاقتصاد الوطني لدفع عجلة التنمية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

تعتبر سياسة النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية المتبعة بالخصوص في الدول النامية، والتي يستهدف من خلالها تدعيم حركية النشاط الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتزايد في حجم العمالة، وفي ذلك سير على منهج التحليل المالي للفكر الكينزي الذي يعتبر أهم من أشار إلى فعالية السياسة المالية وبالخصوص من خلال النفقات العامة في دعم الانتعاش الاقتصادي ، نظرا للدور الهام الذي وجب أن تضطلع به الدولة في النشاط الاقتصادي باعتبارها عونا رئيسيا من الأعوان الاقتصاديين.

و نهدف من خلال هذا الفصل الى إبراز مختلف جوانب الانفاق العمومي من خلال التطرق إلى التطور التاريخي للإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية و ذلك في المبحث الأول أما في المبحث الثاني فسوف نتطرق إلى مفهوم النفقة العامة و أشكالها المتعددة و في الفصل الثالث يتم توضيح قواعد و أسس النفقة العامة.

المبحث الأول: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي

لقد مر موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعدة مراحل مختلفة، حيث كان دور الدولة و تدخلها في النشاط الاقتصادي يزداد من فترة لأخرى و ذلك بما تملكه من إمكانيات مالية و مؤسساتية بإلاضافة إلى نداءات بعض الاقتصاديين بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و مع مرور الوقت اصبح هذا التدخل ضرورة حتمية من أجل حماية النشاط الاقتصادي و الدخل القومي حيث أنه في غياب هذا الدور تتعرض اقتصاديات الدول إلى مشاكل عديدة مثل التضخم و الانكماش و عدم الاستقرار[1]

المطلب الأول: النفقات العمومية في المذهب " الكلاسيكي، الماركسي والنيوكلاسيكي

لقد مر الانفاق العام عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بعدة مراحل . تحدد فيها مفهومه و حجمه حسب دور الدولة و الوظائف المنوطة بها . وكان هذا التطور واضح بين المذاهب الاقتصادية المتعددة و خلال مراحل هذا التطور كان الانفاق العام يتنقل بين الحيادية و التاثير في النشاط الاقتصادي و فيما يلي تقسيم لاهم المراحل التي مر بها التطور التاريخي للنفقات العامة في الفكر الاقتصادي .

عرف العالم طوال ثلاثة قرون انطلاقا من القرن السادس عشر وصولا الى القرن الثامن عشر ثورة علمية سبقت الثورة الصناعية بأوروبا، مما سمح بتكوين أفكار تجاه الطبيعة على خلفية ما وفرته المعرفة العلمية عنها ، أين بدا الاقتصاديون يناشدون بوجود قوانين طبيعية تحكم الحياة الاقتصادية على غرار ما أشار اليه ادم سميث في كتابه "ثورة الأمم" الذي تم نشره سنة 1776 "تعتقدون انكم تساعدون النظام الاقتصادي بقوانينكم و تدخلاتكم المتعمدة ولكن الأمر ليس كذلك، دعوا الطبيعة تعمل ، إن محرك المصلحة الفردية يشغل النظام بطريقة شبه عجائبية ولا احد يحتاج أي ملك للتنظيمات، و لا أحد يحتاج للتنظيمات، إن السوق سيحل كل المسائل بنفسه ".

وتطور الفكر الكلاسيكي من خلال مجموعة من الاقتصاديين على غرار: ديفيد ريكاردو، توماس مالتوس، جان باتيستساي و جون ستيوارت ميل في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي " سنة 1848.

بعد ثورة 1848، عرفت الرأسمالية تصدعات نتجت عن انقسام المجتمع إلى طبقتين الطبقة الرأسمالية و طبقة العمال الاجراء بفعل تفشي البطالة لطغيان الالة على الإنتاج الصناعي ، بالإضافة الى تمديد يوم العمل، و زيادة المنافسة بين الرأسماليين و ذلك لزيادة أرباحهم، وهذا ما زاد الانتقادات على الرأسمالية من قبل الماركسيين، حيث طهر هذا بشكل واضح في كتاب كارل ماركس"رأس المال" أين اعتبر ان الرأسمالية استغلالا للطبقة العاملة.

وفي ما يلي التطرق الى اهم الاتجاهات التي تناولت موضوع النفقة العامة خلال تلك الفترة:

[1] زرواط فاطمة الزهراء . أ مناد احمد : تطور النفقات العامة في الجزائر و أثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014 ، مجلة المالية و الأسواق . جامعة مستغانم ، ص 3

أولا: النفقات العمومية وفق التحليل الكلاسيكي [1]

لم يعطي الكلاسيك أهمية تذكر لدراسة طبيعة النفقات العامة وأثارها الاقتصادية و الاجتماعية انطلاقا من موقف فكري مبدئي يتعلق بتحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

لقد اتفق الكلاسيكيون حول الفلسفة السياسية و الاقتصادية و طريقة التحليل على الرغم من ان التباين الذي اعتراهم حول الموضوعات التي تناولوها ،و تكمن الدعائم الأساسية لهم فيما يلي:

- **سيادة مبدأ الحرية الفردية و عدم التدخل الحكومي:** اعتمد الكلاسيك على الشعار الذي نادى به الطبيعيون " دعه يعمل يمر " كما انهم ادوا بتوسيع مجال الحريات الاقتصادية للفرد بحيث تشمل حرية العمل ، حرية التملك و حرية التصرف في الممتلكات ، علاوة على ذلك نادى ادم سميث بضرورة حصر دور الدولة على القيام بالمهام التقليدية لها " الحفاظ على الامن و الدفاع " مع جواز قيامها ببعض الوظائف الاقتصادية . و في هذا الصدد يقول الاب الروحي لهذا الفكر ادم سميث " ان الدولة يزداد نفعها بقدر عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي "، "الحكومة هي أسوء صانع و هي اسوء تاجر ".

– **حياد السياسات الاقتصادية و فكرة المالية المحايدة:** إن تقديس الكلاسيك للحرية الاقتصادية و إنكارهم لدور الدولة في الحياة الاقتصادية لم تكن مجرد فكرة فلسفية، بل اكثر من ذلك فقد اعتبرها الكتاب الكلاسيك قضية عملية يسعون الى إقامة الدليل على منطقيتها ، و منه فان السياسات الاقتصادية لابد من ان تسير في مسار الدفاع عن قضية الحرية الاقتصادية، ومن ثم جاءت فكرة حيادة السياسات الاقتصادية و فكرة المالية المحايدة والتي اقتصرت أدوار المالية المحايدة على الأغراض المالية وحدها و المتمثلة في الحصول على الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة دون ان يكون لها أي تدخل في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

– **الرشد الاقتصادي:** و يتجلى ذلك في ان سعي افراد المجتمع نحو تحقيق مصالحهم الخاصة يعتبر اكبر الحوافز الداعمة والمحركة للنشاط الاقتصادي، حيث أن المستهلك يسعى للحصول على اكبر اشباع ممكن ، وان المنتج يسعى لتحقيق اقصى ربح ممكن و ذلك من خلال عمل كل واحد منهما.

– **الانسجام التلقائي بين المصلحة العامة و المصلحة الخاصة:** يرى الكلاسيك ان المصلحة العامة بمثابة مجموع المصالح الخاصة الفردية ، وبما ان المجتمع يتكون من ملايين الافراد الذين تعتبر مصالحهم الخاصة ههي الحافز الذي يحركهم ، وبالتالي فانه لو ترك كل فرد ليمارس النشاط الذي يرغبه بكل حرية فان ذلك من شانه ان يحقق المصلحة

[1] سلام عبد الكريم مهدي سميسم ، السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي – دراسة لعصري صدر الإسلام و الدولة الاموية– دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، ص 2010

العامة . وهذا الانسجام التلقائي بين المصلحتين الفردية و العامة من شانه ان يعتبر دعما لمبدأ الكلاسيك القاضي بالحرية الفردة و عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

- **آلية جهاز الثمن:** يتحقق هذا المبدأ في ظل افتراض سريان قوانين سوق المنافسة الكاملة القاضية ان تفاعل قوى العرض و الطلب هي التي تحدد الاثمان و بالتي لا حاجة لتدخل الدولة ، وهذا من شانه ان يبرر و يدعم فكرة الحرية الاقتصادية.

- **المرونة في الأجور النقدية و التوظيف الكامل:** منطلق الكلاسيك في ذلك هو ان الأجور النقدية قابلة للتغيير و في الاتجاه نحو الانخفاض خصوصا في حالة البطالة فإنه من الضروري تخفيض الأجور النقدية الذي من شانه ان يدفع ارباب العمل الى طلب المزيد من اليد العاملة مما يدفع بالاقتصاد نحو التوظيف الكامل و تحقيق التوازن، فالكلاسيك يرفضون وجود بطالة إجبارية و ان البطالة التي توجد هي بطالة اختيارية من اختيار الافراد.

- **الفترة الطويلة** : إن الكميات الاقتصادية في نظر الكلاسيك تتجه بالضرورة نحو التوازن الدائم، و الذي لا يتحقق الا في الاجل الطويل وفي ظل سيادة مبدأ المنافسة الكاملة ، و منه إمكانية انتقال عناصر الإنتاج.

- **قانون ساي للأسواق:** من بين أهم ما اتفق عليه معظم المفكرين الكلاسيك هو صواب قانون "ساي للأسواق" ومفاده أن العرض يخلق الطلب المساوي له، ومنه فلا حاجة لتدخل الدولة.

ثانيا: سياسة الانفاق العام في الفكر الكلاسيكي[1]

لم يهتم الكلاسيك اهتماما كبيرا بالنفقات (توزيع الثروة) بالقدر الذي اهتموا به في خلق الثروة فكان هدفهم الأساسي هو زيادة او خلق الثروة من خلال زيادة الإنتاج من السلع والخدمات داخل الدولة. فالكلاسيك ينظرون إلى الاقتصاد على انه جهاز ضخم يسير بانتظام مسطر من خلال قوانين ثابتة تتحقق من خلال جهود الانسان، و هذا الاخير لا يمكن أن يخضعها إلى ارادته ويتحكم فيها بصورة مباشرة بل أن هناك قوة خفية هي التي تتولى ذالك، ومن هنا يرى الكلاسيك أن لا حاجة للدولة بالتدخل لإدارة النشاط الاقتصادي.

وبالتالي فان الهدف الأساسي من السياسة الاقتصادية في نظر الكلاسيك هو تحقيق النمو الاقتصادي والذي يتحقق من خلال تراكم راس المال وتخصيص العمل، وان تدخل الدولة من خلال السياسة التجارية غير مقبول لأنه عائق لقوى السوق ويغير الاتجاه السليم للنشاط الاقتصادي. وحجة الكلاسيك في ذالك أن الحرية هي الكفيلة وحدها بحل المشكلات الاقتصادية وإعادة التوازن وتحقيق اكبر قدر من الانتاج طبقا لرغبات المستهلكين، و بالتالي فإن ترك الحياة الاقتصادية حرة من شأنه أن تعمل القوة الخفية بتصحيح جميع صور الاختلال التي قد تعتري

[1] بيداري محمود ، العوامل المفسرة لنمو الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010) ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة وهران ، 2013-2014 ، ص 44

الاقتصاد.كما يرفض الكلاسيك تدخل الدولة من اجل حماية الطبقات الضعيفة أو لإعانة العمال في وقت البطالة، لأن ذالك من شانه حسب الكلاسيك أن يعيق الجهاز التلقائي الذي يعمل على تحقيق التوازن والقضاء على البطالة من خلال انخفاض الأجر، وهم يسمحون للدولة بالتدخل من اجلالقيام بعض الوظائف المعهودة التي لا يقدر الأفراد على القيام بها او لا يرغبون فيها أصلا كالأمن والعدالة و بالمشروعات التي تتصف بضخامة رؤوس أموالها وقلة ارباحها.[1]

ومن خلال ذالك نرى أن الكلاسيك قد حجموا من دور الدولة على المستوى الداخلي بحكم الديناميكية الاقتصادية التي تؤدي إلى تراكم الثروة، إلا أن توسع دور الدولة الخارجي من خلال الاسواق العالمية من شانه أن عظم من دور الدولة على المستوى الخارجي من اجل تسويق السلع والخدمات والسيطرة على مناطق حصولها على الموارد الاولية والأيدي العاملة الرخيصة.

ومما سبق نرى أن الفكر الكلاسيكي لم يعط اهمية تذكر لدراسة طبيعة النفقات العامة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، بل ونادرا ما كانوا يخصصون لها حيزا مستقلا في كتاباتهم، كما انهم يعتنوا بمحددات الانفاق العام ومعايير توزيعه ادنى اهتمام ممكن، بل اكتفوا بالجوانب القانونية المتعلقة بإجراءات الانفاق العام وإجراءات مراقبته بالنصيب الأكبر في دراستهم.

مما تقدم يمكن القول أن هناك ترابط كبير بين منطلقات الفكر الكلاسيكي والتي جميعها تنتهي حرية الاقتصاد والتوازن التلقائي ، و بالتالي ليس هناك ضرورة للسياسات الحكومية المتدخلة في إلى النشاط الاقتصادي وخاصة لوجد انسجام بيم المصلحة الخاصة والمصلحة العامة.[2]

ثانيا: النفقات العمومية وفق التحليل الماركسي

إن قيام الدولة الاشتراكية، التي تعتمد على مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج من طرف الدولة سمح لهذه الأخيرة أن تنعت بالمنتجة، ما أدى لظهور التخطيط المالي و عليه تقوم المالية العامة في النظام الاشتراكي على:

– **النفقات العامة:** تسعى الدول الاشتراكية من خلال النفقات العامة إلى تحقيق أهداف استثمارية، الشيء الذي يؤدي إلى زيادتها نسبة إلى الدخل الوطني في مثل هذه المدارس.

– **الموازنة العامة:** تبين الموازنة العامة بين إيرادات و نفقات الدولة.

إلا أن الدولة في الفكر الماركسى تتدخل لإحداث التوازن بواسطة.

[1]غراسي نورية ، أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر "2004-2016" ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي ،تخصص مالية و تجارة دولية ، جامعة عبد الحميد إبن باديس ، 2017-2018 ص 5

[2]بيداري محمود ، العوامل المفسرة لنمو الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري ، مرجع سبق ذكره ص 45

– **نفقات الميزانية:** هي نفقات استثمارية أي الإنفاق على النشاط الإنتاجي.

– **نفقات الخدمات العامة:** نفقات على الخدمات (نشاط غير إنتاجي) كالضمان الاجتماعي و التعليم.

ثالثا : النفقات العمومية وفق التحليل النيوكلاسيكي

جاءت نظرة المدرسة النيوكلاسيكية للنفقة العامة كرد فعل على الماركسيين، حيث يرى ساي " أن كل نفقة تزيد عن مستواها تشكل إسرافا أو تبذيرا"، لذلك وجب التحديد الدقيق للنفقة العامة حسبهم و حصرها في الضروريات كتوفير الأمن و الخدمات العامة، لأن كل ما يزيد عنها يعتبر حملا إضافيا سواء على عاتق الدولة أو الأفراد من خلال إسهامهم في الإيرادات عن طريق الاقتطاعات و الضرائب.

المطلب الثاني : النفقات العامة وفق التحليل الكنزي

كانت أزمة 1929 سببا في ظهور الفكر الكنزي بعدما أثبتت قصور و عجز الفكر الكلاسيكي في تحقيق التوازن التلقائي للنشاط الاقتصادي، حيث أصدر كينز كتابه المعروف ب"النظرية العامة للتوظف و النقود و الفائدة " عام 1936 و دعى إلى ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد عن طريق السياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي لعلاج مشكلة القصور في الطلب الكلي الذي كان سببا في حدوث الازمة وليس فائض الإنتاج كما اعتقد البعض.

و يشير كينز إلى انه كلما ازداد حجم التشغيل في أي بلد ازداد حجم الدخل الكلي ، وان البطالة تحدث بسبب نقس الطلب الفعال ، و للتخلص من البطالة يقترح كينز حدوث زيادة في الانفاق سواء على الاستهلاك أو على الاستثمار ، ويرى كينز ان الطلب الفعال Effective demands هو عنصر له أهميته الكبرى في التنمية الاقتصادية، أي انه إذا توافرت لدى أفراد أي مجتمع قوة شرائية تسمح لهم بشراء السلع الاستهلاكية ، فإن ذلك سينعكس على الزيادة في انتاج السلع الاستثمارية مما يؤدي الى التخلص من البطالة عن طريق التوظيف في المجتمع .[1]

من بين أهم ما ارتكز عليه الفكر الكنزي بخصوص سياسة الإنفاق العام:

– إن التوازن التلقائي لا يتحقق في الاقتصاد الوطني ومنه لابد من وجود الدولة لكي تستطيع التدخل عبر الانفاق العام لإعادة التوازن.

– التوازن في الاقتصاد يتوقف على مستوى الانفاق الكلي على الناتج، حيث كل ما زاد الانفاق الكلي يزداد التوظيف والإنتاج حتى يصل الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل والعكس يؤدي إلى حالة الركود.

– زيادة حجم الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية لتحسين ظروف العمال وزيادة حجم الاستهلاك الكلى.[2]

[1] رافدة الحريري ،اقتصاديات و تخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2013 ، ص 42

[2] فتوح خالد ، تطور الانفاق العمومي و أثره على التنمية المستدامة ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2014-2015 ، ص 23

ومنه فان نظرة كنز للاقتصاد عكس قانون ساي فهو يرى ذالك من جانب الطلب، ويرفض فكرة الاقتصاد المنظم تلقائيا من خلال جهاز الثمن. ويقوم مبدأ الطلب الفعال على رفض قانون ساي، فالسوق لا يتوازن تلقائيا بل يجب على المقاولين أن يتوقعوا مستوى الطلب ويحددوا بذلك حجم الإنتاج اللازم لهذا الطلب لتعظيم أرباحهم، و حسب كينز فإنه لا يمكن التنبؤ مسبقا بأن الإقتصاد سيكون في حالة توازن لسببين هما: السبب الأول يكمن في عدم امكانية ضمان أن كل ما يتم عرضه في السوق سيباع. السبب الثاني هو أن الإدخار يتعلق بالعائلات وبالتالي بمستوى دخل العائلات، بينما الاستثمار فيتعلق بالمقاولين ويرتبط بعدة عوامل منها سعر الفائدة وتوقعات الطلب.

ومن ذلك فقد وضع كنز مبادئ التدخل التعديلي للدولة للتقليص والقضاء على البطالة وبعث التشغيل الكامل، حيث تقوم الدولة من خلال الميزانية بزيادة نفقات الاستثمار من جهة وتقليص الضرائب من جهة أخرى، وذالك بغرض تنشيط وانتعاش الاقتصاد ومن ثم تحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية. وتدخل الدولة يأخذ عدة اشكال منها:

- ✓ الانجاز المباشر للمؤسسات في قطاعات كانت مخصصة للقطاع الخاص.
- ✓ تحول الدولة إلى مساهم مباشر بشكل كامل في راس مال المؤسسات الخاصة عن طريق التأمينات او امتلاك جزء من راس المال عبر حيازة حد معين من الاسهم.

إن النظرية الكينزية ترى أيضا انه من الضروري التوليف بين اقتصاد السوق وإدارة فعالة للطلب الكلي من خلال الميزانية والسياسة النقدية، كما اكدت على ضرورة الاستعانة بالسياسات الاقتصادية فلا يتم ضمان الحصول على مستوى التشغيل الكامل من خلال ميكانيزمات السوق، بل لابد من تدخل الدولة بواسطة مختلف السياسات الميزانية والضريبية والنقدية والدخلية قصد زيادة مستوى التشغيل . و بالتالي أصبح تدخل الدولة ضروري للنمو وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فتدخل الدولة يتعاظم في حالة الحروب لأنه في مثل تلك الظروف تقوم الدولة بتامين ادارة كل النشاطات وتدخلها يكون كليا، و بعد انتهاء الحرب يخف تدخل الدولة بعض الشيء لكن لايختفي.

و بالتالي فانه حسب كنز فان الدولة ليست مكلفة بتحقيق الأمن وحماية المنافسة كما عهد في عهد الدولة الراعية التي اعيق نموها بسبب الحروب، لتصبح المهمة الأولى بعد الحرب هو اعادة الدولة إلى مكانتها الطبيعية.

وما يجب الاشارة اليه هو انه على الرغم من أن النظرية الكنزية ذهبت إلى أبعد مما ذهبت اليه النظرية الكلاسيكية، إلا أنه امام تنامي الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وعجز المدرسة الكنزية عن تفسير إخفاق الدولة في اعادة التوازن المطلوب رغم تدخلها القوي، فقد فقدت السياسات الاقتصادية الكينزية فعاليتها التطبيقية وكفايتها الميدانية وبذالك تفاقمت أزمات معظم الدول الرأسمالية، الأمر الذي فسح المجال لتجدد الفكر الليبرالي بمختلف تياراته

الحديثة مع انهيار المعسكر الاشتراكي وتفككه، و تحدد اليات السيطرة على الدول النامية لإعادة احتوائها ومنع حدوث حالات افلات نموذجية تمدد النظام الرأسمالي.

المطلب الثالث : النفقات العمومية وفق التحاليل الجديدة في الفكر الاقتصادي

تطورت الصراعات النظرية المتعلقة بمفهوم النفقة العمومية منذ اوخر الستينات، و لإبرازها يمكن التطرق إلى أهم ثلاث مذاهب سيطرت على الفكر الاقتصادي المعاصر، وهي :

أولا: الفكر النقدي[1]

تأسست المدرسة النقدية على اثر العجز و الفشل الذي منيت به الإدارة الراسمالية للدولة الاحتكارية "المدرسة الكنزية" ، وذلك بسبب فشل هذه الأخيرة على تحليل و فهم الواقع الراهن للرأسمالية المعاصرة و مواجهة ازمة الكساد العالمي . و من رواد هذه المدرسة ميلتون فريدمان .... الذي دعوا الى التخلي عن أدوات التحليل الكنزي و تني سياسة جديدة .

ركز الفكر الذي جاء بعد كينز على جانبي العرض والطلب في اقتصاد السوق وهذا ما ميزه عن الفكر الكلاسيكي والفكر الكنزي اللذان ركزا كل واحد منهما على جانب واحد. ومن ثم اهتم النقديون على تحقيق النمو المنتظم للاقتصاد في اطار المحافظة على التشغيل الكامل و بدون تقلبات اقتصادية، و يكون ذالك من خلال تدخل الدولة بواسطة سياستها المالية وعبر النشاط المالي للدولة لضمان لتحقيق معدل نمو كما عند "هارود"، أو معدل للاستثمار كما عند " دومار"، وذالك من شانه أن يؤدي إلى زيادة العرض تتساوى مع الزيادة في الطلب نتيجة معدل النمو او معدل الاستثمار الذي تعمل الدولة على تحقيقه من خلال سياستها التدخلية.

ويعتبر نموذج هارود–دومار آن لحدوث نحو سلس ومنتظم وغير متقطع في الدخل والاقتصاد ككل لا بد من العمل على تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، فبذالك فهما يرا أن عملية تكوين او تحميع راس المال تحتل دورا حاسما في النمو، ويؤكدان على الدور المزدوج لعملية التجميع او التكوين الرأسمالي والتي تعتبر اساس عملية النمو. فالاستثمار يولد الدخل ومن ثم زيادة الطلب من جهة، ومن جهة اخرى يزيد من القدرة الإنتاجية ومن ثم زيادة العرض، و تلك العملية من شانها أن تؤدي إلى تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي.

إن تلك العملية (تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي) تستوجب ضرورة توسع الدولة في نفقاتها العامة، و في المقابل التوسع في الحصول على الإيرادات العامة من خلال الضرائبوالقروض والتمويل بالعجز مادام

[1] بيداري محمود ، العوامل المفسرة لنمو الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري ، مرجع سبق ذكره، ص46

الاقتصاد في حالة دون التوظف الكامل المتجلية في وجود طاقات غير مستخدمة ، وهذه الأخيرة يمكن تشغيلها من خلال زيادة الطلب التي تنجم عن التوسع في الانفاق العام.

وبذالك فقد اتضح الدور الهام والبارز الذي تلعبه الدولة من خلال نشاطها التدخلي المالي في اقتصادات الدول عموما والدول الرأسمالية المتقدمة خصوصا، وذالك من خلال التوسع في انفاقها الاستهلاكي وإنفاقها الاستثماري تركيزا على ما يلي:

– التوسع في الإنفاق العام على الاشغال العامة.

– التوسع في الايرادات العامة نوعا وكما من خلال الأخذ بالضرائب التصاعدية والتوجه نحو الاقتراض و الاصدار النقدي والائتمان المصرفي.

– أن تدخل الدولة يتسع اكثر في حالة الكساد وارتفاع البطالة، وان استخدام الطاقات لا يكون بالشكل الذي يؤثر سلبا على النشاطات الاقتصادية الخاصة وإنما يكون مساعدا لها في تحريك نشاطها و توسعه.

– أن زيادة تدخل الدولة من خلال زيادة ماليتها العامة لا يعني الخروج عن الاطار الرأسمالي ، وإنما يعد تعديلا وتكييفا لعمل النظام الرأسمالي بما يسمح بمعالجة المشاكل والأزمات التي تعتريه.

– يعتبر النقديون أنه لا يمكن معالجة العجز في الموازنة العامة دفعة واحدة وفي الاجل القصير، بل ينبغي انتهاج سياسة اقتصادية صارمة ترمي إلى التخفيض التدريجي لنسبة العجز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ولا يتم ذالك إلا من خلال تجسيد إجراءات تخفيضية على الإنفاق العام الجاري، خصوصا الجانب الاجتماعي لأنها تعيق معدلات النمو كما أنها تؤدي إلى تخفيض الاستثمارات العامة.

ثانيا: المدرسة الكلاسيكية الجديدة[1]

ساير أنصار هذه المدرسة النقديين في موقفهم من تدخل الدولة و اعتبروا أن هذه الأخيرة هي سبب حدوث الأزمة، من خلال توسعها في الإنفاق ما أدى إلى عجز الموازنة.

و لعل أهم ما ميز أصحاب هذا التيار النظرة الجزئية للاقتصاد، ما يظهر جليا في أعمال "Muth" سنة 1961 خاصة نظرية التوقعات الرشيدة "Anticipations Rationnelles" التي أحدثت ثورة في كل صياغة النماذج الاقتصادية الكلية، إضافة إلى كتابات فريدمان سنة 1968، كذا إسهامات من "Phillips" سنة 1970، "Lucas" و "Sargent" سنة 1972.

[1] بيداري محمود ، مرجع سبق ذكره

ففي إطار نظرية التوقعات الرشيدة، اعتبر منظرو الاقتصاد الكلاسيكي الجديد أن النفقات العمومية مرتبطة بسياسة إصلاحية إلى حين تعديلها مستقبلا برفع الاقتطاعات الضريبية، و عليه تقوم الأعوان الاقتصادية بادخار جزء من فائض الدخل لمواجهة الأعباء المستقبلية .

كما أعاد "Barro" سنة 1974، نظرية التكافؤ لريكاردو أو ما يعرف ب " L 'équivalence Ricardienne" إلى الواجهة، حيث ساوى "Barro" بين القرض العمومى والضرائب كمصادر التمويل العجز الحكومي، لأن الأعوان الاقتصادية هي من تتحمل عواقب الاقتراض العمومي بمرور الوقت أي أن العبء الضريبي يصبح مؤخرا. و أضاف أن عجز الميزانية الممول من طرف الاقتراض لا ينتج عنه أثار إصلاحية كما أشاد بذلك الكينزيون، بمعنى أنه كل نفقة عامة تعوض بسرعة من طرف الادخار ما يفشل كل محاولات الإصلاح.

ثالثا : الاقتصاد الكنزي الجديد[1]

مع تطور الفكر الاقتصادي و خاصة مع نهاية الثمانينات ظهر تيار يعرف بالاقتصاد الكينزيالجديد ، حيث يبني انصار هذه المذهب تحليلاتهم على فكرة ان الاقتصاد الجزئي يتهيأ انطلاقا من الاقتصاد الكلي ، اما اختلال هذا الأخير ففسر بعجز السوق على عكس الكلاسيكيين الجدد الذين ينطلقون من الجزء للوصول إلى الكل.

كما أمنوا بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لأن التيار الليبرالي لم يتمكن من حل مشكلتي التشغيل و البطالة رغم قدرته على إعادة الاعتبار للتوازن النقدي، ردع التضخم و تقوية تنافسية المؤسسات. إذ تميزت الوضعية الاقتصادية منذ الثمانينات بارتفاع البطالة نتيجة تراجع الأسعار و الأجور، ما أربك المسؤولين و دفعهم لوضع توصيات و نصائح تستند لآراء المدارس الاقتصادية السائدة أنذاك، كما وجه الاقتصاديين لترقية أدوات التحليل التي تسمح بتفسير النتائج وعرض الحلول.

إذ يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات تدافع عن أفكار هذا التيار ونظرته المرتكزة على تدخل السلطات العمومية، فالكينزي الجديد الاستراتيجي اهتم بتفسير البطالة الجزئية " emploi -sous "، أما الكينزي الجديد المنطقي فجعل من مضمون الاقتصاد الجزئي المنطقي في مفاهيم الركود التكنولوجي والتنظيمي مثل الاتفاقيات على المدى الطويل والمنافسة الكاملة سببا في بطء التصحيح، و أثبتالكينزي الجديد الإعلامي أن عدم التوازن مشتق أساسا من خلل في المعطيات.

فمقارنة مع الاقتصاد الكلاسيكي الجديد لم يبلغ التيار الكينزي الجديد اليقين السياسي ولا النتائج النظرية المتماسكة، رغم النجاح الحاصل حاليا.

[1] بيداري محمود ، مرجع سبق ذكره ص 47

المبحث الثاني: النفقات العامة ، عناصرها و تقسيماتها

وأن توحدت الرؤى الاقتصادية حول تحديد مفهوم النفقات العامة ، الا انه لا يزال هناك جدل كبير حول تقسيماتها و ما يقف من أسباب وراء التزايد الكبير لها على المستوى العالمي. و سيتم التطرق من خلال هذا المبحث الى:

- مفهوم النفقة العامة
- عناصر النفقة العامة
- تقسيمات النفقة العامة

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة

التعريف الأول: " تعرف النفقة العامة على انها "مجموع المبالغ النقدية التي يتولى انفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة "كما تعرف على انها "مبلغ نقدي يتولى انفاقه شخص عام قصد تحقيق منفعة عامة" .[1]

التعريف الثاني :تعرف النفقة العامة بانها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة (الننكومة و الجماعات المحلية) او انها مبلغ نقدي يقوم بانفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة . [2]

التعريف الثالث :تعرف النفقة العامة بانها مبلغ تقدي يخرج من الذمة المالية ، للحكومة او احدى السلطات المكونة لها بهدف تحقيق نفع عام ، وعرفها اخرون بانها مبلغ من النقود تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة .[3]

من خلال هذه التعاريف نستنتج ان النفقة العامة تتضمن ثلاث اركان أساسية : فهي مبلغ نقدي ، تصدر عن الدولة او احد ممثليها ، و تهدف الى تلبية حاجة عامة.

المطلب الثاني :عناصر النفقة العامة

من خلال ما سبق من التعاريف السابقة يتضح لنا ان النفقة العامة تنطوي على 3 عناصر هي: استعمال مبلغ نقدي، و الهيئة العامة، و الحاجة العامة، و نتعرف على هذه العناصر بالتفصيل على النحو التالي:

[1] محمد دهان ، مريم زغاشو ، دور سياسة الانفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي –اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا– جامعة قسنطينة 2 ، ديسمبر 2017 ، ص2

[2] محرزي محمد عباس،اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية بن عكنون – الجزائر، الطبعة الخامسة،12-2012 ،ص55

[3] محمد حسن العودة ، دراسة و تحليل العلاقة بين الانفقاق العام و الناتج المحلي الإجمالي و مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2014-1975) ،كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة البصرة ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد 31 ،2017 ص 122

– **استعمال مبلغ نقدي** :تحصل الدولة على ما يلزمها من سلع او خدمات مقابل نقود تتدفعها الى من يحوز هذه السلع او الخدمات ، فهي تحصل على خدمات الموظفين مقابل مبلغ نقدي يتمثل في الأجور و المرتبات ، كما تشتري المواد و المهمات التي تحتاجها بالنقود. و تساير الدولة في انفاقها النقدي الطبيعة السائدة للمعاملات و المبادلات الاقتصادية المعاصرة و التي تقوم كلها "تقريبا" على استخدام النقود و ذلك على خلاف ما كان سائدا في الماضي ، حين كانت الدولة تحصل على سلع و خدمات الغير بدون مقابل ، عن طريق سلطة الجبر و الاكراه ، التي تتيح لها مصادرة ما يلزمها من مواد بدون ثمن ، و ارغام الافراد على العمل لديها بالسخرة او بدون اجر.[1]

– **عن طريق هيئة عامة:** إن ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة ان النفقة الخاصة يقوم بها الافراد او الجهات الخاصة، ام النفقات العامة فتقوم بها الدولة ، او وحداتها الإقليمية او الإدارية ، او احد هيئاتها العامة و مؤسساتها ذات الشخصية الاعتبارية العامة كالجامعات ، لان هذه الجهات تعبر جزءا من الدولة فصلتها عنها بإرادتها لأغراض معينة .

– **أن يكون الغرض من النفقة اشباع حاجة عامة** : من الطبيعي أن يكون الغرض من النفقة العامة هو سداد حاجة عامة لأن مصدر تمويل هذه النفقة هي أموال المجتمع و خاصة من الضرائب ، و بالتالي يجب أن يعود الانفاق الى المجتمع، وليس لفرد معين ، وذلك بأن تكون الحاجة التي تسدها النفقة من الحاجات العامة .[2]

و على الرغم من أن هناك بعض الحاجات التي لا يختلف الرأي على اعتبارها حاجات عامة، كالحاجة إل الامن و العدل و الدفاع و التعليم والصحة، إلا أنه يصعب حصر جميع الحاجات العامة التي يلزم أن تخصص النفقة لها، لاختلافها و تنوعها، باختلاف الظروف و الأحوال.

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة

في السابق لم يكن تقسيم النفقات العامة موضوعا يثير شغف الباحثين الاقتصاديين، حيث كانت النفقات العامة محدودة و موجهة لتقديم خدمات معينة تقوم بها الدولة، فكانت النفقات من طبيعة واحدة. الا انه مع تطور دور الدولة و تحولها من خانة الدولة الحارسة الى خانة الدولة المتدخلة ازدادت أهمية تقسيم النفقات العامة نظرا لتنوع و تزايد النفقات العامة و اختلاف آثارها.

ومن ثم ظهرت الحاجة الى تقسيم و تبويب هذه النفقات الى اقسام متميزة، مع ضرورة أن يكون التقسيم قائما على مبادئ واضحة و منطقية. و ترجع أهمية تحديد هذه التقسيمات الى كونها تضم اغراضا متعددة، من أبرزها:

[1] محمد حلمي مراد : محمد علمي مراد ، جامعة عين الشمس ،1959، ص 24

[2] رمضان صديق : الوجيز في المالية العامة و التشريع الضريبي ، طبعة 2016 ، القاهرة ، ص 71

- تسهيل صياغة و اعداد البرامج.
- تحقيق الكفاءة و الفعالية في تنفيذ الميزانية.
- خدمة اهداف المحاسبة ، المراجعة ، المراقبة و الاعتماد.
- تسهيل دراسة الاثار المختلفة للانشطة العامة المختلفة و معرفة تطورها.
- تمكين البرلمان و الراي العام من اجراء رقابة فعالة على الدور المالي للدولة.

و سوف ندرس هذه التقسيمات بداية من التقسيم الذي نصه التشريع الجزائري دون ان نتجاهل باقي التقسيمات التي سوف نتطرق اليها لاحقا.

1- التقسيم حسب المشرع الجزائري[1]

يقسم المشرع الجزائري الجزائري للدولة الى نفقات التسيير و نفقات الاستثمار .

1-1- نفقات التسيير

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الظرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية و المتكونة أساسا من أجور الموظفين و مصاريف صيانة البنايات الحكومية و معدات المكاتب ...الخ ومنه لا يمكننا ملاحظة أي قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني ، أي انها لا تقم بعملية انتاج أي سلعة حقيقية.

فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لامداد هياكل الدولة . بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف اوجهه ، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة ، وهي تعبير يتطابق الى حد كبير مع دور الدولة المحايدة ما دام انها لا تهدف الى التاثير في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و كل ما تحدثه م اثار فهو غير مباشر ، لذلك تسمى كذلك بالنفقات الاستهلاكية.

تجمع نفقات التسيير الى أربعة أبواب هي [2]:

- **أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات** :يضم هذا الباب خمسة أجزاء:

1/ دين قابل للاستهلاك (دين الدولة)

2/ الدين الداخلي – ديون عامة (ديون عامة فوائد سندات الخزينة)

3/ الدين الخارجي

4/ ضمانات

[1] المادة 23 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

[2] المادة 24 من القانون رقم 48-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية .

5/ نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتجات مختلفة)

– **تخصيصات السلطة العمومية** :تعبر عن نفقات المؤسسات العمومية السياسية كالمجلس الدستوري، مجلس الامة، المجلس الشعبي الوطني و الوزارات.

– **النفقات الخاصة بوسائل المصالح** :تمثل المخصصات المالية التي نضمن سير المصالح و تشمل الموظفين (الأجور، المنح، المعاشات و النفقات الاجتماعية) معدات تسيير المصالح، اشغال الصيانة، اعانات التسيير و نفقات مختلفة.

– **التدخلات العمومية** :هي نفقات تحويلية، تقسم بدورها حسب الأهداف المختلفة و تشمل التدخلات العمومية و الإدارية (اعانات الجماعات المحلية) ، النشاط الدولي (مساهامات في الهيئات الدولية) ، النشاط الثقافي و التربوي (منح دراسية) ، النشاط الاقتصادي (دعم اقتصادي) ،اسهامات اقتصادية (اعانات للمصالح العمومية و الاقتصادية) ، النشاط الاجتماعي (التضامن) ، اسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات).

يتعلق الباب الأول و الثاني بالاعباء المشتركة في الميزانية العامة ، يتم تفصيلهما و توزيعهما بمقتضى مرسوم رئاسي، اما الباب الثالث و الرابع فهما يختصان بالوزارات و يتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع ، و يقسم الباب الى اقسام و يتفرع القسم الى فصول و يمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع اعتمادات الميزانية و عنصرا مهما في الرقابة المالية.[1]

1-2- نفقات التجهيز

هدفها الرئيسي هو تكوين رؤوس الأموال بقصد تنمية الثروة الوطنية فهي تمثل تلك العملية التي تساهم في انشاء دخل جديد ناتج عن النفقة الأولية الاصلية، واهم ما يميز نفقات التجهيز هو ترك شيء يستمر بعدها خلافا لنفقات التسيير التي لا يبقى منها شيء.[2]

تسمى أيضا بميزانية التجهيز او الاستثمار ، لطابعها الاستثماري الذي يزيد من اجمالي الناتج الوطني فهي تتصف بالإنتاجية التي تسهم في ثروة الدولة ، يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة .

و تضم ثلاثة أبواب :

– الاستثمارات المنفذة منطرف الدولة.

– اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

– النفقات الأخرى براس المال.

[1] يرمز للفصل بأربعة ارقام : الأول يهم الباب ، القاني يرمز للقسم ، و الرقمان الاخيران يعنيان الفصل ، مثال 45-03 ، 4(الباب)

[2] حبيطة علي : اثر الانفاق العام على معدل التضخم –دراسة قياسية لاثر نفقات التجهيز على التظخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2013 ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية – 26 ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، العدد 36 أكتوبر 2018 ، ص133

يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة مادامت انها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة.

2- التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة[1]

لقد تعددت تقسيمات النفقات العامة تبعا لعدة معايير ومنها المعيار الوظيفي والاقتصادي والاداري وغيرها كما أن لتأثير هذه النفقات دور كبير في تقسيمها وان هذا التقسيم بأنواعه المختلفة له مبرر وهو تسهيل عملية الرقابة على الإنفاق العام وعدم تركه سائبا، ولعل من ابرز التقسيمات هو التقسيم الذي وضعه الاقتصادي بيجو اذ قسم النفقات العامة من حيث أثرها الاقتصادي على الدخل القومي إلى نفقات حقيقية وأخرى تحويلية وسنلقي الضوء على معظم هذه التقسيمات وعلى النحو الآتي:

- **النفقات الحقيقية:** ويقصد بها تلك النفقات التي تنفذها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات أو رؤوس الأموال الإنتاجية ومن أمثلتها المرتبات والأجور والإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري ، وعندما تقوم الدولة بتنفيذ هذه النفقات فانها تحصل على مقابل سواء أكان عملاً أم سلعة أم خدمة الأمر الذي يترتب عليه زيادة في الدخل القومي وضمن إطار النفقات الحقيقية نوضح المقصود بكل من النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية ؛ حيث تتمثل الأخيرة في الطلب على السلع الإنتاجية في صورة زيادة وسائل الإنتاج الثابتة سواء أكان في شكل بناء أساس للقيام بالخدمات بالنسبة للمشروعات الخدمية أو في صورة وضع أساس للقيام بالانتاج بالنسبة للمشروعات الإنتاجية ، أما النفقات الجارية (الاستهلاكية) فهي التي تضمن إدارة معينة أو إدارة خدمة أو تشغيل وحدة انتاجية .
- **النفقات التحويلية** : وهي النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال وإنما تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الفئات الاجتماعية التي تملك دخولاً عالية إلى أخرى محدودة الدخل فهي مجرد نقل للقوة الشرائية بين الشرائح الاجتماعية ولا تحصل الدولة منها على أي مقابل وبذلك يبقى الدخل القومي ثابتاً كمثال توضيحي لهذه النفقات تقوم الدولة مثلاً بفرض ضرائب تصاعدية على ذوي الدخل المرتفع لتقدمها على شكل اعانات ومنح سواء للافراد أو لبعض المؤسسات الاجتماعية ويطلق على النفقات التحويلية هنا بعملية اعادة توزيع الدخل القومي التي تختلف عن عملية توزيع الدخل القومي ، فتوزيع الدخل القومي هي واحدة من الفعاليات الاقتصادية التي يحصل بموجبها أصحاب عناصر الإنتاج على عوائد عناصر الإنتاج اما بالنسبة لعملية اعادة توزيع الدخل القومي التي نحن بصددها فتكون من خلال السياسة المالية للدولة وقد يكون هدفها اقتصادي أو اجتماعي من خلال تقليل التفاوت في توزيع الدخول بين الافراد .

[1] دردوري لحسن – د. لقليطي الأخضر أساسيات المالية العامة ، دار حميثرا للطبع و النشر و الترجمة ، طبعة 2018 ص 65

3- التقسيم الإداري والوظيفي أو الخدمي[1]

يعتمد هذا التقسيم على تجميع الخدمات ذات الطبيعة المتجانسة من حيث الوظائف الأساسية التي تؤديها الدولة وفي هذا النطاق يمكن التمييز بين الأنواع المختلفة من النفقات كما يأتي:

- **النفقات الإدارية:** وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وهي تشتمل على نفقات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي والدبلوماسي، وأهم بنود هذا النوع من النفقات هي نفقات الدفاع الوطني.والجوانب الثقافية والبحث العلمي وتتفاوت الدول فيما بينها بالتعاطي مع هذا النوع من النفقات بحسب أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والعلمية إذ نجد إن الدول المتقدمة تولي هذه المسالة اهتماما بالغا وتخصص الأموال اللازمة لمواكبة التطور في العلم والتكنولوجيا.

- **النفقات الاجتماعية:** وهي التي تنصرف إلى تحقيق آثار اجتماعية معينة بين الأفراد وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والرعاية الصحية للأفراد، بالإضافة إلى تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساندة (تقديم المساعدات والإعانات لذوي الدخل المحدود، والعاطلين عن العمل ...الخ) وأهم بنود هذه النفقات تلك المتعلقة بمرافق التعليم، الصحة، والثقافة العامة، والإسكان.

- **النفقات الاقتصادية:** وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات عامة تحقيقا لأهداف اقتصادية كالاستثمارات الهادفة إلى خدمة إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية كالنقل والمواصلات، ومحطات توليد القوى الكهربائية، والري والصرف، إلى جانب تقديم الإعانات الاقتصادية للمشروعات العامة والخاصة.

وكملاحظة فإن التقسيمات السابقة للنفقات العامة على سبيل المثال لاحصر لها، لأنه يمكن الإمعان في كل تقسيم من بينها والوصول إلى تعدد أنواع النفقات العامة وتفصيلها على نحو أكبر، وذلكبتقسيم كل نوع من الأنواع المتقدمة إلى عدة أنواع تبعا لتعدد الأغراض التي تدخل في كل تقسيم منها.

المبحث الثالث: قواعد و أسس النفقات العامة

تعود أهمية النفقات العامة باعتبارها الوسيلة الأساسية ضمن السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في الميادين المختلفة ، أي ان النفقات العامة ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي و الاجتماعي ، لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي و تظيق عندما ينحصر هذا الدور .

[1] محمد سلمان سلامة ، الإدارة المالية العامة ، دار المعتز للنشر و التوزيع ، الأردن، طبعة 2015 ، ص72

كما ان انفراد السلطات العمومية لوحدها بإقرار حجم النفقات العمومية لا يعني المضي بها قدما إلى مستويات غير محددة، وإنما يكون ذلك وفق معايير و محددات تضبط الحجم الظروري للنفقات العامة حسب احتباجات الاقتصاد و الظروف الاقتصادية و السياسية المحيطة به .

المطلب الأول :ضوابط الإنفاق العام و العوامل المؤثرة فيه

أولا: ضوابط الإنفاق العام [1]

إن قيام الدولة و مختلف هيئاتها بصرف النفقات العامة يستدعي منها احترام و التزام بعض الضوابط حتى يكون هذا الإنفاق محققا لآثاره المرجوة من اشباع للحاجات العامة، و هذه الضوابط يمكن حصرها كالتالي :

1- ضابط المنفعة: يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الانفاق العام دائما في ذهن القائمين به، تحقيق أكبر منفعة ممكنة ، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها ، وبذلك فان تدخل الدولة بالانفاق العام في مجال معين دون منفعة تعود على الافراد من هذه النفقة يعني أن هذا الانفاق لا مبرر له .

2- ضابط الاقتصاد في النفقات العامة: يعد ضابط الاقتصاد في النفقة العامة شرطا ظروريا لابد منه و يقصد به التزام القائمين على عملية الانفاق (الدولة و مختلف هيئاتها) بتجنب التبذير و الاسراف حفاظا على عدم ضياع المال العام، و يتوقف ذلك على فعالية الرقابة على كل بند من بنود النفقات العمومية ، و يقف وراءها رأي عام يقظ ساهر على مصلحته العامة الى جانب جهاز إداري كفء و عند المسؤولية .

و في عبارة موجزة يعني هذا الظابط استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة.

غير ان الاقتصاد في النفقات العامة لا يعني الحد او التقليل منها ، ولكنه يقصد به حسن التدبير و عدم الاسراف و التبذير، و السعي الى تحقيق اكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة .

3- ضمانات التحقق من استمرار المنفعة و الاقتصاد في الانفاق العام

حتى يمكن التحقق من حصول ضابطي المنفعة و الاقتصاد في النفقات العامة يتوجب وضوح الجانب القانوني لاجراء النفقات العامة في كامل مراحلها ، و تحديد صلاحيات كل سلطة في هذا المجال ، كما يجب أن تكون النفقات العامة مستوفية لإجراءات تحقيقها و صياغتها و تنفيذها على النحو المبين في القوانين و اللوائح و القرارات المالية الأخرى.

هذا من جهة أما من جهة أخرى ، يجب إحكام الرقابة على تنفيذ هذه النفقات العامة و عادة ما تأخذ ثلاث اشكال (الرقاية الإدارية ، الرقابة التشريعية ، الرقابة المحاسبية)

[1] بن عزة محمد ، ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالاهداف ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وجامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان – الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015 ، ص28

ثانيا : العوامل المؤثرة على الإنفاق العام [1]

تمثل النفقات العامة في جوهرها مبالغ تقتطعها الدولة من الدخل الوطني لتقوم بإشباع مختلف الحاجات العامة، فهي وسيلة هامة تستخدمها الدولة من أجل تحقيق مجموعة من أهداف السياسة الاقتصادية، حيث أنها بمثابة مرآة عاكسة لدور الدولة في الاقتصاد، إذ أن النفقات العامة ترسم حدود النشاطات المختلفة للدولة، لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور وبالتالي هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الإنفاق العمومي موضحة من خلال الشكل التالي:

الشكل البياني رقم (1-1): العوامل المؤثرة على الانفاق العام

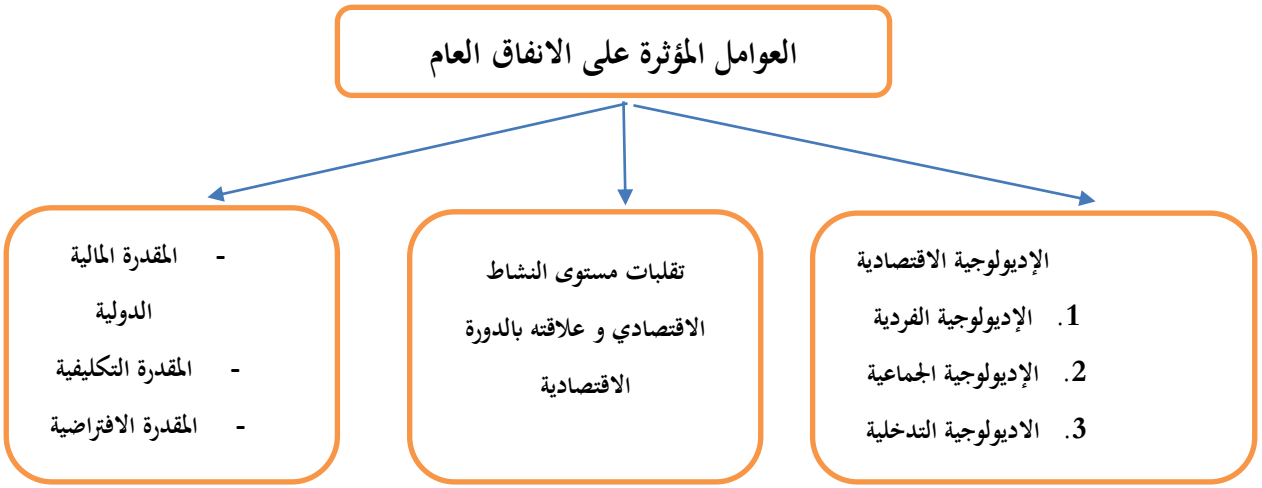

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على: نوازده عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، دار النهج، عمان، 2005، ص43.

أ .الإديولوجية الاقتصادية للدولة

– **الاديولوجية الفردية:** في ظل الاديولوجية الفردية حيث الفلسفة الشائعة هي ترك الأفراد أحرارا في إقامة و تنظيم علاقات الإنتاج و التوزيع فيما بينهم بإعتبارها الوسيلة المثلى لتحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي ، يقتصر دور الدولة على القيام بمهام الدولة الحارسة ، وفي اطار هذه الدولة فإن حجم النفقات العامة يتحدد بالنسبة للدخل الوطني بالقدر الضروري للقبام بالوظائف التقليدية مما يترتب عليه أن ينخفض حجم النفقات العامة و نسبتها إلى الدخل الوطني من ناحية وأن تقلل أنواعها من ناحية أخرى .

[1] إيمان بوعكاز، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (2001-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، شعبة اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015 ، ص23

– **الاديولوجية التدخلية:** أي في ظل تدخل الدولة و التي توجب ضرورة تدخل الدولة في مجالات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي ، فأن دور النفقات العامة يزداد أهمية ، فبالاضافة الى فيام الدولة بالوظائف التقليدية فإنها تقوم أيضا بنشاطات اقتصادية و اجتماعية مختلفة ، الامر الذي يترتب عليه ارتفاع حجم النفقات العامة و تنوعها وارتفاع نسبتها الى الدخل الوطني أيضا.

– **الاديولوجية الجماعية:** تعتبر هنا النفقات العامة ذات أهمية كبرى ذلك أن قيام الدولة الجماعية أي الدولة ذات النمط الاشتراكي بعمليات الإنتاج و التوزيع يستبعد اعتبار كافة النفقات الاقتصادية على اختلاف أنواعها و الخاصة بالوحدات الإنتاجية نفقات عامة بالإضافة الى النفقات الاجتماعية التي تستهدف بها الدولة دعم أسعار بعض المنتجات الأساسية .

ب. تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي و حركة الدورات الاقتصادية

يتعرض الاقتصاد الوطني إلى تقلبات والتي تسمى بالدورة الاقتصادية ، و يشير مصطلح الدورة الاقتصادية على انها " تلك التقلبات المنتظمة التي تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي للدولة " ، حيث أنها تتكون من "مرحلة رواج و التي تحدث تقريبا في كافة القطاعات الاقتصادية ، تتبع بعدها بركود ، فانكماش ثم انتعاش حيث تتكرر جميع المراحل السابقة في الدورة الموالية " . و يختلف الاقتصاديون في تحديد مدة الدورات الاقتصادية و أسباب حدوثها ولكن يتفق معظمهم على انها تأخذ دورة محددة انطلاقا من مرحلة الرواج التي يليها الانتعاش و بعدها الركود و أخيرا دخول الاقتصاد في مرحلة الكساد ليعود مجددا ليدخل مرحلة الرواج، كما يوضح الشكل التالي:

الشكل البياني رقم) (1-2) : مراحل الدورة الاقتصادية

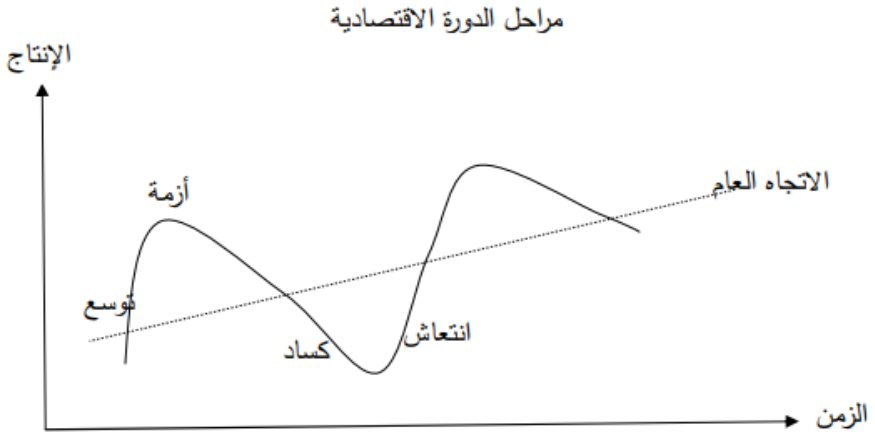

Source : Marc Montoussé, Dominique Chamblay, **100 fiches pour comprendre les sciences économiques**, 3 ème édition, Editions Bréal, France, p 79.

ج. المقدرة المالية للدولة

من البديهي ان يتحدد حجم النفقات العامة بناءا على مدى قدرتها المالية في الحصول على ال الإيرادات التي تكفل تغطيتها ، حيث أن الدولة من شانها أن تكون مقيدة شان الافراد من حيث تحديد حجم الانفاق العمومي بمقدرتها المالية. و لكن و على عكس الافراد ، فان الدولة تتمتع ببقدر كبير من المرونة لما لها من سلطة وسيادة في فرض مختلف الضرائب و الرسوم ، و الاقتراض من مختلف الأسواق المالية ، ولهذا تشكل المقدرة المالية للدولة عاملا مهما في رسم حدود الانفاق العمومي كونها بمثابة السيولة المالية المتاحة والتي على ضوئها يتحدد إلى أي مدى يمكن للدولة إقرار التخصيصات المالية المتاحة للانفاق العمومي.

المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية الاقتصادية للنفقة العامة

تترتب على النفقات العامة عدة آثار اقتصادية في غاية الأهمية، فاستعمال النفقات العامة يكون من أجل تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الدولة و بالتالي الوصول إلى الغاية التي ترمي اليها، فالهدف من دراسة الاثار الاقتصادية للنفقات العامة هو التعرف على النتائج الناجمة عن تغيير حجم الانفاق، و تأثيراته على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، مثل اثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني و حجم الاستثمار و حجم التشغيل و معدلات العمالة ...الخ، و هذا يمكن ان تكون له آثار مباشرة أو غير مباشرة .

أولا : الآثار الاقتصادية المباشرة لنفقات العامة [1]

يقصد بالآثار المباشرة هي تلك التي تشكل الآثار الأولية للانفاق العام و المرتبطة بتحقيق الهدف الأصلي من النفقة العامة و المتمثل بإشباع الحاجات الضرورية للافراد و التي تسمح لهم بممارسة أعمالهم و نشاطاتهم باستمرار وأمان . و من بين أهم الآثار المباشرة ما يلي :

1- آثار النفقات العامة في الإنتاج و الدخل القومي: إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بقصد التأثير فيها أصبح قاعدة عامة ن وينعكس هذا التدخل بشكل مباشر في حجم الناتج القومي، لذلك يقاس الأثر الاقتصادي المباشر للنفقات العامة بأثرها في الإنتاج القومي يتوقف الإنتاج القومي على نوعين من العوامل أولها القوى المادية للإنتاج وهي التي تشكل القدرة الإنتاجية القومية ،وثانيا على العوامل الاقتصادية التي تتصرف إلى الطلب الفعلي:

❖ **أثر النفقات العامة في المقدرة الإنتاجية القومية:**

[1] محمد خير العكام ، المالية العامة 1 ، منشورات الجامعة الافتراضية السورية ، سوريا .2017 ، ص 88

تؤدي النفقات العامة بطريق مباشر أو غير مباشر إلى رفع مقدرة الاقتصاد القومي على الإنتاج عن طريق تنمية عوامل الإنتاج كما وكيفة. وتأثير النفقات العامة هنا يختلف تبعا لاختلاف نوع تكلفة النفقات، فالنفقات العامة الاستهلاكية وإن ساهمت بشكل فعال فيرفع مستوى المعيشة للطبقات ذات الدخل المنخفض إلا أن تأثيرها فيحجم الدخل القومي يكون متواضعة ولا يظهر إلا على المدى البعيد، أما النفقات الاستثمارية فهي تؤدي إلى تكوين رؤوس الأموال العينية، وهي إحدى القوى المادية للإنتاج، وبالتالي تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية ونمو الدخل القومي بشكل مباشر وسريع.

❖ **أثر النفقات العامة في الناتج القومي من خلال الطلب الفعلي:** لمعرفة تأثير النفقات العامة في الطلب الفعلي، يجب التفرقة بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية. فالنفقات الحقيقية تؤدي إلى زيادة في الدخل القومي عبر زيادة الطلب الفعلي بمقدار أكبر من مقدار هذا الإنفاق نتيجة للآثار غير المباشرة لها أو ما يعرف بالأثر المضاعف، أما النفقات التحويلية فتتوقف آثارها على الطلب الفعلي. والجدير بالذكر إلى أنه مع إعادة النظر في دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والدعوة إلى انحسار هذا الدور وتخليا لدول عن التدخل في بعض المجالات وتركها للقطاع الخاص، وزيادة تدخلها في المجالات الأخرى التي لا تعمل فيها قوى السوق بكفاءة أصبح ينظر إلى إنتاجية النفقات العامة وفاعليتها من ثلاث زوايا:

أ- نوعية النشاط الذي يقوم به الإنفاق العام وهل يمكن تركه إلى القطاع الخاص، حيث تعمل قوة السوق بفعالية، ويركز هذا الجانب على تخصيص الموارد العامة.

ب- مدى تحقيق الأهداف التي تريد الدولة بلوغها من النشاط الذي يتطلب تدخلها بعد إعادة التفكير في دور الدولة، وغالبا ما تتحدد هذه الأهداف بالنظر إلى مدى تحقيقه للتنمية البشرية للأفراد.[1]

ج-مدى تحقيق الخدمة بأقل تكلفة ممكنة، ويركز هذا الجانب على فاعلية إنتاج النفقة العامة وذلك بتحليل كل من النفقة والعائد.

❖ **آثار النفقات العامة في الدخل القومي تبعا لوسائل تمويله:** إن آثار الإنفاق العام على الدخل القومي

تختلف تبعا لاختلاف وسائل تمويله ،إذ أن تمويل النفقات العامة عن طريق الضرائب يعطي آثار مخالفة عن تمويلها بواسطة القروض أو الإصدار النقدي. ففي حالة تمويل النفقات العامة بواسطة الضرائب فإن ذلك يؤدي حتما إلى اقتطاع جزء من دخل المكلف ، مما يؤثر سلبا في حجم استهلاكه و ادخاره.

[1] محمد خير العكام ، المالية العامة 1 ، مرجع سبق ذكره ص 29 ، متوفر للتحميل من موسوعة الجامعة https://pedia.svuonline.org/

2- أثر النفقات العامة في العمالة: تهدف معظم السياسات الاقتصادية في عصرنا الحالي إلى محاربة البطالة بغية الوصول إلى العمالة الكاملة، وتتحقق هذه الأخيرة إذا لم ترتفع نسب البطالة عن 3-4 % من مجموع القوى العاملة، ويعود السماح بهذه النسب إلى اعتراف الاقتصاديين بسوء تنظيم سوق العمل. مما يتطلب فترة معينة ليجد العامل الوظيفة التي تتفق مع كفائته. وقد اهتمت النظرية الكينزية بموضوع البطالة و أسبابه، فانتقد الفكر التقليدي القائم على أن العرض هو الذي يخلق الطلب. وأن علاج البطالة لا يأتي إلا بمضاعفة الإنتاج الخاص ،داعية إلى التركيز على زيادة الإنفاق الحكومي الكفيل حسب رأيه بزيادة الإنفاق الكلي ودفع المنتجين إلى التفاؤل في توقعاتهم و هذا ما ينعكس إيجابا في مواجهة انخفاض الطلب وانتشار البطالة، فيؤدي إلى زيادة الطلب ، وبالتالي زيادة الإنتاج الذي يرفع من نسبة التشغيل،فيحد من ظاهرة البطالة. يمكن للدولة تحقيق هذه الزيادة في نسب التشغيل عن طريق إحداث تغيرات في سياسة الإنفاق الحكومي تبعا لتغيير سياسة الإنفاق الفردي بما يكفل تحقيق التشغيل الكامل. ففي فترة الرخاء الاقتصادي حينما يزداد الإنفاق الخاص إلى درجة يهدد بالتضخم تلجأ الدول إلى الحد من الإنفاق ، ولكن في فترة الكساد تلجأ الدول إلى العكس من ذلك،فتزيد من الإنفاق لتعويض النقص الحاصل. وفي هذه الحالة تمول الدولة نفقاتها من القروض التي تمتص بها المدخرات العاطلة أو بواسطة الإصدار النقدي.

3- اثر النفقة العامة على المستوى العام للأسعار: أمام المصاعب الاقتصادية الكثيرة التي يثيرها تضخم الأسعار و الإشكالات التي يحدثها في السوق والتي تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي ، تسعى معظم الدول إلى المحافظة على مستوى ثابت قدر الإمكان للأسعار. لكن مع المحافظة على مستوى معين من العمالة أيضا. وتستخدم التغيرات في الإنفاق الكلي بهدف تحقيق حالة التشغيل الكامل و استقرار الأسعار ، فيجب على الدولة أن تستمر بالإنفاق طالما كان ضروريا لمزيد من التشغيل للقوى الإنتاجية حتى بلوغ حالة التشغيل الكامل ،وإلا فإن زيادة الإنفاق بعد ذلك ستؤدي حتما إلى ارتفاع مستوى الأسعار،نظرا لأن العمل على زيادة الطلب لن يقابله زيادة في الإنتاج بعد ذلك. ولكن الأسعار قد لا تتحدد نتيجة العرض والطلب فقط ، وإنما بتدخل مباشر أو غير مباشر منا لدولة. وتدخل الدولة يكون بالتأثير في العوامل المحددة للأسعار،أي بالتأثير في العرض والطلب ، إما بتأثير مباشر في هذا المستوى كأن تعمد الدولة مثلا إلى تثبيت أسعار بعض السلع التي تعتبرها ضرورية لعامة الشعب. وغالبا ما يتم ذلك عن طريق دعم الدولة لأثمان هذه السلع و تحملها كل زيادة تطرأ عليها ، أو بتأثير غير مباشر عبر دعم صناعة معينة أو تقديم إعانات لها بمساعدتها على البقاء و التطور أو ضمان نسبة من الأرباح لها.

المحافظة على مستوى الأسعار ، ولكن ذلك يستلزم أن تكون حالة التشغيل غير كاملة لتستوعب هذه الزيادة وإلا فإن تكاليف الزيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

– الوضع في الدول النامية: تدل التجربة في معظم الدول النامية ، أنه عند تحسن وضع الموازنة العامة فيها فإن ذلك شجعها على زيادة النفقات عبر دعم المستهلكين أو في مشروعات استثمارية مشكوك في جدواها،و بعد انحسار فترة الرواج و وقوعها في عجز لم تستطع إنقاص نفقاتها ،مما أوقعها في عجز في موازناتها وارتفاع في مديونياتها الخارجية رافق ذلك ارتفاع حاد في مستوى الأسعار،مما عمق أزمة تلك الدول أكثر. أمام هذه الصعوبات وتحت ضغط منظمات التمويل الدولية و الدول الدائنة ، بدأت العديد من الدول النامية في اتباع سياسات مالية تهدف إلى تحقيق الاستقرار وإعادة التكيف والهيكلة الاقتصادية،ومن أهم ملامح هذه السياسة الجديدة فيما يتعلق بالنفقات العامة هو تحقيق نقصان في مستواها المرتفع ، وإعادة النظر في تخصيص النفقات العامة ،مما استدعى إعادة النظر في ترتيب أولوياتها على ضوء النظرة الجديدة لدور الدولة في الاقتصاد وفي تحسين كفاءة الإنفاق العام وفعاليته فيها ، ولكن ذلك أثر سلبا في المستوى العام للأسعار فيها ،كما حدث في سوريا عندما غيرت قواعد دعم المشتقات النفطية عام 2008 .

4– أثرالنفقات العامة في توزيع الدخول:[1] يمكن أن تقوم الدولة بذلك في مرحلتي التوزيع الأولي للدخول، وإعادة توزيعها:

❖ **أثر النفقات العامة في عملية التوزيع الأولي للدخول:** تستخدم النفقات العامة في هذا المجال:

أ– من أجل خلق دخول لعوامل الإنتاج، ويتحقق هذا الأثر عن طريق النفقات الحقيقية.

ب– من أجل تحديد مكافأة عوامل الإنتاج وهي الأجور و الفوائد و الريع و الأرباح ، إما بطريقة مباشرة كتحديد تلك الأجور بدقة، أو بطريقة غير مباشرة بتحديد أثمان السلع والخدمات التي تؤثر في الأرباح.

❖ **أثر النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل:** النفقات العامة في مجموعها لا تحدث نفس الآثار في إعادة

توزيع الدخل القومي. فالنفقات العامة التحويلية تؤدي عادة إلى إعادة توزيع الدخل القومي بطريقة مباشرة، أما النفقات الحقيقية فتساهم بشكل مباشر في عملية التوزيع الأولية للدخول وبشكل غير مباشر في إعادة توزيعها.

5– أثر النفقات العامة على الادخار القومي: يتوقف هذا الأثر على حالة الدخل القومي، إذا ما كان في حالة ثبات أو في حالة زيادة :

❖ إذا كان في حالة ثبات، فإن زيادة الاستهلاك العام من خلال الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض الادخار، و بالتالي انخفاض الاستثمار، مما يؤثر سلبا في الدخل القومي.

[1] محمد خير العكام ، مرجع سبق ذكره ، ص 28

❖ و إذا ما كانت في آلة زيادة، فإن زيادة الاستهلاك العام من خلال الإنفاق العام توصلنا إلى النتيجة السابقة اذا كانت نسبة الزيادة في الاستهلاك القومي أكثر من نسبة الزيادة في الدخل القومي ، أو إذا كان الإنفاق العام يزيد بمعدل أكبر من الإيرادات العامة ، فإن أثرها سيكون سالبا على الادخار القومي في هذه الحالة أيضا.

ثانيا: الآثار الاقتصادية الغير المباشرة للنفقات العامة [1]

تتجلى الاثار غير المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك و الإنتاج من خلال اثري المضاعف و المعجل او ما يعرف على التوالي بالاستهلاك المولد و الاستثمار المولد ،زيداة على تاثيرها في إعادة توزيع الدخل الوطني. إذ تؤثر النفقات العامة بشكل مباشر على الاستهلاك و بشكل غير مباشر على الإنتاج بفعل أثر المضاعف، غير أنها تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج و غير مباشر على الاستهلاك بفعل اثر المعجل.

1- أثر النفقات من خلال أثر المضاعفة: يعتبر كينز أول من أشار الى مبدأ المضاعف ، إذ تعرف العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني و الزيادة في الاستثمار بمضاعف الاستثمار ، غيرأن فكرة المضاعف وتحليل أثره لا ترتبط حصريا بالاستثمار في الفكر الاقتصادي الحديث بل يمكن أن تتعداها إلى ظواهر اقتصادية أخرى كالاستهلاك أو الإنفاق العام.

حيث عمد كينز لتحليل أثر الاستثمار في الإقتصاد الوطني ومن ثم على الإستهلاك، "على إعتبار أن الزيادة في

الإنفاق الاستثماري لا تؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني بمقدار الزيادة الأولية في الاستثمار بل بكميات مضاعفة تضاف إلى تلك الزيادة الأولية في الاستثمار ، ماينجر عنه زيادة النفقات الاستهلاكية". وتستمر الحلقة من خلال ما يعرف بدورة الدخل:

الإنتاج← الدخل← الاستهلاك← الإنتاج

حيث ان المضاعف يبين النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل و الزيادة الأولية في الإنفاق، و يعطي بالعلاقة التالية:

$$M = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{(1 - PmC)}$$

حيث أن M : مضاعف الاستثمار

Pmc : الميل الحدي للاستهلاك لدالة الاستهلاك الكلية

G: تمثل الانفاق الحكومي

[1] سعيد علي العبيدي ،اقتصاديات المالية العامة ،دار دجلة للنشر و التوزيع ، طبعة 2011 ، الأردن ص 93

من الملاحظ ان المضاعف يرتبط طرديا بالميل الحدي للاستهلاك و عكسيا و عكسيا بالميل الحدي للادخار، لأنه من الناحية النظرية : الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار تساوي 1 وعليه:

الميل الحدي للادخار = 1- الميل الحدي للاستهلاك ، فيصبح المضاعف كالتالي :

$$M = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{PmS}$$

حيث أن PmS: الميل الحدي للادخار لدالة للادخار الكلية

كما يمكن توضيح ذلك بيانيا من خلال منحنى سوق السلع و الخدمات :(IS)

عند التوازن العرض الكلي يساوي الطلب الكلي :

$$Y = C + I + G + \Delta S$$

حيث أن Y: تمثل الدخل

C تمثل الاستهلاك G الانفاق الحكومي

I تمثل الاستثمار ΔS صافي الصادرات

الشكل رقم (1-3) : تطور سعر الفائدة بزيادة الدخل

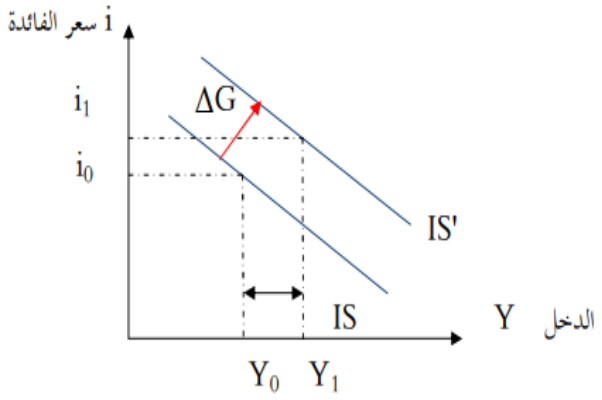

المصدر: Bec.f ,Analyse macroéconomique , édition la découverte, France , 2000,p46

عند زيادة الانفاق الحكومي بمقدار ΔG فإن منحنى IS سينتقل الى اليمين (IS') و يرتفع الدخل من Y_0 الى Y_1.

حيث أن: $Y1 = Y0 + \Delta Y$

وعليه: $\Delta Y = M.\Delta G$

أي انه كلما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك زادت قيمة مضاعف الاستثمار فزاد الدخل الوطني .

2- اثر النفقات العامة من خلال أثر المعجل: [1] إذا كان اهتمام كينز قد انصب على دراسة مبدأ المضاعف الذي يقيس عدد مرات تضاعف الدخل الوطني نتيجة الزيادة في الإنفاق الاستثماري، فإن اهتمام كل من كلارك، روبنسون و هارود قد اتجه نحو مبدأ المعجل الذي يقيس عدد مرات تضاعف الاستثمار نتيجة زيادة الدخل الوطني.

ثالثا : أثر النفقات العامة على طريقة توزيع الدخل [2]

إذ يقصد بتوزيع الدخل و الحجم الذي يوزع الدخل بين مختلف شرائح و طبقات المجتمع ، فقد تؤدي النفقات العامة الى حصول بعض الأشخاص على أموال باعتبارهم مساهمين في تكوين الدخل و هذا مما يعرف بالتوزيع الاولي الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج و الاستهلاك على حد سواء .

كما يمكن أن تعمل النفقات التحويلية على إعادة توزيع الدخل، أي توزيع الدخل على الافراد باعتبارهم مستهلكين و هو ما يعرف بالتوزيع النهائي الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك.

المطلب الثالث: تطور النفقات العامة و تزايدها

إن المتتبع لتطور اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية على حد سواء و خاصة في نظامها المالي ، يلاحظ بروز ظاهرة زيادة النفقات العامة و التي أصبحت إحدى السمات المميزة للمالية العامة و الجديرة بالدراسة خاصة في العصر الحديث و ذلك بغض النظر عن الفلسفة الاقتصادية و التنموية لأي دولة و إن كانت هذه الزيادة في النفقات العامة تختلف شدة وطأتها من دولة الى أخرى.

أولا: النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة [3]

لقد عجزت النظريات التقليدية عن تقديم أدوات تحليل سليمة لدراسة تطورات الانفاق العام، الذي يستنج إلى قواعد مخالفة لقواعد الإنفاق الخاص و قد ظهرت العديد من النظريات المفسرة لهذه الظاهرة نذكر منها:

1- قانون افاغنر1892 :

[1] زكاريا محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد كمي ، جامعة احمد بوقرة بومرداس 2014/2013 ، ص27.

[2] لحسن دردوري ، د لقليطي الاخظر ، اساسيات المالية العامة ، دار حميثرا للنشر و الترجمة ، 2018 ، ص 87

[3] Gervasio SEMEDO, L'évolution des dépenses publiques en France :loi de Wagner, cycle électoral et contrainte européenne des subsidiarité, L'Actualité économique, Revue d'analyse économique, vol. 83, no2, juin 2007.

اهتم الاقتصادي"Adolphe Wagner" بتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة خلال القرن 19، وقد أطلق على هذا التفسير في الأدب الاقتصادي والمالي ب " قانون فاقتر" "Loi de Wagner" ووفقا لهذا القانون يوجد اتجاه طبيعي نحوى نمو وزيادة حجم النفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي . فحجم القطاع العمومي يعرف عدة تحليلات ، وحسب " Wagner .A " الذي ركز دراساته على دول أروبية فإن ذلك يتم تحديده عن طريق التصنيع والنمو الناتج عن ذلك، والعمل على إيجاد العلاقة بين النفقات العامة والناتج الداخلي الخام PIB.[1]

الشكل البياني رقم (1–4):تطور الإنفاق العام في عدد من دول العالم بالنسبة للناتج الداخلي الخام PIB

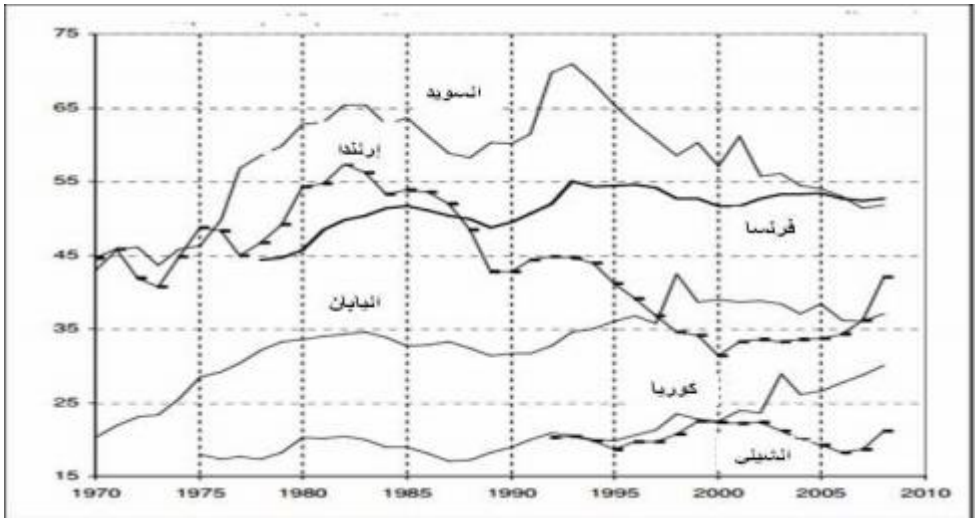

Source :www.worldbank.org/Consulte le : 26/03/2018.

من خلال الشكل البياني أعلاه يلاحظ أن نسبة الإنفاق العام هي في شكل متصاعد في جل الدول بنسب متفاوتة، بين سنتي 1970 و 2010 بالنسبة للناتج الداخلي الخام، وبالتالي أوضح " A . Wagner " أن تطور النفقات العامة هو نتيجة طبيعية لتغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدول ويتلخص هذا القانون في أنه : " إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي ، فان ذلك يؤدي الى اتساع نشاط الدولة وهنا يعمل على زيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي". وبمعنى آخر "إذا نما متوسط الدخل الفردي في الاقتصاد القومي ، فسوف ينمو أيضا الحجم النسبي للقطاع العام " وأرجع الاقتصادي " Musgrave" أن النفقات العامة نسبة إلى الناتج القومي الاجمالي يعتبر مقياسا الحجم القطاع العام.[2]

ويفسر ذلك بأن ارتفاع مستويات الدخول يتطلب مزيدا من الإنفاق الحكومي، ومنطق هذا القانون أن ارتفاع الدخول يشكل ضغطا على الحكومة من أجل مزيد من الخدمات، ولكون مستويات الدخول المرتفعة ترتبط بمظاهر عديدة كالتصنيع والتحول في الهيكل الاقتصادي وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي

[1]زكاريمحمد ، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي مرجع سبق ذكره

[2]Magnus Henrekson, The Peacock - Wiseman Hypothesis, In N. Gemmel, ed., The Growth of the Public Sector, Theories and International Evidence. Cheltenham: Edward Elgar ublishing, p53 1993

2- أطروحة بيكوكو ويزمان (1961) "These de Peacock and Wiseman"

كما أشار " Wiseman و Peacock " إلى أن الأزمات التاريخية (الحروب، مشاكل الانتاج، البطالة الهيكلية ...) لها وزن مهم في تحديد حجم الإنفاق ، وبالتالي يزيد العبء الضريبي على المواطنين التمويل هذا الإنفاق ، وحسبهما فان مستوى الإنفاق العام يبقى في ذلك المستوى المرتفع بعد الأزمات و الحروب ولا ينزل إلى المستوى الذي كان فيه قبل. وفي خلال هذه الفترات يزيد الإنفاق العام ويتم إحلاله محل الإنفاق الخاص وهذا ما يطلق عليه أثر الإحلال أو الإستبدال" " Effet de déplacement. وتحدث ظاهرة زيادة النفقات العامة حسب " Wisemanو Peacock" لسببين هما:

- **أثر الإحلال**: على أنه إحلال الإنفاق العام المتزايد والسريع محل الإنفاق التدريجي، نتيجةالحروب والأزمات الاجتماعية التي تؤدي إلى إحداث قفزة سريعة وعنيفة في النفقات العامة عندئذ تلجأ الدولة في سبيل تمويل هذه النفقات إلى فرض المزيد من الضرائب التي تقابل بالقبول لدى المواطنين خلال هذه الفترات، وحتى بعد انتهاء الأزمات أو الحروب لا تعود النفقات إلى مستواها السابق، الأمر الذي يتطلب إعادة تعمير ما دمرته الحروب وخلفته الأزمات".
- **التأثير الرقابي**: ينشأ نتيجة وعي المواطنين بالمشكلات الاجتماعية وتقبلهم للعبء الضريبي الأمرالذي يشجع الحكومة على توسيع دائرة خدماتها لتحسين الأحوال الاجتماعية وإشباع الحاجات التي كانت مهملة .

و في تفسيرهما لبقاء النفقات العامة في مستوى أعلى من سابقه قبل الأزمات والحروب هو أن هناك ظاهرة الرفع للنفقات العامة إلى مستويات جديدة وبانتهاء الاضطرابات تستقر النفقات عند مستويات جديدة أعلا من تلك التي بدأت منها، أما سبب الاستقرار عند المستوى الأعلا فتعود إلى تكون قناعات جديدة خلال فترة الاضطراب بقبول مستوى ضربي أعلى من ذلك المستوى الذي كان سائدا خلال فترة الاستقرار ، وإلى توسع الحكومة في تقديم خدماتها الاجتماعية كتقديرا منها لاستمرار الأفراد في تحمل العبء الضريبي الجديد.

كما أن هذه الزيادة في النفقات العامة تكون على شكل رجات عنيفة ومفاجئة أو شبه متدرجة ويمكن توضيح أطروحة Peacock , Wiseman من خلال الشكل البياني الموالي :

الشكل البياني رقم (1–5): أثر الاستبدال عند Wiseman و Peacock و تطور النفقات العامة خلال الفترة الطويلة

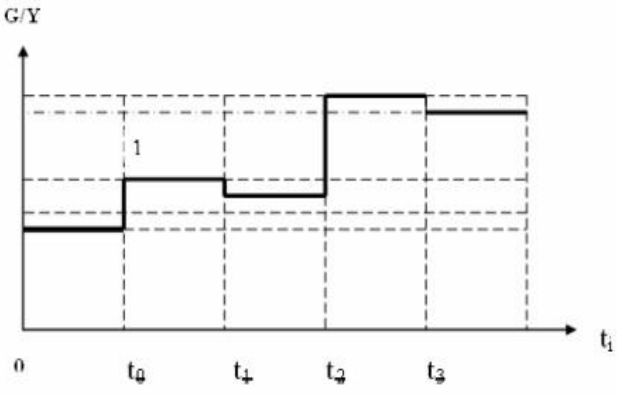

Source: Gervasio Semedo, économie des finances publiques,Ellipses édition marketing S.Q, Paris,2001,p216.

❖ **دراسة "Musgrave"** لمؤشر المرونة الداخلية للنفقات العامة والميل الحدي لها نسبة إلى الناتج القومي الاجمالي:

لقد قام "Musgrave" بإجراء دراسات بهدف التوصل إلى افتراضات محددة فقد اعتمد على سلسلة زمنية متقاربة لدراسة تطور النفقات العامة لبعض الدول الرأسمالية كالولايات المتحدة وبريطانيا خلال الفترة (1963 / 1890) وقد خلص على مجموعة من النتائج قادته إلى استنتج أهم أسباب الظاهرة المتمثلة فيما يلي:

1– الأهمية التي يحتلها التكوين الرأسمالي في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية والتي يقع عبئ النهوض به على عاتق الدولة من خلال الإنفاق العام، حيث أشار إلى أن افتقار القطاع الخاص للتسهيلات اللازمة للتكوين الرأسمالي في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية.

2– الإنفاق الاستهلاكي: تتجه الأهمية النسبية للحاجات غير الأساسية التي تشبعها الدولة إلى الارتفاع مع نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

لقد أجريت الدراسة قياسا كميل لظاهرة تزايد النفقات العامة في الدول النامية من خلال تطبيق مؤشري المرونة الداخلية للنفقات العامة والميل الحدي لها نسبة إلى الناتج القومي الاجمالي في مجموعة من الدول التي تم اختيارها على أساس مدى توفر البيانات بصورة كافية عنها من ناحية ومن ناحية أخرى تمثل الأربع قارات التي يوجد بها معظم الدول النامية ، وهذان المؤشران استخدمهما "Musgrave" في تحليل ظاهرة زيادة النفقات العامة.

ويفسر مقياس المرونة الداخلية للنفقات العامة على أنه إذا كان معامل المرونة أكبر من واحد صحيح ، فهذا يعني أن النفقات العامة تزداد بمعدلات نمو تفوق معدلات النمو في الناتج القوميالاجمالي ، ففي خلاصة الدراسة أن

الدول النامية وخاصة ذات الاقتصاديات الناشئة مثل الهند والصين عرفت مرونة نفقاتها معاملات تفوق قيمة "1" ، في فترة الدراسة مما يعني أن نو نفقاتها يزداد بصفة تفوق نسبة نمو الناتج القومي الاجمالي لهذه الدول.

ثانيا : أسباب تزايد النفقة العامة

إن الملاحظ من الدراسات و التحاليل الاقتصادية في الفترة الأخيرة أن حجم النفقات العامة للدول في تزايد مستمر ، لدرجة ان بعض العلماء اعتبروا ان زيادة النفقات العامة قانون عام للتطور الاقتصادي و قاموا بتسميته قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي ، و يرجع حجم زيادة الانفاق العام الى الأسباب التالية :

1- الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام : [1]

- ✓ **أسباب سياسية** : مع زيادة و نمو العلاقات السياسية الدولية و زيادة مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدول و زيادة حدة النزاعات و الحروب و الحاجة الى التسليح و حماية الحدود ، و مع انتشار المبادئ الديمقراطية و إلزام الدولة بالقيام بتقديم العديد من الخدمات للفقراء، كان من الطبيعي ان يزداد حجم النفقات العامة.
- ✓ **أسباب اجتماعية** :بدأت الدولة تتدخل من الناحية الاجتماعية من أجل احداث عدالة في توزيع الدخل ، وكذلك القضاء على الفقر، مما تتطلب زيادة حجم النفقات العامة ، و خاصة مع زيادة الكثافة السكانية المستمرة و التي تحتاج الى المزيد من النفقات العامة .
- ✓ **أسباب اقتصادية:** كما ذكرنا سابقا انه في الفترة الأخيرة حدث تطور في دور الدولة ، وبدأ الاتجاه الى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، خاصة بعد أحداث الكساد العالمي 1929 وبعد الثورة الاشتراكية في روسيا 1917 وما تبعه من الاتجاه الى قيام الدولة بالإنتاج و بناء المصانع و عمل البنية الأساسية (رأس المال الاجتماعي)، وكل ذلك أدى بالتأكيد الى زيادة حجم النفقات العامة للدولة.
- ✓ **أسباب إدارية و مالية:** لقد حدثت زيادة في نفقات الدولة الجارية و الرأسمالية الموجهة الى التنظيم الإداري للدولة ، و كان ذلك من الطبيعي نتيجة زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وحاجتها الى وجود جهاز اداري قوي

2- الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق العام : تتمثل الأسباب الظاهرية لزيادة الانفاق العام في ارتفاع المستوى العام للأسعار، فنجد ان زيادة الأسعار يؤدي الى زيادة حجم نفقات الدولة دون زيادة حجم السلع و الخدمات التي تحصل عليها ، أي ان النفقات تتزايد دون وجود زيادة حقيقية في كمية السلع ز الخدمات ، لذلك يطلف على تلك الزبادة بانها زيادة ظاهرية .

[1] حسن محمد القاضي ، الإدارة المالية العامة ، الاكاديميون للنشر و التوزيع ، 2014 ، عمان ، الأردن ص 74

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا اليه خلال هذا الفصل يتضح أن نظرة الدولة إلى الإنفاق العام قد تغيرت عبر مجموعة من المراحل تغيرا جذريا وعمليا ، عكسته أرقام واتجاهات النفقات العامة، فلم تعد وظيفة الدولة قاصرة على الوفاء بالاحتياجات أو الخدمات التقليدية فحسب حيث بدأ تخلي الدولة عن حيادها التقليدي مع توالي الأزمات الاقتصادية و السياسية التي شهدها العالم ، و أصبحت الدولة وأهم أدواتها الإنفاق العام تعتبر نفسها مسؤولة عن مستوى واتجاه النشاط الاقتصادي، وتمارس بنفسها أو عن طريق مؤسساتها وأجهزتها المختلفة الجانب الأكبر من هذا النشاط طبقا لسياسة مخططة ومدروسة بهدف ضمان فعالية أكبر للأداء الاقتصادي و رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية.

و تتطلب كفاءة عملية الإنفاق العام أن تلتزم مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد فيها لدى قيامها بالإنفاق العام احترام مجموعة من الضوابط و الحدود و ذلك من أجل ترشيد الإنفاق العام لضمان تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأكبر قدر من الاقتصاد في النفقات ، و حتى تكون مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي بفعالية أكبر ، لابد أن تكون هذه الزيادة في حجم النفقات العامة زيادة حقيقية يصحبها زيادة في المنفعة الحقيقية المترتبة عنها أي زيادة في نصيب الفرد من الخدمات العامة إلى جانب زيادة عبء التكاليف العامة.

الفصل الثاني

الاطار النظري للنمو الاقتصادي و نماذجه

تمهيد

إهتم عدد كبير من الاقتصاديين والمفكرين في دراساتهم للإقتصاد الكلي بالنمو الإقتصادي، ومدى فاعلية العوامل المكونة له، بهدف دراسة الإستقرار على المدى الطويل، ناهيك عن كون النمو يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف تسعى كل اقتصادات العالم لزيادة معدلاته، هذه الأخيرة التي من شأنها أن تمكن اقتصاد أي دولة من الانتعاش.

وفق هذا السياق، سوف يتم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي، من خلال التعرض إلى مفهومه، وعندما يتم الحديث عن النمو الاقتصادي نجد أنفسنا -تلقائيا- بصدد الحديث عن التنمية الاقتصادية بسبب الارتباط الوثيق بينهما، ثم يتم التطرق إلى أهمية وخصائص النمو الاقتصادي بالإضافة إلى أنواعه، طريقة قياسه ومحدداته.

وفي المبحث الثاني نعرج إلى أهم نماذج النمو الاقتصادي ما قبل سولو والتي تتمثل في النظرية الكلاسيكية، نظرية شومبيتر وكينز وصولا إلى نموذج هارود- دومار.

أما المبحث الثالث فتم تخصيصه للتعرض إلى النظرية النيوكلاسيكية بدء بنموذج سولو ورامسي وكذلك بعض النماذج الخطية، ثم تسليط الضوء على النظرية الحديثة للنمو.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى الحكومات لتحقيقها، حيث أن تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة هدفا تسعى له معظم الدول خاصة النامية، ذلك لأنه يعتبر الخلاصة المادية لمختلف الجهود المبذولة في المجتمع، وهو شرط ضروري لتحقيق الرفاهية أي تحسين المستوى المعيشي للأفراد. وسيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى :

- مفهوم النمو الاقتصادي؛
- أهمية النمو الاقتصادي وخصائصه؛
- أساسيات حول النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر موضوع التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من القضايا التي تمت مناقشتها من طرف العديد من الاقتصاديين. فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع. ويميل البعض إلى استخدام مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كمرادفين، ويميل عدد آخر إلى استخدام مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأقل تقدما، إلا أن الرأي الأصوب هو قيام اختلاف واضح بين المصطلحين، لذا نجد من المفيد أن نوضح الفرق بين مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية.

1- تعريف النمو الاقتصادي

يقترن النمو الاقتصادي عادة بالسؤال عن كيفية زيادة الموارد والطاقات الإنتاجية التي تعظم من طاقة الاقتصاد ككل، وهو بالتالي عملية مستمرة وطويلة الأجل. وقد تعددت التعاريف التي أعطيت للنمو الاقتصادي، نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول:"حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".[1]

التعريف الثاني: "الزيادة في الإنتاج المصاحبة لتحسن تدريجي في الاقتصاد بحيث يسير الاقتصاد في نفس مسار الزيادة في الإنتاج".[2]

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، (2003): التنمية الاقتصادية–دراسات نظرية وتطبيقية–،قسم الاقتصاد: الإسكندرية، مصر،ص71.

[2] Jean Rivoire, (1994):L'économie de marché, Que sais-je?, édition Dahleb, Alger, p 79

ومما سبق يمكن القول أن معدل النمو الاقتصادي=معدل نمو الدخل الكلي- معدل النمو السكاني. بالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا، إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني.

ويلاحظ مما سبق أن:معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم، ومن ثم لن يكون هذا المعدل موجبا إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي أكبر من معدل التضخم.

بالتالي يمكن القول أن النمو الاقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل؛
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية؛
- أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

2- ماهية التنمية الاقتصادية

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يؤدي إلى الوصول إلى النمو الاقتصادي والعكس ليس صحيحا، حيث أن النمو الاقتصادي شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية ولكنه ليس شرطا كافيا لهذه التنمية. إن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تغيرات رئيسية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، أي في البنيان الهيكلي للمجتمع في بلد ما بينما النمو لا تصاحبه مثل هذه التغيرات. بالتالي فإن التنمية الاقتصادية أشمل من النمو الاقتصادي وأعمق في تحقيق التغير المنشود في مستويات معيشة الأفراد ونقلها إلى مستويات أفضل. وقد قدمت عدة تعاريف للتنمية الاقتصادية أهمها:

التعريف الأول: "مجموعة التغييرات في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية بهدف تحقيق مستويات أعلى للدخل الوطني والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة".[1]

التعريف الثاني: "العملية التي يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب".[2]

ووفقا لهذا التعريف فإن التنمية الاقتصادية تحتوي على عدد من العناصر أهمها:[3]

[1] مصطفى حسين، محمد شفيق وأمية بدران، (1995): أبعاد التنمية في الوطن العربي، دار المستقبل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن،ص 120.

[2] ميشيل تودارو، (2006): التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ: الرياض، السعودية، ص 230.

[3] إبراهيم العيسوي، (2000): التنمية في عالم متغير– دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها–، دار الشروق: الإسكندرية، مصر،ص ص 17-18.

- الشمولية: فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي وإنما أيضا الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي. ومن هذا المنطلق فإن التنمية تتضمن التحديث والذي يشير إلى إضعاف دور العادات والتقاليد غير العملية في اتخاذ القرارات وزيادة دور المعرفة العلمية. ولكن من ناحية أخرى تتضمن التنمية أيضا الالتزام بالجانب الأخلاقي. فهناك من المعرفة الحديثة ما هو مخرب ومثمر، وحتى يكون للمعرفة الحديثة دور تنموي يتعين أن يتم الاستعانة بها في إطار أخلاقي محدد.فالعلم الحديث قدم الطاقة النووية والهندسة الوراثية ولكل منهما جوانب إيجابية وجوانب لا أخلاقية.ولا شك أن التنمية تعني الاستفادة بهما في الإطار الأخلاقي المتعارف عليه داخل المجتمع؛

- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.

بالتالي أصبح من المألوف التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود. أما التنمية الاقتصادية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية. بل يمكن القول أن التنمية إنما تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية.

2-2- قياس التنمية الاقتصادية[1]

من الصعوبة البالغة قياس المستويات المقارنة للتنمية، إن الطرق الإحصائية المتاحة ربما ينظر لها أنها يمكن الاعتماد عليها للحصول على مقاييس مقبولة لمعدلات النمو في مستوى المعيشة وفي ترتيب الدول حسب معدلات النمو الاقتصادي. إن السبب الأساسي في صعوبة قياس التنمية يكمن في تعريف التنمية. هناك أهداف تنموية يمكن قياس التنمية من خلالها، ولكن بعض هذه الأهداف هي متغيرات نوعية ولذلك فإن هذه الأهداف يجب أن تقاس على نحو غير مباشر باستعمال مؤشرات قابلة للقياس الكمي.

[1] محمد صالح تركي القريشي، (2010): علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص ص 44-45.

أ- المؤشرات الاقتصادية

من الطبيعي أن المحللين يرغبون في استخدام أو استعمال مؤشرا وحيدا للتنمية وليس مجموعة من المؤشرات، وهذا الاتجاه جذاب ليس لأنه يبسط واجب إعداد نماذج رياضية للتنمية، ولكن أيضا لأنه يسهل الاتصال والفكر لأخذ سلاسل من الأرقام وليس أرقاما عدة آنيا.

في التطبيق العملي فإن مؤشرا واحدا كان قد هيمن على المؤشرات الأخرى، وذلك المؤشر هو الدخل القومي أو الناتج القومي الإجمالي الفردي، وهذا الاسم قد أعطى للسلاسل التي يمكن أن تحسب لأي بلد باستعمال مجموعة أساسية من قواعد القياس التي تم ابتداعها في الأقطار الصناعية الغربية لقياس المستوى الكلي للدخل أو الإنتاج، فهناك من كان مع هذا المؤشر وهناك من كان ضده.

- **المبررات لصالح استعمال مؤشر الناتج القومي الفردي بوصفه مؤشر للتنمية:**

- إن (GNP) هو مؤشر لمجموعة من النشاطات الأساسية، ولتوفير السلع والخدمات، وهو يعبر عن زيادة تعد شرطا ضروريا للتنمية تقريبا؛
- إن قواعد قياسه معقدة وقد تطورت عبر الزمن وهي معروفة جيدا ومفهومة؛
- إن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تنتج تقديرات للناتج القومي الإجمالي حتى تكون ضمن الإحصائيات الرسمية للأمم المتحدة.

- **المبررات ضد استعمال الناتج القومي الإجمالي الفردي بوصفه مؤشر للتنمية:**

- إنه مؤشر لبعض الخصائص الاقتصادية للتنمية، فقط أنه لا يأخذ في الحساب توزيع الدخل القومي المتغير، كما أن الـ(GNP) ليس له مضامين مباشرة للمعايير غير الاقتصادية الأخرى؛
- إنه مؤشر محمل بالقيمة على نحو ثقيل، وإن العنصر الذاتي أكبر في أقطار مع إحصاءات فقيرة وقطاع حد الكفاف كبير مما عليه في دول أخرى لديها نسبة أصغر من المعاملات التي تتجاوز السوق؛
- بغض النظر عن أي عيوب في (GNP)، فهو ربما يكون فيه إمكانية أن يكون مقياسا للنشاط الاقتصادي القومي، فإن هناك مشكلات إضافية في استعمال (GNP) لأغراض المقارنات الدولية؛
- من أحدث الانتقادات لاستعمال الـ(GNP)بوصفه مؤشرا للتنمية هو أن هذا المؤشر يركز على كمية السلع والخدمات ويتجاهل كلية نوعية الحياة.

ب–المعايير الاجتماعية[1]

يقصد بالمعايير الاجتماعية مجموعة المؤشرات الاجتماعية التي تعتبر مقاييس مختارة لأحوال وظروف واتجاهات الرفاهية في المجتمع، يتم استخلاصها من الكم الكبير المتاح عادة من الإحصاءات الاجتماعية، وذلك بعد تنظيمها في إطار متكامل. وتتمثل نقطة الانطلاق في تحديد هذا الإطار المتكامل هي تعيين مجموعة من المشاكل الاجتماعية التي تمس حياة الأفراد أو الأسر، والتي يهتم أو يجب أن يهتم بها صناع السياسات. وهذه المؤشرات تستخدم لأغراض الاستطلاع والمتابعة، أي وصف أوضاع الناس الاجتماعية، والفهم لهذه الأوضاع وتحليلها، واتخاذ القرارات بشأن تحسينها.

وبرغم تنوع تقسيمات المشاكل الاقتصادية واختلاف الجوانب محل الاهتمام منها، ومستوى تفضيلها من قائمة إلى أخرى من قوائم المؤشرات الاجتماعية العديدة التي أعدتها هيئات دولية وإقليمية عديدة، فإن ثمة موضوعات مشتركة تغطيها هذه القوائم جميعا. وهذه الموضوعات قريبة جدا من مجموعة مجالات القضايا والمشاكل الاجتماعية التي تتضمنها السلسلة المثال التي أعدها المكتب الإحصائي للأمم المتحدة وهي: السكان، العائلة، الأسرة، المعيشة، التعليم والخدمات التعليمية، أنشطة التكسب وغير النشيطين اقتصاديا، الدخل وتوزيعه، الاستهلاك والتراكم، الضمان الاجتماعي وخدمات الرفاهة الاجتماعية، الصحة والخدمات الصحية والتغذية، الإسكان والبيئة السكنية، النظام العام والأمان، وقت الفراغ والثقافة، التمايز والحراك الاجتماعيين.

وإلى جانب القوائم العامة للمؤشرات الاجتماعية، قامت بعض الهيئات المتخصصة بإعداد قوائم بمؤشرات اجتماعية لغرض محدد مثل متابعة مدى التقدم نحو أهداف معينة في مجال الصحة، أو في مجال التغذية، أو في مجال الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، أو بالنسبة لوضع المرأة.

وسوف نتناول فيما يلي أهم المؤشرات الاجتماعية:[2]

- **معايير صحية**: لعل من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي:

– عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان (معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة، معدل الوفيات من الأطفال الرضع، أقل من سنة)، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية؛

[1] إبراهيم العيسوي، المرجع سبق ذكره، ص ص127-129.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف،المرجع سبق ذكره، ص ص98-105.

- معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي؛
- كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير من المستشفيات.

➢ **معايير تعليمية:** إن التعليم له أهمية كبرى وأثر واضح على جانبي الإنتاج والاستهلاك، وهناك إجماع أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكا، وإن هذا الضرب من الاستثمار-الاستثمار البشري- يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع ككل.

ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع؛
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع؛
- نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

➢ **معايير التغذية:** من بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها نذكر ما يلي:

- متوسط نصيب الفرد اليومي على السعرات الحرارية؛
- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

➢ **معيار نوعية الحياة المادية:** رأينا سابقا أن معيار الصحة ومعيار التعليم ومعيار التغذية جميعها معايير فردية تعتمد على ناحية اجتماعية بذاتها، أما معيار نوعية الحياة المادية الذي وضعه مجلس أعالي البحار بواشنطن عام1977 فهو معيار مركب، أي يعتمد على أكثر من جانب من جوانب الحياة، ولذلك فإنه أكثر شمولية عن المعايير الفردية السابقة. ويتكون هذا المعيار من:

- توقع الحياة عند الميلاد – مؤشر صحي للكبار؛
- معدل الوفيات بين الأطفال – مؤشر صحي للصغار؛
- المعرفة بالقراءة والكتابة – مؤشر تعليمي للكبار.

ويلاحظ أن هذا المعيار يعتمد على بعض جوانب الحياة ويهمل البعض الآخر، كما أنه مهتم بالنتائج دون أن يتعرض للجهود المبذولة لتحقيق هذه النتائج، كذلك فإنه يعطي أوزانا متساوية للجوانب الثلاثة التي يتكون منها وكذلك فإنه لا يأخذ في اعتباره مستويات الدخل والقدرة على الشراء.

➢ **دليل التنمية البشرية:** نجح برنامج الأمم المتحدة عام1990إلى الوصول إلى مقياس جديد عرف بالتنمية البشرية أو معيار التقدم البشري، وهو من المعايير المركبة شأنه شأن معيار نوعية الحياة المادية، ويعتبر هذا المعيار محاولة الربط بين مفردات معيار نوعية الحياة المادية والناتج القومي المعدل بالقوة الشرائية، ويركز هذا المعيار على ثلاث متغيرات:

- توقع الحياة عند الميلاد؛
- معيار التحصيل العلمي ويتكون من جزأين: معرفة القراءة والكتابة، متوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية؛
- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقدرة على الشراء.

ج- مؤشر الحاجات الأساسية[1]

إن هذا المؤشر يتطلب أن تقيم التنمية بصيغ المدى الذي تشبع فيه حاجات السكان في بلد نامي أو فقير. ويتضمن هذا الأسلوب إشباع المستويات الدنيا من الحاجات المادية، وهي تشمل فئات مثل: استهلاك الغذاء وتوفير الملجأ أو السكن ومنفذ على الخدمات العامة الأساسية مثل الماء الصافي للشرب وصيانة الصحة العامة والصحة والتعليم. والرقم القياسي التقريبي الذي يعبر عن هذا الأسلوب يمكن أن يكون توقع الحياة عند الولادة، يركز أسلوب الحاجات الأساسية على نحو أكثر حدة على فقراء الدول الأقل تقدما. وهذا الأسلوب لا يهمل ضرورة ارتفاع الدخل في هذه الدول، وكذلك فإن هذا الأسلوب لا يهمل الأرقام القياسية للإنتاج الكلي أو لتوزيع الدخل، وشعاره الرئيسي هو تركيبة الإنتاج والمستفيدين منها. فبالنسبة للإنتاج فإن هذا الأسلوب يؤكد على خليط من السلع النهائية والخدمات التي تخدم الحاجات الأساسية للفقراء، ويتضمن هذا الخليط من الإنتاج أيضا خليطا من عناصر الإنتاج كثيفة العمل طالما أن معظم سلع الاستهلاك الواسع أو الشعبي يمكن أن تنتج بهذا الأسلوب من الإنتاج كثيف العمل. وهذه العملية تنتج فرص عمل أكبر، ولأن الاستخدام المتولد كبيرا ومنتشرا فإنه يدعم أن يكون توزيع الدخل أكثر تساويا وعدالة والذي بدوره يرفع أو يزيد الطلب على هذه المنتوجات. أما بالنسبة إلى المستفيدين وما يتعلق بهم فإن التأكيد أو التركيز هو على الناس الفقراء على نحو مطلق للذين تحاشتهم أية عملية تنموية بدون تدخل نشيط من الحكومة.

[1] محمد صالح تركي القريشي، المرجع سبق ذكره، ص 50.

وهناك اعتقاد آخر أن مثل هذا الأسلوب ضروري بوصفه حاجات أساسية يدخل ضمنها أيضا الخدمات العامة، مثل الماء والصيانة الصحية والصحة والتعليم والتي يمكن أن يعرضها أو يجهزها الأفراد أنفسهم. ومرة أخرى نقول أن الزيادة في الدخل النقدي ربما لا تساعد الفقراء لأنه ربما لا يقومون بالإنفاق بأنفسهم.

إذا إن أوضاع هذه الشرائح من المجتمع تتطلب الدعم النشيط من قبل حكومة البلد بكل الوسائل الممكنة ويعد ذلك أمرا ضروريا. ومن ناحية أخرى فإن هذا المؤشر مفيد جدا في تقييم الأداء النسبي لمختلف الدول، والأكثر من هذا فإن مؤشر الحاجات الأساسية هذا يمكن أن يكون دليلا جيدا لمراقبة اتجاه التنمية ومنطقية سياسات الدول الأقل تطورا، وكذلك سياسات الوكالات أو المنظمات الدولية التي تنظم المساعدات إلى الدول الفقيرة.

العديد من الاقتصاديين التركيز الشديد على دور رأس المال بوجه عام ورأس المال المادي بشكل خاص. ونشير فيما يلي لآراء بعض الاقتصاديين في هذا الصدد:[1]

- يشير "هالبرونز" إلى أنه يترتب على التركيز الشديد لأهمية التكوين الرأسمالي إهمال عوامل التغير الاجتماعية والسياسية البالغة الأهمية.
- يشير "كيرزكروس" إلى أن الدراسات الإحصائية قدرت مساهمة التراكم الرأسمالي لا تزيد عن25%من معدلات النمو التي تحققت، وأما الثلاثة أرباع الباقية فترد إلى عوامل أخرى منها: الكفاءة التنظيمية والإدارية والإستفادة من الابتكارات والأساليب الإنتاجية التي لا تتطلب إلا القليل من الاستثمارات.
- تشير الدراسة التي قام بها "دينسون" عن مصادر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية المحددة في الفترة 1919-1957 إلى أن 15% فقط من الزيادة التي تحققت في الدخل القومي ترجع إلى الزيادة في حجم رأس المال المادي، على حين نجد أن تحسن نوعية العمل وعدد ساعات العمل والتقدم الفني والتنظيمي مسؤولة عن بقية الزيادة.
- تشير الدراسة التي قام بها "Redaway" عن نمو الصناعة البريطانية خلال الفترة 1948-1954 أنه يعزى إلى عنصري رأس المال والعمل نصف الزيادة في معدلات النمو، أما النصف الآخر فمرده نوعية المهارات والخبرات.

المطلب الثاني: أهمية وخصائص النمو الاقتصادي

1- أهمية النمو الاقتصادي

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، المرجع سبق ذكره، ص ص 157-158.

النمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة ويوفر لنا الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية، حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني الزيادة في مستويات المعيشة ودخل الفرد، والزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والاقتصاد المتنامي هو القادر على مقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية على المستوى المحلي والعالمي.والنمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة في الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية، وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر وتلوث البيئة دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.[1]

تتمثل أهمية النمو الاقتصادي في عدة أمور أخرى نذكر منها:

- **رفع المستويات المعيشية للسكان:** إن أحد الأسباب الرئيسية للرغبة في النمو هو العمل على تحسين مستويات معيشة الفقراء وتخفيض الفقر، حيث يعمل النمو الاقتصادي على زيادة الأجور الحقيقية الذي يؤدي إلى القضاء على الفقر.[2]

- **تحقيق مستوى أكبر في التشغيل:** عادة ما يصطحب النمو الاقتصادي بارتفاع في الطلب على قوة العمل، فالدول التي تحقق معدلات معتبرة في النمو تمتلك فرصا أكبر للتشغيل، كما يؤثر النمو البطيء أيضا على مستوى التشغيل. لذلك نجد العديد من الاقتصاديين وخبراء منظمة العمل الدولية يدعون إلى تبني السياسات الرامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي لما ينطوي على ذلك من زيادة في معدلات الادخار والتراكم الذي يعمل بدوره على زيادة الطلب على العمال.[3]

- **دعم المساواة في الدخل:** يؤدي النمو الاقتصادي إلى التخفيف من حدة الاختلالات في التوزيعوتخفيف وطأة التوترات التي تنشأ على مستوى المجتمع وذلك على أساس أن زيادة الإنتاج تتبعها زيادة في توزيع الدخل، فإذا كان هناك نمو اقتصادي، وأعيد توزيع ما تحقق من زيادة في توزيع الدخل تبعا لهذا النمو فإنه من الممكن تحجيم التفاوت في دخول الأفراد دون الاضطرار إلى الهبوط بدخل أي فرد في المجتمع، كما أن فرصة إعادة توزيع الدخل بشكل عادل تكون أكثر احتمالا في دول تعرف نشاطا كبيرا في إنتاجيتها.[4]

2- خصائص النمو الاقتصادي

[1] محمد ناجي حسن خليفة، (2001): النمو الاقتصادي-النظرية والمفهوم-، دار القاهرة للنشر: القاهرة، مصر،ص ص 10-11.

[2] ارنستو هيرناندیزکاتا، (ديسمبر 2000): لزيادة النمو والاستثمار في إفريقيا جنوب الصحراء ماذا يمكن عمله؟،مجلة التمويل والتنمية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي،واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ص 30.

[3] الطالب مصطفى ولد حام، (2004): التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص 63.

[4] المرجع نفسه، ص 63.

إن النمو الاقتصادي هو مفهوم يتعلق بالدرجة الأولى بالبلدان المتقدمة والتنمية الاقتصادية تتعلق عادة بالبلدان النامية أو تلك التي في طور النمو، حيث أن البلدان النامية قد تحقق معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي في بعض السنوات ولكنها لا تصل إلى التنمية الاقتصادية. بالتالي فإن النمو الذي تم تحقيقه في البلدان المتقدمة يقودنا إلى معرفة الأسباب التي كانت وراء هذا النمو، والتي ترجع إلى عوامل اقتصادية وغير اقتصادية على أساس النمو طويل الأجل لهذه البلدان.

قام "سيمون كزنتس"[1] بتوضيح خصائص النمو الاقتصادي للدول المتقدمة بعد إعطاء تعريفا واضحا للنمو الاقتصادي للدولة، على أنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجيوالتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها.[2]

ومن خلال هذا التعريف يمكن استنتاج ما يلي:[3]

- إن استمرارية الزيادة في الإنتاج الوطني هي تبيان للنمو الاقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للنضج الاقتصادي؛
- لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لابد من وجود تعديلات مؤسسية وإيديولوجية، فالابتكارات التكنولوجية بدون ابتكارات ملازمة تكون مثل المصباح بدون كهرباء.

وتتمثل الخصائص الخاصة بالنمو الاقتصادي حسب كزنتس فيما يلي:

- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والنمو السكاني؛
- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج؛
- المعدلات المرتفعة للتحول الهيكلي في الاقتصاد؛
- المعدلات المرتفعة للتحول الإيديولوجي والاجتماعي؛
- ميل اقتصادات الدول المتقدمة للوصول إلى سيطرتها على الأسواق العالمية والمواد الخام؛
- يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم.

[1] عالم اقتصادي متحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971.

[2] ميشال تودارو، المرجع سبق ذكره، ص175.

[3] المرجع نفسه، ص 175.

المطلب الثالث: أساسيات حول النمو الاقتصادي

1- أنواع النمو الاقتصادي

يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

1-1- النمو التلقائي

يتحقق النمو التلقائي بطريقة عفوية، وذلك بسبب قوى السوق التلقائية وليس بسبب تخطيط مسبق، ويكون دور الدولة دورا مساعدا ومكملا للسوق، ويعتبر النمو التلقائي من النوع البطيء والتدريجي والمتلاحق، بالرغم من مروره ببعض الهزات قصيرة المدى الراجعة إلى الدورات الاقتصادية.

1-2- النمو العابر

النمو العابر هو النمو الذي لا يتصف بالديمومة والثبات، فهو يظهر كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية، يسود هذا النوع من النمو في الدول النامية بشكل كبير، فهو ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تختفي بنفس الوتيرة التي ظهرت بها.[1]

1-3- النمو المخطط

النمو المخطط هو نتيجة لعملية التخطيط الشامل للموارد المختلفة الخاصة بالمجتمع، وترتبط قوة وفعالية هذا النوع من النمو بقدرات المخططين وواقعية الخطط الموضوعة[2]

2- قياس النمو الاقتصادي

تعتبر معايير الدخل من بين أهم المعايير التي تستخدم لقياس النمو الاقتصادي، مع الإشارة إلى أن ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والإنفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل، كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات.

2-1- طريقة الدخل

- **الدخل القومي الكلي:** يتم قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول وذلك لأن زيادة

[1] حبيب كميل، البني حازم، (2000): من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب: طرابلس، لبنان،ص 26.

[2] المرجع نفسه، ص 27.

الدخل (أو نقصه) قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية)، فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا تعني عدم وجود نمو اقتصادي عند انخفاض عدد السكان.[1]

❖ **الدخل القومي الكلي المتوقع**: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.[2]

❖ **معيار متوسط الدخل**: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب أن إحصائيات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، كذلك فإن عقد المقارنات بين هذه الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقته نظرا لاختلاف الأسس والطرق.

بصفة عامة،في العادة يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو الاقتصادي، حيث يقيس الناتج المحلي الإجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي، هذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع الأجور، ريع الأرض، الفوائد، دخول المالكين من غير المساهمات في الشركات، عوائد المستثمرين من استثماراتهم في الشركات، امتلاك رأس المال، الضرائب التجارية غير المباشرة وأرباح الشركات. هذا يعني أن:

الناتج المحلي الإجمالي = الدخل الوطني

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع الأجور + مجموع ريوع الأرض + مجموع الفوائد + دخول المالكين من غير المساهمات في الشركات + عوائد المساهمين من استثماراتهم في الشركات + امتلاك رأس المال + الضرائب التجارية غير المباشرة + أرباح الشركات.

2-2- طريقة الإنفاق[3]

في هذه الحالة يتساوى الإنفاق الكلي مع الناتج المحلي الإجمالي،أي أن الناتج المحلي الإجمالي سوف يكون مساوي لمجموع الاستهلاك، الاستثمار وصافي إنفاق القطاع الأجنبي عن طريق الصادرات والواردات.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف،المرجع سبق ذكره، ص 88.

[2] المرجع نفسه، ص 88.

[3] كريم بودخدخ، (2010-2009): أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم - الجزائر-، الجزائر، ص 76.

إن إجماليالإنفاق يتساوى بالضرورة مع إجمالي الدخل، حيث أن عملية شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين، يتولد عنها دخل لطرف آخر هو البائع. حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل. وبما أن الإنفاق يساوي الدخل والدخل يساوي الناتج المحلي الإجمالي فإن:

الناتج المحلي الإجمالي = الإنفاق الكلي

ولدينا الإنفاق الكلي: $Y = C + I + G + (X - M)$

حيث أن:

Y: الدخل الوطني؛

C: الاستهلاك؛

I: الاستثمار الخاص؛

G: إنفاق القطاع الحكومي؛

$(X - M)$: إنفاق القطاع الخارجي.

يقاس النمو الاقتصادي وفقا لأسلوبين هما:

أ- معدل النمو البسيط: يقيس هذا المعدل معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة إلى سنة أخر[1]، ويتم التوصل إليه عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

$$CMS = \frac{y_t - y_{t-1}}{y_{t-1}} \times 100 \dots\dots (2-1)$$

حيث:

CMS: معدل النمو البسيط؛

y_t: الدخل الحقيقي في السنة الحالية(t)؛

y_{t-1}: الدخل الحقيقي في السنة $(t-1)$.

ب- معدل النمو المركب: يقيس معدل النمو المركب متوسط معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، ويتم حسابه وفق المعادلة الآتية:[2]

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، (2005): النظرية الاقتصادية، كلية الاقتصاد: جامعةالإسكندرية، مصر،ص 279.

$$y_N = (1 + CM_C)^N \dots\dots (2-2)$$

$$CM_C = \sqrt[N]{\frac{y_N}{y_0}} - 1 \dots\dots (2-3)$$

حيث:

CM_C: معدل النمو المركب؛

N:فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة؛

y_0: الدخل الحقيقي لسنة الأساس؛

y_N: الدخل الحقيقي لآخر الفترة (N).

3- محددات النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العوامل المحددة لمعدلات النمو الاقتصادي في الدول على الرغم من عدم وجود أية مبادئ أو أسس يمكن اعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في أي بلد، ومن أهم هذه العوامل نذكر ما يلي:

3-1- كمية ونوعية الموارد البشرية[1]

يتمثل هذا العامل بشكل رئيسي بعدد السكان في بلد ما. ولهذا العامل أهمية كبرى في تحديد معدل النمو الاقتصادي لبلد ما، حيث يدخل كمكون رئيسي في معادلة تحديد معدل الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر للنمو الاقتصادي، والمعادلة التالية توضح ذلك:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي}}{\text{عددالسكان}}$$

من المعادلة نلاحظ أن عدد السكان هو المحدد لما يمكن أن يكون عليه معدل الدخل الحقيقي اعتمادا على مقدار الناتج القومي الإجمالي، فإذا ازداد عدد السكان والذي يمثل القوى البشرية بدرجة لا تتناسب مع الزيادة في مقدار الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قل الطرف الأيسر من المعادلة وبالتالي قل معدل النمو الاقتصادي، أما إذا بقيت الزيادة في عدد السكان بحدود أقل من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فإن معدل النمو الاقتصادي سيرتفع.

إن الزيادة في عدد السكان تفترض الزيادة في القوى العاملة وبالتالي الإنتاج مع الأخذ بعين الاعتبار شرط عدم زيادة السكان القادرين والراغبين في العمل، وبالتالي الإنتاج وهذا ما يؤثر بدوره على إنتاجية العمل

[1] علي جدوع الشرفات، المرجع سبق ذكره، ص ص 43-44.

(productivity of labor) والتي يمكن استخدامها لقياس الكفاءة في استغلال وتخصيص الموارد لتحولها إلى سلع وخدمات. وتتأثر إنتاجية العمل بمجموعة من العوامل يمكن اعتبارها عوامل مؤثرة في النمو الاقتصادي أهمها:

- ✓ معدل ساعات العمل في العدد الواحد؛
- ✓ المستوى الصحي للفرد الذي ينجز العمل؛
- ✓ المستوى التعليمي للفرد الذي ينجز العمل؛
- ✓ المهارة الفنية والخبرة المكتسبة للفرد الذي ينجز العمل؛
- ✓ كمية ونوعية المصادر المتاحة في إنجاز العمل؛
- ✓ كمية ونوعية التكنولوجيا المستخدمة في العمل.

3-2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية

هي ما يمكن استغلاله من المعطيات التي زودتنا بها الطبيعة كالتربة وما في باطن الأرض والمياه والغابات...إلخ، مع الأخذ بعين الاعتبار الكمية والنوعية لهذه الموارد. ويشترط في هذا العامل الاستغلال حيث لا قيمة لأي مورد طبيعي لا يمكن استغلاله لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية للمجتمعات. حيث أن أي بلد لا يمكن له تحقيق أدنى مستويات النمو الاقتصادي ما لم يتم استغلال هذه الموارد لصالح أفراد المجتمع. ولتلبية هذا الشرط أي الاستغلال يجب توفر مستوى معين من الطلب على السلع التي يمكن إنتاجها من هذا المورد كما يجب أن تكون كلفة استغلال هذا المورد لتحويله إلى سلع أو خدمات قابلة للاستهلاك أقل من الفوائد التي يمكن جنيها من هذا التحويل.[1]

ويشمل عامل الموارد الطبيعية نوعية هذه الموارد إضافة إلى كميتها، فالنوعية الرديئة من الموارد أو غير المناسبة لحاجات المجتمع لا يمكن تحويلها إلى حالات اقتصادية يمكن للمجتمع الاستفادة منها لوجودها بنوعية غير مناسبة أو رديئة ناهيك على أن تكون غير كافية. وتمتاز الموارد الطبيعية في كثير من الأحيان بعدم ثباتها وتغير كمياتها ونوعياتها حيث يمكن لبعض الموارد أن لا تتجدد ويمكن لبعضها أن يزداد نتيجة تطويرها، وهذا التطوير يحتاج إلى توجيه الجهود في وقت ما إلى البحث والدراسة لتطوير الموارد، وذلك على حساب التضحية ببعض الموارد أو ما ينتج عنها من سلع استهلاكية في المدى القصير في سبيل الوصول لمورد متطور وجديد على المدى البعيد، يتيح الوصول لمستويات أعلى على منحنى إمكانات الإنتاج في الدولة أي الانتقال على مستوى أعلى على هذا المنحنى.[2]

3-3- تراكم رأس المال

[1] علي جدوع الشرفات، المرجع سبق ذكره، ص ص 41-42.

[2] المرجع نفسه، ص42.

يعتبر رأس المال من أهم المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة معدلات تراكم رأس المال تؤثر إيجابيا على مستوى الطاقة الإنتاجية.إن الزيادة في رأس المال تعرف بالاستثمار[1]، وإن زيادة فرص الاستثمارات تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وهذا يساهم في توفير فرص العمل وبالتالي زيادة الدخول.

يتعلق تراكم رأس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى بحجم الادخار أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية، بل يتم توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات الإنتاجية والبنى التحتية كالطرق، المدارس، المستشفيات والجامعات وغيرها. وهذا يتطلب من المجتمع الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج في الوقت الحاضر وتحويل الدخل المتوفر نتيجة هذا الامتناع إلى النشاطات الاستثمارية، أي أن على المجتمع التضحية بجزء من إنفاقه لإحداث التكوين والتراكم الرأسمالي المطلوب.[2]

3-4- مستوى التقدم التكنولوجي

إن التقدم التكنولوجي مجموعة من النظم الحديثة والتقنيات المتقدمة التي تهدف إلى زيادة كمية الإنتاج بنفس الكمية من المدخلات أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من المدخلات. بمعنى أن التقدم التكنولوجي يعتبر من أكثر العوامل النوعية أهمية في تحديد معدل النمو الاقتصادي لأي دولة، حيث يعمل على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بالاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج، حيث حتى وإن بقيت عناصر الإنتاج على حالها وحدث هناك تقدم تكنولوجي فإن ذلك سوف يؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.[3]

إن التحسن التكنولوجي يمكنه أن يضيف إلى معدل النمو في مجالات عدة التي تتضمن الحد الأدنى من الإضافات إلى عناصر الإنتاج أو المدخلات، إن هذه التكنولوجيا تدعى تكنولوجيا غير متجسدة قد ساهمت على نحو كبير في الإنتاج الزراعي والصناعي.[4]

إن التقدم التكنولوجي بغض النظر عن كونه متجسد أو غير متجسد في عناصر الإنتاج قد كان سببا مهما جدا للنمو الاقتصادي. إن النمو المتأتي من العنصر المتبقي يمكن توضيحه من خلال التحسن في أساليب أو تكنولوجيا الإنتاج والإدارة والتنظيم ومن التخصيص الأفضل للموارد ووفورات الحجم.

---

[1] الاستثمار هو التعامل بالأموال للحصول على الأرباح، وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية محددة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض على القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن كامل المخاطرة المرافقة للمستقبل.

[2] علي جدوع الشرفات، المرجع سبق ذكره، ص 44.

[3] فليح حسن خلف، (2006): التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار جدار للكتاب العالمي: عمان، الأردن، ص 107.

[4] محمد صالح تركي القريشي، المرجع سبق ذكره، ص 57.

إن أي أسلوب تكنولوجي تستعمل فيه عناصر إنتاج بوصفها توليفة إذا تحسنت فإنها سوف تجعل الإنتاج أكثر كفاءة. والكفاءة هنا قد تأخذ شكل تحسن في المنتوج الذي هو أفضل نوعية، كما أن التقدم التكنولوجي يقلل تكاليف الإنتاج. ومن ناحية أخرى فإن التقدم التكنولوجي يخفف القيود المتأتية من الندرة التي يواجهها الإنسان.[1]

3-5- التخصص وتقسيم العمل والإنتاج الواسع

إن مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي نادى به آدم سميث منذ عام 1776يعتبر مبدأ مهما في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أن تقسيم العمل والتخصص في هذا العمل يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية ونوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الإنتاج، وهو ما يسمى اقتصاديا بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل. والحاجة لتقسيم العمل ستكون أقل في حالة اقتصادات الدول النامية كما ذكر سميث وذلك بسبب محدودية حجم الأسواق في هذه الاقتصادات، مما يعني تقليل حجم عمليات الإنتاج ولكن الكفاءة في إنجاز هذه العمليات ستكون عالية. وبازدياد حجم السوق والتوسع فيه وزيادة التقدم التكنولوجي للدولة يزداد التخصص في الإنتاج وتقل التكاليف بزيادة حجم الإنتاج.[2]

بالإضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى تؤثر في النمو الاقتصادي نذكر منها:

أ- العوامل البيئية

إن النمو الاقتصادي يتطلب وجود عدة عوامل اقتصادية، سياسية، ثقافية واجتماعية، حيث توفر مناخ استثماري ملائم، نظام مصرفي متطور، نظام ضريبي يدعم الاستثمارات بأشكالها، من العوامل التي تدعم النمو الاقتصادي. كذلك توفر استقرار سياسي لأي دولة له تأثير مباشر وإيجابي على النمو الاقتصادي، حيث أن وجود حالة عدم استقرار سياسي تعيق النمو الاقتصادي من خلال إعاقة عملية الاستثمار، حيث يمتنع بالتالي المستثمرون على استثمار أموالهم، حيث كلما كان البلد أكثر استقرارا وأمانا في الوقت الحاضر والمستقبل كان تكوين رأس المال أكبر، والعكس كلما كان البلد أقل استقرارا وأمانا كان تكوين رأس المال صغيرا.[3]

كذلك يعتبر المستوى الثقافي من أهم العوامل المتحكمة في النمو الاقتصادي، حيث أن تدني المستوى الثقافي والتعليمي ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي، وهذا هو المشكل الذي تعاني منه الدول النامية على عكس الدول المتقدمة.

[1] المرجع نفسه، ص ص 57-58.

[2] علي جدوع الشرفات، المرجع سبق ذكره، ص45.

[3] سالم توفيق النجفي، (2000): أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية: القاهرة، مصر،ص 307.

ب– التضخم :يعرف التضخم على أنه "الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار أو معدل الأسعار".[1]ويمكن حساب معدل التضخم وفق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}$$

تعود ظاهرة التضخم إلى العديد من الأسباب منها:[2]

– العامل النقدي: تعتبر كمية النقود من أهم العوامل المسببة لزيادة الطلب على العرض، ومن ثم حدوث التضخم؛

– العامل المالي التوسعي: إن من أسباب زيادة الطلب على العرض، ومن ثم حدوث التضخم، زيادة الإنفاق الحكومي من جهة والتخفيضات الضريبية المتعاقبة وبخاصة الضرائب المباشرة من جهة أخرى؛

– تزايد الكلفة: والتي تسبب تخفيض حجم العرض عن الطلب ومن ثم حدوث التضخم. وتزايد الكلفة قد يرجع إلى ارتفاع الأجور، أو إلى ارتفاع الأرباح، أو إلى ارتفاع أثمان المواد المستوردة، أو ارتفاع الفوائد. و كل ذلك يولد بطريق أو بآخر ارتفاع الأسعار.

أما بالنسبة لتأثير التضخم على النمو الاقتصادي فقد اختلفت آراء الاقتصاديين حول هذا الأمر.هناك من يرى أن التضخم يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، ذلك باعتبار أن ارتفاع الأسعار يساهم في زيادة الاستثمارات، حيث أن انخفاض الأجور الحقيقية تؤدي إلى زيادة الأرباح، بالتالي تحفيز المستثمرين على زيادة استثمار أموالهم مما يعمل على توفير فرص عمل أي تخفيض نسبة البطالة، هذا ما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وهناك من الاقتصاديين من يرى أن التضخم يؤثر سلبا أو بالتحديد عكسيا على النمو الاقتصادي، حيث أن بسبب عدم سيادة حالة الثقة بسبب ارتفاع الأسعار وعدم التحكم في التضخم تولد حالة عدم ثقة لدى المستثمرين بالتالي تنخفض استثماراتهم المستقبلية والحالية، تنخفض نسبة الادخار، هذا ما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

[1] ضياء مجيد الموسوي، (بدون سنة طبع): الاقتصاد النقدي–قواعد، نظم، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية–، مطبعة النخلة ودار الفكر، الجزائر، ص 215.

[2] منذر قحف، (2003): ندوة بعنوان قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات، الطبعة الثانية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، ص 35.

المبحث الثاني: نماذج النمو الاقتصادي ما قبل "سولو"

اهتم العديد من الاقتصاديين عبر مختلف مراحل الفكر الاقتصادي بدراسة النمو الاقتصادي، وأدى ذلك إلى ظهور العديد من النظريات التي اختلفت في طريقة تحليله. تعتبر النظريات التي أتت قبل سولو منبع الأفكار التي اعتمد عليها في بناء نموذجه للنمو الاقتصادي،إذ مثل مضمون أفكار هارود ودومار في تفسير النمو الاقتصادي أحد أهم الأسباب التي دفعت سولو لكتابة مقاله الشهير عام 1956 بعنوان: " A contribution to the theory of economic growth ".

بالتاليسيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم تلك الأفكار كما يلي:

- النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي؛
- نظريةالنمو الاقتصادي لشومبيتروكينز؛
- نموذج هارود- دومار.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

1- مفهوم"آدم سميث"

تمثل آراء آدم سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة. ويعتبر سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمة، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة. وقد اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو، ومن أكبرمساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص.[1]

وتتحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها:

✓ زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن التخصص؛

✓ تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.

فتقسيم العمل يولد وفورات خارجية ويحسن في مستوى التكنولوجيا والتي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية،ولهذا فإن التخصص يسهل مهمة تراكم رأس المال.

ويؤكد سميث أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال، وأن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار، الذي ينجم عن الأرباح، المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل. وأن تقسيم العمل يعتمد على حجم السوق، ومع تحسن وسائط النقل فإن حجم السوق يزداد ويصبح العمل أكثر

[1] مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص 56.

تخصصا وتحل النقود محل المقايضة وتتزايد الإنتاجية.ومن جهة أخرى فإن حجم السوق بدوره يعتمد جزئيا على تقسيم العمل الذي يحدد معدل دخل الفرد. كما أن التجارة الخارجية تعتبر في نظره أداة مهمة في توسيع السوق، وأن التجارة الحرة تقود إلى توزيع كفء في الموارد، وأن الأسواق التي تنظم نفسها بنفسها هي بمثابة اليد الخفية التي تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية. وفي نظر سميث فإن ثروة الأمة تزداد من خلال زيادة إنتاجية العمل والمتأتية من زيادة العوائد الناجمة عن تقسيم العمل.

و يعتبر سميث أن زيادة العوائد تسود في معظم النشاطات الصناعية ، بينما أن إنخفاظ العوائد يخص النشاطات المعتمدة على الأراضي مثل الزراعة والمناجم، لأن الأرض عامل ثابت من عوامل الإنتاج.[1]

2- مفهوم "ديفيد ريكاردو"

يعتبر ديفيد ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية، وقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الريع والأجور والتجارة الخارجية.بنى ريكاردو أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما: نظرية مالتس للسكان وقانون تناقص الغلة.

يعتبر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى. وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملا محددا للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي. هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة. وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة، هذا ما يؤدي إلى نشأة أو ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء. هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهرهنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه عملية النمو.[2]

إن الريع والربح يشكلان الإيراد الصافي والذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي. والنمولا يتحقق إلا إذا استخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التراكم الرأسمالي. لكن ندرة الأراضي الخصبة تقود إلى تحول في الحصص النسبية

[1] المرجع نفسه، ص 57.

[2] عبلة عبد الحميد بخاري، (2009): التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث،متاحة عبر الموقع الالكتروني: faculty.mu.edu.sa/public/uploads/1342618978.7265.pdfنظريات%20النمو Consulté le: 14/11/2013

للمجموعات الثلاث، الأمر الذي يقلل من حصة الأرباح إلى الحد الذي يؤدي إلى توقف عملية النمو. إضافة إلى أن زيادة السكان تؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية لأن هذه الزيادة في السكان تؤدي إلى ظهور قانون الغلة المتناقصة ونشوء الريع وزيادته، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الأمر الذي يشجع المطالبة بزيادة الأجور النقدية، ويتم هذا على حساب الأرباح كحصة نسبية من الدخل. وهكذا فإن حصة الأرباح تنخفض مقابل زيادة حصة الريع والأجور في الدخل، الأمر الذي يؤدي إلى انتهاء تراكم رأس المال، وأن أي شيء يخفض تراكم رأس المال يؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي.

3- مفهوم "توماس روبرت مالتس"

قام توماس روبرت مالتس بتبيان أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي، وقد كان ذو نظرة تشاؤمية حيث يعتبر أن سبب البؤس لا يرجع إلى سوء توزيع الثروات وإنما إلى عدم وجود توازن ما بين حجم السكان والناتج في الاقتصاد المحلي.

ويعتبر مالتس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون "جون باتيست ساي" الذي يقول أن العرض يخلق الطلب.

ويرى مالتس بأنه يجب على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانية الإنتاج بهدف الحفاظ على مستوى الربحية، لكن ليس هناك ما يضمن ذلك. وقد ركز على نقطة عدم وجود توازن بين عرض المدخرات التي تم ادخارها من طرف ملاك الراضي وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل من الطلب على السلع. أما في حالة زيادة حجم المدخرات الخاصة بملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض يقترح مالتس في هذه الحالة فرض ضرائب على ملاك الأراضي.[1]

ولقد قام مالتس بتقسيم المجتمعات إلى قطاعين المتمثلان في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وهو يرى أنه يجب إعطاء أهمية للقطاع الصناعي، ذلك لأنه يتميز بتزايد الغلة ويظهر فيه التقدم التكنولوجي الذي يجنب الركود.

4-مفهوم "ألفريد مارشال" و"كوستاف كاسل"

تعتبر فكرة نظام اقتصادي ينمو حصريا بسبب بعض العناصر الخارجية التي تجعله ينمو كانت قدوضعت في وضع متقدم في تاريخ الفكر الاقتصادي بوصفها مقارنة معيارية. على سبيل المثال في عام 1980أدخل ألفريد مارشال فكرته المشهورة التي تدعى "حالة مستقرة أو ساكنة" للكشف عن النتائج التي سوف تظهر بتغاير مع تلك النتائج في العالم الحديث. ومن خلال إردخاء الافتراضات الشديدة واحدا بعد الأخر تلك الافتراضات التي تعرف

[1] مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص ص 59-60.

الحالة المستقرة أو الساكنة. لقد كان مارشال يسعى علىنحو تدريجي ليكون قريبا من الحالات أو الشروط الفعلية في الحياة.[1]

يعتبر النظام الاقتصادي الناتج ينمو بمعدل ثابت والذي يساوي المعدل الخارجي لنمو السكان كما أن توزيع الدخل والأسعار النسبية هي نفسها في حالة الاستقرارية التي يتصف بها الاقتصاد الوطني. وبلغة حديثة فإن النظام يتوسع مع خط النمو المستقر.

وهنا نواجه الفكرة نفسها على نحو أساسي في كتاب "نظرية الاقتصاد الاجتماعي"لـ كوستاف كاسل في عام 1918، إن النموذج الذي خططه كاسل (نموذج النمو الخارجي) يمكن أن يعد نقطة بداية تقريبية لتطور النظرية الكلاسيكية الحديثة. لقد عرض نموذجين كان الأول للاقتصاد الوطنيوالآخر نموذج لاقتصاد ينمو على خط حالة الاستقرار.

افترض كاسلفي نموذجه الأول أن هناك عناصر أولية للإنتاج، إن كميات هذه الموارد وكذلك كميات الخدمات التي توفرها تلك الموارد أخذت بوصفها عرض. يتصف التوازن العام بالتساوي بين العرض والطلب على الخدمة التي يقدمها كل عنصر ولكل سلعة منتجة وتساوي سعر السلعة مع كلفة إنتاجها. إن المنظومة الناتجة من المعدلات تؤلف ما يعرف بوصفه نموذج"والراس– كاسل".وهذه تحقق عندئذ تطبيق معيار التمامية وهذا يعني أن عدد المعادلات يساوي عدد المجاهيل. وحسب رؤية كاسلفإن تعميم قضية أو حالة الاقتصاد الذي ينمو بمعدل خارجي ثابت ومعطى لا تسبب مشكلات مهمةفي القطاع الزراعي التي يقوم بإتباع أساليب بسيطة لزيادة الإنتاجية.[2]

5– نظرية النمو الكلاسيكية

رغم الاختلاف في بعض الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسيك إلا أن هناك العديد من الآراء والنقاط التي يشتركون فيها بخصوص نظرية النمو الاقتصادي.حاول الاقتصاديون الكلاسيك اكتشاف أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي والعملية التي تمكن النمو من أن يتحقق. ومن أهم أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي ما يلي:[3]

- اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعيةوالتقدم التكنولوجي. والتغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها.

[2] المرجع نفسه، ص ص 82-83.

[3] مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص ص 62-63.

واعتبر الكلاسيك أن الموارد الطبيعية ثابتة وأن بقية العوامل متغيرة. ولهذا فإن عملية الإنتاج للأراضي الزراعية تخضع لقانون الغلة. لكن صحة التحليل المذكورهي رهن بافتراض ثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم.

وتبعا لذلك اعتقد الكلاسيك بأن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال(الاستثمار). وأن تكوين رأس المال يعتمد على الأرباح، وأن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال، وعليه فإن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي.

❖ اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا بأن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان، وفي نفس الوقت فإن تزايد حجم السكان من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال وكما يأتي:

أ–تأثير التراكم الرأسمالي على نمو السكان: إذ يرى الكلاسيك أن النمو السكاني يعتمد على عملية تكوين رأس المال عن طريق تأثير هذه العملية على الرصيد الكلي للأجور وذلك باتجاه الزيادة، وبالتالي زيادة معدل الأجر مما يزيد من حجم السكان.

ب–تأثير النمو السكاني على عملية تكوين رأس المال: إذ أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة (بافتراض ثبات الفن الإنتاجي وثبات الأرض)، وهذا يعني ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية ومن ثم الأجور، وانخفاض الأرباح والادخار، وبالتالي انخفاض تكوين رأس المال.

ولا شك أن مدى تحقق ما جاءت به النظرية الكلاسيكية هو رهن بتحقق افتراضاتها، وهي افتراضات غير واقعية حاليا، كافتراض وجود المنافسة التامة والاستخدام الكامل.

❖ اتجاه الأرباح نحو الانخفاض: إذ يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، والسبب طبقا إلى آدم سميث هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.

❖ يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي.

❖ حالة الثبات: إذ أن مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين.

❖ الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو: أكد الكلاسيك على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهذه تشمل نظام اجتماعي إداري، حكومة مستقرة، مؤسسات تمويلية منظمة، نظام شرعي قانوني، نظام كفؤ للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة، وهناك حاجة لتحرير الناس من التقاليد القديمة.

وخلاصة لذلك فإن الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات وكذلك الأوضاع الاجتماعية هما شرطان ضروريان للنمو الاقتصادي على المدى الطويل. واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود، ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند "شومبيتر" و"كينز"

1- نظرية "شومبيتر" في النمو الاقتصادي

وضع الاقتصادي جوزيف شومبيتر[1] نظريته في بداية القرن العشرين وتحديدا في عام 1911، ولكنها ترجمت إلى اللغة الانجليزية عام 1934. من خلال هذه النظرية بين شومبيترأن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة تحدث بواسطة قفزات غير متناسقة في الناتج القومي الإجمالي للدول، تأخذ هذه القفزات شكل دورات اقتصادية قصيرة مزدهرة تتبعها دورات كساد قصيرة أيضا. وقد ركز شومبيتر في نظريته على تأثير التقدم التكنولوجي وعلى دور الإدارة أو المنظم والابتكارات في تطوير النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج وبالتالي زيادة فرص الادخار ومن ثم الاستثمار. إن اتجاه النمو الاقتصادي عند شومبيتر ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده، وإن هذه الحدود توجد عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير مناسبة وذلك لسببين: الأول توسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده، والثاني هو مع توسع الإنتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار والدخول النقدية مما يزيد من مخاطر الابتكار.[2]

1-1- دور الابتكارات التكنولوجية

يلعب الابتكار دورا أساسيا في تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي، حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة من تمكن تغيير في دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي، ويميز شومبيتر بين خمسة أصناف من الابتكارات:

- إنتاج سلعة جديدة؛
- إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج؛
- التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة؛

[1] عالم اقتصاد واجتماع أمريكي، اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية، يعتبر مؤسس التحليل الاقتصادي الحركي أو الديناميكي. نشر كتابه الشهير "نظرية التنمية الاقتصادية"، وفي عام 1932، حين كان أستاذا في جامعة بون، قبل شومبيتر كرسي الأستاذية في جامعة هارفرد في الولايات المتحدة الأمريكية وبقي فيها حتى وفاته.

[2] مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص70.

- الحصول على مواد أولية جديدة؛
- إقامة تنظيم جديد في الصناعة.

وتتمثل الابتكارات حسب شومبيتر في إدخال منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هو موجود بما يقود إلى التطور.

1-2- العملية الدائرية[1]

إن تمويل الاستثمارات من الائتمان المصرفي، يؤدي إلى زيادة الدخول كما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية. ومع ظهور المنتجات الجديدة ينقص الطلب على المعروضات من السلع القديمة وهذا يؤدي إلى تقلص تلك المشروعات وخروجها تدريجيا. وعندما يشرع المبتكرون في تسديد القروض من الأرباح فإن العرض النقدي سوف ينكمش وتميل الأرباح نحو الانخفاض.

ويرى شومبيتر بوجود موجات طويلة من المد والجزر فكل موجة من الرواج تأتي مصحوبة بالاكتشافات، وعندما تنتهي موجة الرواج يعود الاقتصاد إلى حالة السكون وعندئذ يبدأ بعض المنظمين في تقديم ابتكارات جديدة ويعود الازدهار مرة أخرى.

1-2- تقييم نظرية "شومبيتر"

من الانتقادات الموجهة إلى شومبيتر زوال النظام الرأسمالي، وهذا نظرا إلى زوال مهمة المنظمين، حيث بفضل هذا الأخير يتم الوقوف أمام العقبات التي تعيق التطور الاقتصادي، ولكن كون أن عمل المنظم يصبح روتينيا فإنه يؤدي إلى زوال الرأسمالية ويحل محلها النظام الاشتراكي، وهذا ما يشبه توقع "كارل ماركس" ولكن الأسباب التي تؤدي إل زوال الرأسمالية تختلف، حيث عند هذا الأخير الظلم الاجتماعي المصاحب للنظام الرأسمالي هو الذي سيؤدي إلى الزوال.[2]

رغم الخطأ في التوقع الذي وقع فيه شومبيتر، فإن التطورات التي قدمها هذا الأخير فيما يخص النمو تبقى صالحة في يومنا الحاضر، حيث حسب هذا الأخير فإن النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار، وليس عدد السكان ورأس المال، وهذا الدافع يأتي كذلك عن طريق تطورات دورية، وبفضل هذا التحليل تم فتح المجال لنظريات النمو في القرن العشرين.[3]

[1] أشواق بن قدور، المرجع سبق ذكره، ص ص 74-75.

[2] فايز إبراهيم الحبيب، المرجع سبق ذكره، ص ص 51-53.

[3] Jean Arrons, (1999): Les théories de la croissance, édition du seuil: Paris, France, p 32.

2- النمو الاقتصادي لدى الكينزيين

وضع "جون كينز"[1]مجموعة من الأفكار والمبادئ الخاصة بالنمو الاقتصادي شكلت فيما بعد العناصر الرئيسية لنظريات النمو الاقتصادي. لقد عايش كينز فترة الكساد الاقتصادي الكبير (1929-1933) التي مرت بها الدول الصناعية، لذا فإن معظم أفكاره جاءت من محاولات وضع الحلول المناسبة للخروج من أزمة الكساد.[2]

وأول مبدأ نادى به كينز في هذا المجال هو سيادة السوق لتحقيق التوازن الاقتصادي، كما قام بالتركيز على الدور الذي يمكن للقطاع الخاص أن يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي مع تدخل الدولة لتعويض ما يمكن أن ينقص في الطلب الفعال، الذي اعتبره كينز بناء على نظرية مالتس المحرك الرئيسي لزيادة الدخل القومي مع التركيز على توازن الاستهلاك مع الادخار والاستثمار بناء على مفهومي الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستثمار. ونادى كينز بضرورة إعادة التوزيع العادل للدخل على أفراد المجتمع وذلك بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عند هذه الطبقات مما يعني زيادة الاستهلاك، وبالتالي زيادة الطلب الفعال الذي اعتبره كينز المحرك الرئيسي لارتفاع الدخل القومي، وذلك عكس ما نادت به النظرية الكلاسيكية بتوزيع الدخل لصالح الطبقات الرأسمالية الغنية في المجتمع. ومن الأمور المهمة في نظرية كينزمناداته بتطبيق نظم تصاعدية للضرائب وتطبيق نظم للتأمينات الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع.[3]

المطلب الثالث: نموذج "هارود– دومار"

لقد اهتم كل من "روي هارود"[4]و"إفيسيدومار"[5]بدراسة معدلات النمو الاقتصادي ومحاولة التعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل القومي. وتنطلق الفكرة الأساسية في النموذج من التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري والمتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع (والتي تعني جانب العرض) والدخل (وتعني جانب الطلب) مع استيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع، وقد وضع كل منهما نموذجه بناء على مجموعة افتراضات.

1- نموذج "هارود"

يعتبر الاقتصادي هارود من الأوائل الذين طوروا الفكر الكينزي، حيث بدأ أبحاثه في محاولات إيجاد نموذج للنمو سنوات الثلاثينات من القرن الماضي. في المقالة التي كتبها هارود سنة 1939 في المجلة الاقتصادية بعنوان "

[1] اقتصادي انجليزي، ولد عام 1883، مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه " النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود "، توفي عام 1946.

[2] علي جدوع الشرفات، المرجع سبق ذكره، ص 48.

[3] المرجع نفسه، ص ص 48-49.

[4] اقتصادي انجليزي (1900-1978)، اشتهر بعد نشره لمقالته بعنوان:"An essay on Dynamique Theory" الذي اعتمد في كتابتها على أفكار النظرية العامة للعمل لـ كينز.

[5] اقتصادي أمريكي (1914-1997)، اشتهر بالنموذج الذي صاغه رفقة هارود.

بحث في النظرية الحركية " قدم نموذجا جديدا للتنمية الاقتصادية، بين فيه أنه إذا كان الاستثمار الإضافي وزيادة إنتاجية رأس المال الإضافي هما المصدران الوحيدان لزيادة الإنتاج، فإنه من الواضح عندئذ أن معدل زيادة الناتج القومي إنما يعتمد بصورة كلية على معدل الادخار وعلى إنتاجية رأس المال.[1]

ولقد اقترح هارود مجموعة من الافتراضات لوضع نموذجه الذي يهدف إلى إثبات النمو المتوازن، يمكن سردها فيما يلي:[2]

- الادخار الصافي يمثل نسبة ثانية من الدخل، وأن هذا الادخار الذي يطلق عليه الادخار الفعلي يعادل الاستثمار الفعلي عند وضع التوازن، وعلى ذلك إذا زاد الادخار الفعلي يزيد الاستثمار الفعلي في صورة تراكم مخزون رأس المال؛
- أن نسبة الدخل المستثمر تتأثر بمعدل الزيادة في الدخل، أو السرعة التي ينمو بها الناتج؛
- على ذلك تكون المدخرات دالة للدخل، ويكون الطلب على المدخرات دالة لمعدل الزيادة في الدخل، وأن الطلب يساوي العرض.

يقوم هارود بتصور معدل النمو من خلال ثلاث نقاط:[3]

أولا: معدل النمو الفعلي

يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني، والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار ومعامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال المنتج/الناتج)، بافتراض ما يلي:

- الادخار الإجمالي s كدالة للدخل الوطني $S = sy$
- المعامل المتوسط لرأس المال k ثابت $\Delta K/_{\Delta Y} = k = {}^{k}/_{Y}$

وباعتبار المساواة التالية: $I = S$ و $\Delta KI =$ نحصل على:

$$I = \Delta K = K\Delta Y = sY = S$$

وانطلاقا من العلاقة $K\Delta Y = sY$ يصبح لدينا:

$$g = {}^{\Delta Y}/_{Y} = {}^{s}/_{k}$$

ومنه فإن معدل النمو الفعلي يساوي نسبة كل من الادخار المتوسط على معامل رأس المال.

[1] إسماعيل محمد بن قانة، (2012): اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 95.

[2] فليح حسن خلف، (2006): التنمية والتخطيط الاقتصادي، المرجع سبق ذكره، ص 132.

[3] أشواق بن قدور، المرجع سبق ذكره، ص ص84-78.

ثانيا: معدل النمو المضمون

هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل، التي ادخرته، ومن أجل تحديد هذا المعدل؛ نستعين بنظرية المضاعف ومبدأ المعجل المعامل الحدي cنسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل المضاعف، ولرأس المال اللازم للمقاول والذي يدخل في المعجل.

مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة أو التوازن بين الاستثمار والادخار نحصل على:

$$s\ Y_0 = c(Y_1 - Y_0) \dots\dots (2-4)$$

يمثل الاستثمار المرغوب فيه والذي يعتبر نسبة ثابتة$c(Y_1 - Y_0)$ والادخار المحقق $s\ Y_0$.

ومن العلاقة السابقة نتحصل على:

$$gw = (Y_1 - Y_0)/Y_0 = s/c \dots\dots (2-5)$$

ومن هذه المعادلة فإنه يمكن تفسير معدل نمو المضمون، بمعدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل يمثل c الذي يمثل السلوك الاستهلاكي، وs النمو المستهدف أو المرغوب فيه.

ثالثا: معدل النمو الطبيعي[1]

هو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، حجم السكان والتراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ. مع افتراض وجود عمالة كاملة، يكون لدينا:

$$G_N(2-6) \dots\dots G_R.$$

2- نموذج "دومار"[2]

نشر دومار نموذجه في بحث أسماه " التوسع والعمالة " سنة 1947، ثم قام بكتابة عدة مواضيع حول نفس الفكرة نشرها جميعا في كتاب عنونه بـ" مقالات في نظرية النمو الاقتصادي " سنة 1957، وكان قد بنى نموذجه حول النمو وفقا للإشكالية التالية:

[1] إسماعيل محمد بن قانة، المرجع سبق ذكره، ص ص 96-97.

[2] المرجع نفسه، ص ص 97-98.

بما أن الاستثمار يزيد الطاقة الإنتاجية ويزيد الدخل في الوقت نفسه، فما هو معدل الزيادة في الاستثمار المطلوب لجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في الطاقة الإنتاجية بحيث يستمر الاستخدام الكامل في المجتمع؟.

وحسب دومار كإجابة على السؤال فإن ذلك سيعتمد على حجم المضاعف الاستثماري وإنتاجية الاستثمارات الجديدة التي تظهر في معامل رأس المال.

اعتمد دومار في نموذجه على الفرضيات التالية:

- جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج لا تمثل إلا قيما صافية أي بعد خصم الاستقطاعات الخاصة بكل منهم؛
- جميع القرارات الاقتصادية تتم آنيا وبدون فواصل زمنية مما يعطي إيحاءا باستمراريتها؛
- ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل.

طرح دومار في نموذجه فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض من جهة ومن جانب الطلب من جهة أخرى، واستخلص أن التوازن يحصل وفقا للمعادلة التالية:

$$\Delta Y = I.\sigma \qquad \dots\dots(2-7)$$

والتي تعني أنه للمحافظة على استمرارية التوظيف الكامل لا بد من أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة.

علما أن:

ΔY تعني التغير في الدخل، I تعني حجم الاستثمارات، σ تعني الإجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكامنة في المخرجات.

3- نموذج "هارود- دومار"

إن نموذج هارود- دومار يعتبر توسع ديناميكي لتحليلات التوازن الكينزيةالستاتيكية، ويستند هذا النموذج على تجارب الدول المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه الدول. وقد توصل النموذج إلى نتيجة مفادها أن الاستثمار يلعب دور رئيسي في عملية النمو.

وقد قام هارود بالبحث فيما إذا كان التغير في الدخل يحفز الاستثمار، ومعرفة معدل نمو الدخل الذي يمكن من تساوي الاستثمار والادخار لكي يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن. أي بعبارة أخرى ما إذا كان

يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر إلى الأبد.ومن ناحية ثانية، بحث دومارالظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل.[1]

ويستند النموذج على مجموعة من الافتراضات أهمها:[2]

- ✓ توازن الاستخدام الكامل؛
- ✓ الاقتصاد مغلق مع ثبات الميل الحدي للادخار وتساويه مع الميل المتوسط للادخار؛
- ✓ معدل رأس المال الناتج (K/Y) يبقى ثابتا؛
- ✓ المستوى العام للأسعار يبقى ثابتا؛
- ✓ أن الأسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة.

والافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج$(\Delta Y/Y)$ يعتمد على الميل الحدي للادخار $(\Delta S/\Delta Y)$ وكذلك معامل رأس المال /الناتج (K/Y).

وعليه يكون النموذج كما يلي:[3]

- بافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار، يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل القومي، أي:

$$\frac{\Delta S}{\Delta Y} = S/Y = s \dots\dots (2-8)$$

- في حالة التوازن، الادخار يساوي الاستثمار أي:

$$S = I \dots\dots (2-9)$$

وبذلك فإن:
$$i = I/Y \quad \dots\dots (2-10)$$

حيث: i معدل الاستثمار.

- الاستثمار(I) هو التغير في مخزون رأس المال، أي:

$$I = \Delta K \qquad \dots\dots (2-11)$$

والمعامل الحدي لرأس المال/الناتج يساوي (K) أي أن:

$$\Delta K/\Delta Y = K \equiv I/\Delta Y \qquad \dots\dots (2-12)$$

[1] مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص 74.

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، (1999): النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مطبعة الإشعاع الفنية: الإسكندرية، مصر، ص 131.

[3] مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص ص75-76.

ومن المعادلة الأخيرة نحصل على:

$$\Delta Y/Y = \frac{I/Y}{K} \dots\dots (2-13)$$

ومنه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال/الناتج.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي:

$$g = S/K \dots\dots (2-14)$$

حيث:

g:معدل نمو الناتج؛

S: معدل الادخار؛

K: المعامل الحدي لرأس المال/الناتج.

مع الإشارة إلى هذه المعادلة رقم (14-2) هي ترجمة مبسطة لنموذج هارود– دومار في النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: النظرية النيوكلاسيكية والحديثة للنمو الاقتصادي

ظهرت المدرسة النيوكلاسيكية في فترة السبعينات من القرن التاسع عشر، وقد قامت على أساس نقد لنظريات المدرسة الكلاسيكية. حيث خلال هذه الفترة تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأجل الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد. وأصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيسي للاقتصاد الكلاسيكي المحدث والذي طوره كل من "Jevons"، "Menger"و"Walras" وقد عرفت هذه الأفكار بالمدرسة الحدية.

المطلب الأول: نموذج " سولو" ونموذج "رامسي" للنمو الاقتصادي

تتمثل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية فيما يلي:

- اعتبر النيوكلاسيك التقدم التكنولوجي عامل مهم في عملية زيادة مستوى تكوين رأس المال، وفي مواجهة قانون الغلة المتناقصة. لم يول النيوكلاسيك أهمية تذكر للبطالة ذلك بافتراضهم حالة التوظيف الكامل، مع علمهم بأن التقدم التكنولوجي سوف يؤدي إلى ظهور بطالة مؤقتة بسبب إحلال الآلات مكان العمال.
- اعتبروا النمو الاقتصادي عملية تتصف بالترابط والتكامل والتوافق، لتبرز من هنا فكرة ألفريد مارشال حول الوفورات الخارجية، حيث يرى بأن التوسع في صناعة ما يعمل على زيادة طلبها على المواد الخام من باقي الصناعات، هذا ما يؤدي إلى توسع الصناعات الأخرى، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على مستويات النمو الاقتصادي في الاقتصادات الوطنية.

➢ أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتوافر في المجتمع من عناصر الإنتاج المتمثلة في: العمل، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم + التكنولوجيا.[1]

1- نموذج "سولو"

1-1- عرض النموذج

يقوم نموذج سولو على توسيع إطار نموذج هارود-دومار وذلك عن طريق إضافة عنصرين إلى معادلة النمو المتمثلين في العمل والمستوى التكنولوجي.ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات، يمكن حصرأهمها فيما يلي:[2]

- الاقتصاد مغلق، وسيادة المنافسة الكاملة في جميع الأسواق؛
- الدول تقوم بإنتاج سلع واحدة متجانسة؛
- التكنولوجيا متغير خارجي؛
- التكنولوجيا يمكن أن تكون ممثلة بواسطة دالة إنتاج نيوكلاسيكية معتمدة على عاملي الإحلال، رأس المال والعمل.
- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز:

$$C = cY \Rightarrow S = (1-c)\,Y = S.Y \dots\dots (2-15)$$

- العمل ينمو بنسبة ثابتة n:

$$\frac{dlog(L)}{dt} = \frac{dL/dt}{L} = \frac{L}{L^*} = n \dots\dots (2-16)$$

- الادخار يساوي الاستثمار في اللحظة (t):

$$S(t) = I(t) \quad \dots\dots (2-17)$$

وبوجود الخصائص التالية:[3]

➢ الإنتاجية الحدية للعمل ورأس المال متناقصة:

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، المرجع سبق ذكره، ص 34.

[2] Murat yildizoğlu, (2011): Sources de la croissance économique, université Bordeaux, France, p 16. Disponible sur le site web:
Yildisoglu.10.mx/croissance/sources-croissance-économique-Yildisoglu.pdf Consulté le: 12/10/2013.

[3] Murat yildizoğlu,op.cit,p 16.

$$\left.\begin{matrix}\frac{dF}{dK}>0,\frac{d^2F}{d^2K}<0\\ \frac{dF}{dL}>0,\frac{d^2F}{d^2L}<0\end{matrix}\right\}\forall K>0,L>0$$

$$F(\lambda K،\lambda L)=\ \lambda F(K،L)\forall\lambda>0 \quad \dots\dots(2-18)$$

وفي ظل شروط Inada[1] فإن:

$$\lim_{K\to 0}(F_K)=\lim_{L\to 0}(F_L)=+\infty$$

$$\lim_{K\to +\infty}(F_K)=\lim_{L\to +\infty}(F_L)=0$$

بالنسبة لدالة الإنتاج فقد أخذ سولو لذلك دالة "كوب دوغلاس" ذات غلة الحجم الثابتة التالية:[2]

$$Y=F(K،L)=\ K^{\alpha}L^{(1-\alpha)} \dots\dots(2-19)$$

حيث:

$0<\alpha<1$؛

Y: الناتج المحلي؛

K: رأس المال؛

L: العمل.

لدينا: $,=\left(\frac{K}{L},1\right)\equiv f(K)K\equiv\frac{K}{L}$

$$f(K)\ =\ \frac{F(K,L)}{L}=\frac{K^{\alpha}L^{(1-\alpha)}}{L}\ =\left(\frac{K}{L}\right)^{\alpha}=K^{\alpha}$$

$$y\ =\ f(K)=\ K^{\alpha} \quad \dots\dots\ (2-20)$$

منه نستنتج أن دخل الفرد y تابع لكمية رأس المال للفرد K.[3]

لدينا:

$$K\ =\frac{dk}{dt}=\ I-\delta k \dots\dots(2-21)$$

أي أن التغير النسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار وامتلاك رأس المال.

[1] تتمثل هذه الشروط في أن الإنتاجية للعمل ورأس المال تؤول إلى ما لانهاية عندما تؤول قيمة العمل ورأس المال إلى الصفر، وعندما يؤول رأس المال والعمل إلى ما لانهاية فإن الإنتاجية الحدية لهما تؤول إلى الصفر.

[2] Robert Barro, Xavier Sala-I- Martin,(1996): La croissance économique, traduire par Fabrice Magrolle, édition Ediscience internationale:Paris, France, p17.

[3] Muratyildizoğlu,op.cit, p 17.

في حالة الاقتصاد المغلق فإن الاستثمار يكون مساوي للادخار، أي أن:

$$I = S = s.Y \dots\dots (2-22)$$
$$K^* = sY - \delta K \dots\dots (2-23)$$

ولدينا من جهة أخرى:

$$K = \frac{K}{L} \Rightarrow log(K) = log(K) - log(L) \dots\dots (2-24)$$
$$\Rightarrow \frac{dlog(K)}{dt} = \frac{K}{K} = \frac{K^*}{K} - \frac{L^*}{L} = \frac{sY - \delta K}{K} - \frac{L^*}{L} \dots\dots (2-25)$$

ولدينا عندما ينمو السكان بمعدل nفإن عرض العمل L ينمو بنفس المعدل n.[1]

$$\frac{L^\bullet}{L} = n \Rightarrow \frac{dlog(L)}{dt} = n\, log(L) = \int n\, dt = n\, t + C_0 \dots\dots (2-26)$$
$$\Rightarrow L(t) = e^{nt + C_o} \dots\dots (2-27)$$

ولدينا: $L_0 = e^{\,o} = L(0) \dots\dots (2-28)$

$$\Rightarrow L(t) = L_0\, e^{nt} \dots\dots (2-29)$$

ومنه تصبح المعادلة (2-25) كما يلي:

$$\frac{K^*}{K} = \frac{sY}{K} - \delta - n = \frac{sY}{K} - \delta - n \dots\dots (2-30)$$

ومنه:

$$K^* = s.f(k) - (\delta + n).k$$

وتعتبر المعادلة (2-30) المعادلة الأساسية في نموذج "سولو"، فهي تبين أن نصيب الفردمن رأس المال يتحدد على أساس الادخار(s) ومعدل نمو السكان (n) ونسبة امتلاك رأس المال (δ).[2]

وقد وسع سولو نموذجه الأساسي بإضافة التغير التكنولوجي (A) والذي يفترض أنه ينمو بمعدل ثابت. ويتم إدخال متغير التغير التكنولوجي، والعمل في دالة الإنتاج تفاعليا (أو ما يطلق عليه بتفعيل مدخل العمل أو زيادة فعاليته):[3]

$$y_t = f(k_t, A_t L_t) \dots\dots (2-31)$$

ووفق السولو فإن النمو بالأجل الطويل، بعد إدخال التغير (التقدم) التكنولوجي، يتحدد بـ:

---

[1] Ibid,op.cit, p 17

[2] Ibid, p 17.

[3] أحمد الكواز، اقتصاديات التنمية والنمو، متاحة عبر الموقع الالكتروني:

www.arab-api.org/ar/training-programbists.aspx?trainingcatid=1#prettyphoto[iframe]/17/
Consulté le: 06/01/2014.

- معدل النمو السكاني؛

- معدل نمو التغير التكنولوجي.

$$\frac{y_{t+1}}{y_t} = \frac{A_{t+1}L_{t+1}}{A_t L_t} \dots\dots (2-32)$$

يتنبأ نموذج سولو بأن التحسينات الطويلة الأجل في مستويات المعيشة تعتمد على المقومات الرئيسية للاقتصاد وهي شاملة:معدل النمو السكاني، معدل الادخار، معدل التقدم التكنولوجي، معدل اندثار رأس المال.

لدراسة النمو على المدى الطويل عادة ما يتم الأخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل، وبالتالي تكون دالة الإنتاج على النحو الآتي:[1]

$$Y = f(k, AL) = k^{\alpha}.(AL)^{1-\alpha} \dots\dots (2-33)$$

ويعتبر التقدم التقني في نموذج سولو كمتغير خارجي يوافق زيادة A بمعدل ثابت حيث: $g = A^{\bullet}/A$

ولحساب معدل النمو في نموذج سولو المدعوم بالتقدم التقني، حيث لدينا التراكم الرأسمالي لا يتغير بشكل أساسي، ونكتب:

$$K^{\bullet} = SY - \delta K \rightarrow \frac{K^{\bullet}}{K} = s\frac{y}{K} - \delta \dots\dots (2-34)$$

أما دالة الإنتاج الفردية فتصاغ على النحو الآتي:[2]

$$Y = \frac{Y}{L} = \frac{K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^{\alpha}}{L_{\alpha}} \cdot \frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}} \dots\dots (2-35)$$

$$\Rightarrow y = K^{\alpha} \cdot A^{1-\alpha} \dots\dots (2-36)$$

وفي حالة التوازن تعطى نسبة رأس المال المادي للتقدم التقني $(\widetilde{K})$ في المدى الطويل وفق المعادلة التالية:

$$\widetilde{K} = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \dots\dots (2-37)$$

1- 2- نقد النموذج

على الرغم من الجهود التي تم بذلهافي هذه النظرية إلا أن أهم ما وجه لها من نقد يتمثل في كونها فشلت في أمرين: الأول يتمثل في إثبات صحة المراحل التي تم توضيحها تاريخيا، والثاني في إمكانية تطبيقها على دول العالم

[1] سمير بواعلي دحمان، عبد الكريم البشير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي – حالة الاقتصاد الجزائري-، المتاحة عبر الموقع الالكتروني: www.univ-chlef.dz/ar/seminaires2008/com_internationalalbachir/com8.pdfConsulté le: 06/01/2014.

[2] المرجع نفسه، ص 11.

الثالث في الوقت الراهن. فقد قام "روستو" بوضع نظريته نتيجة استقرائه لما حدث في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مستنتجا أن الدول كلها تمر بتلك المراحل الخمس، إلا أن الظروف التي سادت من قبل ليس بالضرورة أن تسود في الوقت الحاضر وفي كل دولة، بالإضافة إلى تفاؤل روستو حول حتمية الانتقال من مرحلة إلى أخرى.[1]

2- نموذج "رامسي"

بعد تفسير القاعدة الذهبية على أنها وضعية توازنية في المدى الطويل وشبه مستقرة، يكون عندها الاستهلاك الفردي أعظم، ومن ثم بات من الضروري تبيان مسار الاستهلاك الذي يجب أن يسلكه الاقتصاد لبلوغ تلك الوضعية، وجاء نموذج رامسي ليعطي أفضل مسار، حيث يتم تعريف المسار من خلال أفضلية الوكلاء، ومن أجل تفادي المشاكل المتعلقة بجمع الأفضليات، ثم تقليص الوكلاء إلى فرد وحيد هو العامل الإداري (المخطط) تمثل أفضلية هذا الوكيل بدالة المنفعة غير المنتهية زمنيا.[2]

❖ **عرض النموذج:**

بافتراض مجموعة معتبرة من المؤسسات المتشابهة، التي لها نفس دالة الإنتاج من الشكل $y = f(K, AL)$،والتي لها نفس خصوصيات دالة إنتاج سولو، وأن تنتج سلعة واحدة، بالإضافة إلى أنه يوجد العديد من العائلات متشابهة فيما بينها أي حجم كل عائلة ينمو بنفس المعدل وليكن h،ودالة منفعتها غير منتهية زمنيا، وتعطى كالآتي:[3]

$$\int_0^T e^{-pt}\, u(c_t)dt$$

وبالتالي إذا كان معدل الأفضلية للحاضر مرتفعا كلما تفضل العائلات الاستهلاك الحاضر على الاستهلاك المستقبلي.

وعليه فإنه في الزمن $t+1$ يتم التقسيم بين الاستهلاك $c+1$ والاستثمار $Kt+1$عن طريق الإنتاج والذي هو دالة للاستثمار في الفترة t، آخذا بعين الاعتبار اهتلاك رأس المال بمعدل δ والاستثمار الضروري من أجل تخصيص رأس المال للسكان الإضافيين $h \times K$، ويمكن كتابة معادلة التغير الزمني للاستثمار كما يلي:

$$K= f(K) - (\delta + h)k - eDK/dt =$$

ومنه فحسب رامسي فإن النمو الأمثلي يتم عند تعظيم دالة المنفعة التالية:

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، المرجع سبق ذكره، ص 41.

[2] Jean Arrons, op.cit, p 80.

[3] أشواق بن قدور، المرجع سبق ذكره، ص 91.

$$Max \int_0^{\infty} e^{pt} u(c_t) dt \; s/c$$

$$K^* = f(K) - (\delta + h)k - c$$

يتم حل النموذج وفقا لتقنية المراقبة المثلى والتي تعطي الحل التالي:[1]

$$\frac{i}{c} = \sigma(c)\left[f(k) - \hat{\delta} - n - p\right]$$

حيث $\sigma(c)$تمثل المرونة الاستبدالية للاستهلاك.

❖ **القاعدة الذهبية:**

إن استقرار هذا النموذج يتمثل في كون $d/dt = 0$و$dc/dt = 0$،وانطلاقا من المعادلةالمتعلقة بمعدل النمو الاستهلاكي للفرد، نستخرج قيمة رأس المال للفرد اللازمة $\hat{k}$ كما يلي:

$$\hat{f}(\hat{k}) = \delta + h + p$$

تسمى النتيجة المعرفة في هذه المعادلة بالقاعدة الذهبية المصححة، ومنه فإن القاعدة الذهبية لرأس المال واهتلاكه تكتب كما يلي:

$$\hat{f}(k_{or}^*) = \delta + h$$

تسمح القاعدة الذهبية المصححة من إيجاد الطريقة للحصول على الحالة المثلى إذا كانت القيمة $\hat{k}$لرأس المال أقل من k_{or}^* فإنقيمة التخفيض مرتبطة بقيمة معدل التفضيل للحاضر، وكلما كان هذا المعدل مرتفع، كلما كان اختيار العامل الممثل للاهتلاك رأس مال الفرد ضعيف مقارنة بالقاعدة الذهبية.[2]

المطلب الثاني: النماذج الخطية للنمو الاقتصادي

يتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى بعض النماذج الخطية للنمو الاقتصادي المتمثلة في نموذج "واسيلي ليونتيف"، نموذج "فون نيومن" ونموذج "نيومان– موريشيما".

1- نموذج "واسيلي ليونتيف"[3]

[1] Robert Barro, Xavier Sala-I- Martin, op.cit, pp 70-72.

[2] David Romer, (1997): Macroéconomie approfondie, traduire par Fabrice Magrolle, édition Ediscience international:Paris, France, pp 53-65.

[3] اقتصادي روسي، ولد عام 1905، يعود له الفضل في وضع أسس المحاسبة الوطنية (جداول المدخلات والمخرجات)، توفي سنة 1999.

عكف ليونتيف من خلال هذا النموذج على دراسة مجالات تفاوت مستوى الرفاهية بين مناطق العالم مقاسا بالدخل النقدي الفردي، الراتب الغذائي اليومي، الثالوث ومكافحته، الطاقة والمواد الخام. وينطلق النموذج من اعتبارات إستراتيجية التنمية العالمية، التي تبنتها الأمم المتحدة عام 1970 لعقد التنمية الثاني حيث جرى تقسيم العالم في هذا النموذج إلى 15 منطقة بني لكل منها جدول (مدخلات-مخرجات) يضم 48 قطاعا ويجري ربط كل منطقة ببقية مناطق العالم من خلال تدفقات التجارة الدولية في أكثر من 40 فئة من السلع والخدمات والتدفقات الرأسمالية. ويمكن تقسيم جداول المدخلات-المخرجات إلى نوعين من النماذج ساكنة وديناميكية:[1]

1-1- النماذج الساكنة (الستاتيكية)

هي النماذج التي يتوازن فيها الإنتاج و الاستهلاك خلال دورة إنتاجية واحدة ، لا تتتجاوز السنة عادة ، حيث لا يؤخذ فيها التراكم الرأسمالي اللازم لتكرار العملية الإنتاجية في الدورة التالية بعين الاعتبار ، و ينقسم هذا النوع من النماذج بدوره إلى قسمين:

1-1-1- النماذج المغلقة

هي تمثل الصيغة الأساسية التي اعتمدها ليونتيف، حيث عولجت كل السلع والخدمات كسلع وسيطية في الأجل القصير حيث يتميز الإنفاق الحكومي، الاستثمار، الصادرات، التغير في المخزون بنوع من الاستقرار والثبات، وفي هذه النماذج أيضا يعالج العمل كناتج للاستهلاك العائلي.

حيث تكون في حالة اتزان عندما ينتج كل قطاع ما يكفي فقط لمقابلة احتياجات الطلب الوسيطية لبقية القطاعات. وتعطى المعادلة التوازنية للنموذج المغلق كما يلي:

$$X_i = \sum_{j=1}^{n} a_{ij} X_j \dots\dots (2-38)$$

ولدينا: $a_{ij} = \quad _{ij}/X_j$

حيث أن: X_i : تمثلإنتاج القطاع 1؛ X_j: تمثل إنتاج القطاع j؛ a_{ij}: تمثل المعاملات التقنية؛ X_{ij}: تمثل تدفق الإنتاج الوسيط من القطاع i إلى القطاع j.

تتم التدفقات النقدية في النموذج المغلق على أساس أن مستوى الناتج المحلي الإجمالي المحدد مكون من عناصر للطلب وهي: الطلب الاستهلاكي الخاص، الطلب الاستهلاكي العام، التغير في المخزون، تراكم رأس المال الثابت وكلها تمثل الطلب النهائي الذي هو بدوره يمثل الطلب على كل مجموعة من السلع داخل الجدول.

[1] إسماعيل محمد بن قانة، المرجع سبق ذكره، ص ص 117-126.

1-1-2-النماذج المفتوحة

أثناء الحرب العالميةوبعدها ظهرت محاولات لفصل عناصر من الطلب النهائي من الطلب الوسيط، كون أن الطلب النهائي لم يعد كمتغير داخلي وإنما أصبح خارجيا، وعليه فإن معادلة التوازن السابقة سيعاد تشكيلها على النحو التالي:

$$X_i = \sum_{j=1}^{n} a_{ij} X_j + F_i \dots\dots (2-39)$$

حيث أن: X_i : تمثلإنتاج القطاع i؛ X_j: تمثل إنتاج القطاع j؛ a_{ij}: تمثل المعاملات التقنية؛ X_{ij}: تمثل تدفق الإنتاج الوسيط من القطاع i إلى القطاع j؛ F_i: تمثل الطلب النهائي للقطاع i.

تتم التدفقات النقدية في النموذج المفتوح على أساس أنه في البداية يتم عمل تقدير أولي للصادرات حسب السلع، ومثل هذا التقدير يمكن أن يتم إما بالاعتماد على الاتجاهات التاريخية للصادرات أو باستخدام أساليب التنبؤ بالاعتماد على أنماط التجارة الدولية آخذين بعين الاعتبار التغير في الأسعار النسبية المحلية والمنتجة بالخارج، وفي كلا الحالتين فإن مثل هذه التقديرات ستخضع للتعديل لاحقا. أما الواردات فإنها تدخل في التحليل عندما يتم تقدير مجموع الطلب على السلع.

1-2- النماذج الحركية(الديناميكية)

لعل نقطة الخلاف الرئيسية بين هذه النماذج والسابقة (أي الساكنة)، هي أن الأخيرة تعالج الاستثمار كمتغير خارجي يتحدد كبقية عناصر الطلب النهائي خارج النظام، في حين تعالج النماذج الديناميكية الاستثمار كمتغير داخلي يتحدد داخل النظام. وعليه وبغرض إنتاج وحدة واحدة من القطاع فإن هذا القطاع لا يحتاج فقط إلى مدخلات وسيطية a_{ij} من القطاع i ولكن أيضا إلى b_{ij} من رأس المال. أما متطلبات رأس المال هذه فتكون على شكل مصفوفة لها نفس أبعاد مصفوفة الطلب الوسيط Aويطلق عليها عادة مصفوفة المعاملات الرأسمالية، فإذا كان لدينا ثلاثة قطاعات اقتصادية فإن هذه المصفوفة يمكن كتابتها كالآتي:

$$B = \begin{bmatrix} B11 & B12 & B13 \\ B21 & B22 & B23 \\ B31 & B32 & B33 \end{bmatrix} \dots\dots (2-40)$$

وبالتالي فإن معادلة التوازن لنموذج المدخلات-المخرجات الديناميكي يعاد كتابتها كالآتي:

- بالنسبة للنموذج المفتوح: $X^{t} = AX^{t} + B(\ ^{t+1} - X^{t}) + F^{t}$
- بالنسبة للنموذج المغلق: $X^{t} = AX^{t} + B(\ ^{t+1} - X^{t})$

وإذا كان معدل النمو قد تم تحديده مسبقا لمختلف القطاعات، فإنه يمكن الحصول على ما يطلق عليه نموذج ليونتيف الديناميكي:

$$X = (I - A - rB)^{-1}F \dots\dots (2-41)$$

حيث أن: r تمثل عناصر المصفوفة القطرية التي تبين معدلات النمو القطاعية، ويمكن ملاحظة الآن الفرق بين النماذج الساكنة والحركية بوضوح، حيث يحدد متغير (الاستثمار= التكوين الرأسمالي+التغير في المخزون) داخل النموذج، بعدما كان يتحدد كمعطى من خارج النموذج، ويمكن أن يلاحظ أيضا أنه كلما أدخلنا متغير الاستثمار كمتغير داخلي فإن هذا يعني إدخال عنصر الزمن ضمنيا.

2- نموذج "فون نيومن

يفترض نموذج نيومان[1] الذي نشره سنة 1938 وجود سلعتين منتجتين، حيث أن العمل الذي يدخل في إنتاجهما

أجره ثابت وآلية الإنتاج تتميز بـ:[2]

- إن إدخال وحدة L_{i} تستخدم a_{i1} لإنتاج السلعة 1 و a_{i2} لإنتاج السلعة 2 بالمقادير b_{i1} و b_{i2} على التوالي في الفترة اللاحقة.
- وإذا استعملنا λ_i وحدة من اليد لإنتاج L_{i} فإن المدخلات الضرورية تتضاعف وفق λ_i ومن ثم يتضاعف إنتاج كل سلعة.
- كل إجراء أو آلية تحتاج إلى مدخلات a_{i1} و/ أو a_{i2} موجبة.
- كل سلعة يمكن أن تنتج على الأقل بقيمة $\mathrm{i1}$ و/ أو b_{i2} موجبة.

ووفقا لهذه الفرضيات حاول نيومن التطرق لحل المشكل التالي:

إذا كان (t) المستوى المتطلع إليه في الفترة t و $(t+1)\lambda_i$ في الفترة $(t+1)$ حيث أن كليهما موجبتان.

ليكن $\sum b_{i2}\,\lambda_i\,(t)$ في نظيره من السلعة في الزمن $(t+1)$ وهو مجموع $\sum b_{i2}\,\lambda_i\,(t)$ حيث أن الطلب عليهما على التوالي هو:

$$\sum a_{i2}\,\lambda_i(t) \text{ و} \sum a_{i1}\,\lambda_i(t)$$

[1] اقتصادي أمريكي وعالم رياضيات بارز، أكثر كتبه شهرة نظرية الألعاب والسلوك الاقتصادي، توفي عام 1957.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، المرجع سبق ذكره، ص ص 132-134.

علما أن: $\forall t \forall i \lambda_i(t)\alpha = (t+1)\lambda_i$,

إن إنتاج كل سلعة سيتغير بنفس النسبة $\alpha - 1$ لأن: $\frac{\lambda_i(t+1)}{i(t)}$ ومنه:

$$= \alpha - 1 \frac{\lambda_{it+1} - \lambda_{it}}{\lambda_i(t)}$$

ليكن it المبلغ المتاح في الزمن t للسلعة i و X_{it+1} مبلغها في الزمن $t+1$ ومنه:

$$X_j = \sum b_{ij}\, \lambda_i(t)$$

- المشكل هنا هو إيجاد القيمة α بأعظم قيمة ممكنة.
- الطلب على السلعتين 1 و2 في الزمن $t+1$ يمكن حسابها وفقا للشروط التالية:

أ- القيود التقنية للمتاحات في الزمن $t+1$ هي:

$$\sum a_{i1}\, \lambda_i(t+1) \leq \sum b_{i1}\, \lambda_i(t)$$
$$\sum a_{i2}\, \lambda_i(t+1) \leq \sum b_{i2}\, \lambda_i(t)$$

ب-قيود التحكيم في الزمن $t+1$ هي:

$$\alpha \sum a_{i1}\, \lambda_i(t+1) \leq \sum b_{i1}\, \lambda_i(t+1)$$
$$\alpha \sum a_{i2}\, \lambda_i(t+1) \leq \sum b_{i2}\, \lambda_i(t+1)$$

حيث: $0 \leq (t)$ و $\alpha = 1 + r$ حيث r هو معدل الفائدة.

لحل هذه المشكلة لا يكفي فقط إيجاد القيمة الحدية العظمى لـ* ولكن أيضا حاصل قسمة استعمال النشاطات من أجل كل α، حيث الشعاع $\lambda = (\lambda_1, \cdots\cdots, \lambda_m)$ يحقق القيود و $k\lambda(k > 0)$ أيضا.

إذا فسرنا α^* على أنها $1 + r$ نفترض أنه هناك وقت للإنتاج وبأنه يجب دفع الفوائد على المدخلات مع r^* معطى، ومن ثم فإنه يوجد حل للاقتصاد المتميز بالمنافسة التامة والذي يوافق اختيار الآلية التي تسمح لمعدل النمو بأن يصبح أعظمي حيث: $\alpha^* = r^* - 1$.[1]

3- نموذج "نيومان- موريشيما"[2]

[1] إسماعيل محمد بن قانة، المرجع سبق ذكره، ص ص 132-134.

[2] المرجع نفسه، ص ص 134-135.

يستعمل هذا النموذج الذي ظهر عام 1960 النموذج السابق لفون نيومن، إلا أنه يضيف إليه عنصر الاستهلاك. وقد أثبت هذا النموذج أن معدل النمو الأقصى هو تابع أو دالة متناقصة بالنسبة للأجر الحقيقي، كما يراهن بسهولة على أن القيمة الواجب أخذها هي معدل الأجر الحقيقي للحصول على نمو متوازن في ظل الاستخدام الكامل.

كما يفترض أن أصحاب رؤوس الأموال لا يدخرون إلا جزءا من دخولهم، أما العمال أصحاب الرواتب فإنهم يستهلكون مجمل دخلهم.

❖ **محتوى النموذج:**

ينطلق من اعتبار أن معدل النمو الديموغرافي معطى ونرمز له بـmحيثحتى يكون التوازن ممكنا لا بد من أن: $m = s\,r$حيث أنrمعدل الفائدة، s معدل الأجر الحقيقي، وهنا نقوم بتعيين قيمة r التي يجب أخذها، لكن هذا لا يكفي إذ لا بد أيضا من معرفة معدل الأجر الحقيقي s ومجموعة الأسعار. وبما أن هنا لا يوجد آلية يمكن العمل بها تحقق لنا ربح عالي، هذا يعني أنه يجب معرفة مجموعة سعر للآلية المختارة يكون فيها معدل الفائدة، يقيس فيها كذلك المردود المالي الحدي $\sum a_{rj}\,p_j$فلا يجب أن يكون شديد الكبر أو متناهيا في الصغر بالنسبة للمردود المحصل عليه من توظيف مبلغ من المال لشراء a_{r1} وحدة من السلعة 1 وa_{r2} وحدة من السلعة 2 بالأسعار الجارية.

خلاصة الفصل

تحظى دراسة النمو الاقتصادي بأهمية كبيرة على مستوى تحليل الواقع الاقتصادي لأي اقتصاد في العالم، حيث يعتبر مؤشر مهم يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي.

أثبتت مختلف النظريات الاقتصادية التي عملت على تفسير النمو الاقتصادي على أن هذا الأخير مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة وزيادة الإنتاجية من جهة أخرى، وهذا من خلال الابتكارات التي تساهم في دفع النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التنويع والتحسين في المنتجات التي تسمح بزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن محددات النمو الاقتصادي تتمثل في كل من تراكم رأس المال، رأس المال البشري، التطوير والابتكار، دون إهمال عنصري التنظيم والتسيير، هذا من جهة ومن جهة أخرى وجود ارتباط بين كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

اختلفت نظريات ونماذج النمو الاقتصادي في تفسيرها ونظرتها للنمو، حيث أن أفكار المدرسة الكلاسيكية تبين أن النمو محدود على المدى البعيد، أما هارود- دومار بين أن استمرار النمو مرتبط بمعامل رأس المال، معدل النمو السكاني ومعدل الادخار. بعد ذلك قام سولو بإدخال عامل التطور التكنولوجي في نموذجه، هذا النموذج الذي ترك بصمة في تاريخ الفكر الاقتصادي التنموي. ثم خلال فترة الثمانينات ظهرت نظريات النمو الحديثة التي اهتمت بتفسير النمو على المدى البعيد.

بعد التطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي ومختلف النظريات التي قامت بتفسيره، يتبادر إلى أذهاننا عدة تساؤلات تتعلق بطبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي وسوق الأوراق المالية الذي يعتبر من أهم أسس النظام المالي، هذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي مع التعرض إلى واقع أسواق الأوراق المالية الناشئة وواقع بورصة الجزائر للقيم المنقولة.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي –حالة الجزائر في الفترة "2000–2018"

تمهيد

شهد الاقتصاد الجزائري منتصف التسعينات ارتفاعا في أسعار البترول في الأسواق العالمية ، مما ساهم في تحقيق فوائض مالية معتبرة ساهمت في إنعاش الاقتصاد الوطني و زيادة قيمة احتياطي الصرف وكذا تقليص حجم الديون الخارجية و عليه سطرت الحكومة مجموعة من البرامج التنموية والتي تهدف الى تحسين الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية التي كان يعاني منها الشعب الجزائري خلال فترة التسعينات.

وسوف نتطرق من خلال هذا الفصل الى مضمون مختلف البرامج التنموية و تحليل تأثيرها الى النمو الاقتصادي وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الخاصة بالنمو الاقتصادي .

المبحث الأول : فعالية سياسة الإنفاق العام

تعتبر معرفة فعالية سياسة الانفاق العام من العناصر المهمة التي تساعدنا في تقدير مدى كفاءة السياسة المطبقة في تحقيق الأهداف المسطرة ولذلك سوف نقوم في هذا المبحث بالتطرق الى مفهوم فعالية (كفاءة) سياسة الانفاق العام بالإضافة الى العلاقة التي تربط بين الانفاق العام و السياسة الضريبية.

المطلب الأول :كفاءة سياسة الإنفاق العام [1]

أولا: مفهوم كفاءة سياسة الإنفاق العام

الكفاءة تعني أداء ما ينفذ من عمل أو يتخذ من تصرف على نحو صحيح أو افضل. ويرتكز تحليل الكفاءة في الأساس على دراسة و تحليل العلاقة بين المدخلات و المخرجات و من ثم فهو يختلف عن مفهوم الأداء الذي يركز على دراسة و تحليل جانب المخرجات فقط دون الالتفات لجانب المدخلات، فالكفاءة تستهدف تحقيق الاستغلال الأمثل للمدخلات أو الموارد وذلك عن طريق تعظيم المخرجات الناتجة عن استخدام قدر معين من تلك المدخلات أو تقليل المدخلات اللازمة للحصول على قدر معين من تلك المخرجات . و قد ارتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي بالمشكلة الاقتصادية الأساسية ، و المتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة و المتاحة للمجتمع من اجل تلبية حاجيات و رغبة الافراد المتجددة و المتعددة ، وأن المبدأ الأساسي فيها هو الاسهام في تعظيم المنفعة و تخفيض التكاليف.

أما من وجهة نظر إدارية فإن الكفاءة هي القدرة على تحقيق النتائج المنشودة من خلال استعمال الموارد المتاحة في عملية الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة ، ومنه الأساس في الكفاءة هي الامثلية، وأن مبدأ الكفاءة يعد السمة المميزة لكل نشاط يحاول بالوسائل المتاحة زيادة فرصة بلوغ أهداف محددة، وهي بذلك "الكفاءة " علاقة نسبية بين المدخلات و المخرجات، وهي ذات بعدين :

– كفاءة المخرجات: و تعني تحقيق قدر أكبر من المخرجات بنفس القدر من المدخلات و تقاس بنسبة المخرجات الفعلية الى المخرجات المتوقعة عند قدر معين من المدخلات.

– كفاءة المدخلات: وتعني تحقيق قدر المخرجات بقدر اقل من المدخلات و من ثم فهي تقاس بنسبة المدخلات الفعلية إلى المدخلات المتوقعة عند قدر معين من المخرجات "عندما تكون مخرجات الانفاق العام قابلة للقياس الكمي" أما اذا كانت تلك المخرجات ذات طابع اجتماعي فيمكن الاعتماد على مقاييس وسيطية.[1]

[1] الياس بايسي ، ايت محمد مراد ،مدى كفاءة الإنفاق العام على النمو الاقتاصدي الجزائري خلال الفترة 2004–2015 ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية "مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة " ، المجلد 20 العدد 02 (34–2016) ، تاريخ القبول 2016/11/26 ص 160.

ثانيا: العلاقة بين النمو الاقتصادي و الانفاق الحكومي

1– الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي[2]

أكد الاقتصادي "رام" 1986 من خلال الدراسات التي اجراها أن الانفاق العمومي له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي كما عرف الناتج الوطني على أنه إجمالي ما ينتجه القطاعين العام و الخاص ، كما يعد الاقتصادي "عاشور" 1989 من بين أوائل الاقتصاديين الذين درسوا مساهمة إنتاجية راس المال العمومي في النمو الاقتصادي ثم تلتها دراسة "بارو" 1990 و التي سمحت بتوظيح الدور الإيجابي الذي يمكن ان يلعبه التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، و تهدف الدراسة من خلال هذا العنصر الى توسيع دالة الإنتاج بإضافة الانفاق الحكومي و توضيح مدى مساهمته بمختلف أنواعه في النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الاقتصاد الجزائري .

أما "الكسيو" 2009 في دراسة له حول 7 دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة من سنة 1995 إلى سنة 2005 ، فقد أكد على أن الانفاق العمومي يؤثر على بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي ، وهو بذلك يوافق ماجاء به "عاشور" 1989 من قبل.

و من جهة أخرى فإن العديد من الاقتصاديين يرون أن الأثر الإيجابي للانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي له حدود و لا يستمر مع الزيادة في الانفاق الحكومي، حيث يشير الاقتصادي " **chehy**" 1993 إلى أن الانفاق العمومي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي إذا كان كان حجم القطاع العام مقاسا بنسبة الاستهلاك العام إلى الناتج الوطني لا يتجاوز 100/15 أما اذا تجاوز ذلك فإن ذلك الأثر يتحول الى اثر سلبي و ذلك كما يوضحه الشكل التالي :

[1] الياس بايسي ، ايت محمد مراد، ص 160.

[2] عماري الياقوت، أثر السياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر (1995–2013) ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر فيي العلوم التجارية ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة اكلي منحد اولحاج البويرة ، 2014–2015 ص 90.

الشكل رقم (3–1): العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي

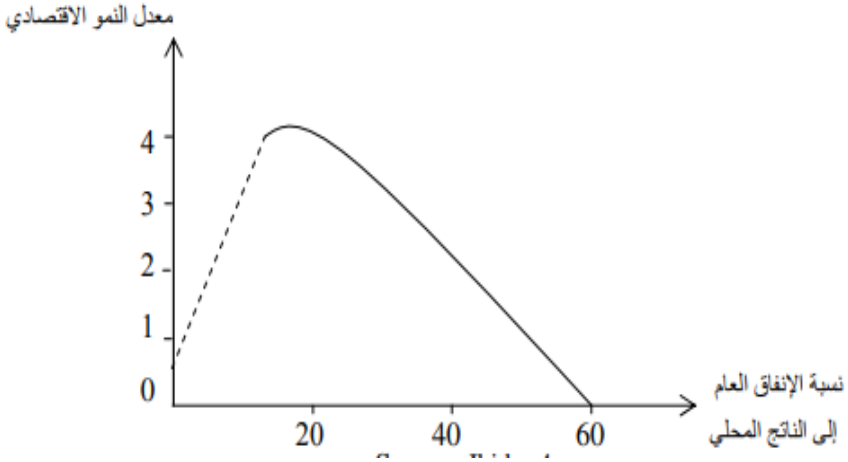

المصدر:زكاري محمد، العلاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2013–2014، ص 97.

ويظهر لنا من خلال الشكل أنه إذا لم يكن هناك إنفاق حكومي فإن معدل النمو الاقتصادي يكون منخفضا جدا وغير بعيد عن الصفر ، لأن الاقتصاد بحاجة إلى بنية تحتية تسهل حركة عوامل الإنتاج كشبكة الاتصالات ، حماية الملكية ،الدفاع عن ملكية الأفراد و المؤسسات وتنظيم السوق وفق قوانين وأنظمة محددة ، وذلك يظهر من خلال المنحنى الذي يبدأ بالارتفاع مشيرا إلى تزايد معدل النمو الاقتصادي كلما ارتفع حجم الإنفاق الحكومي إلى الناتج الوطني إلى غاية بلوغ الحد الأقصى من النمو الاقتصادي الذي يقابله حجم الإنفاق الحكومي إلى الناتج الوطني حوالي 15% و بعدها فان ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الوطني يفوق 15% فان ذلك يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بشكل يعكس وجود علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

ويظهر لنا أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي تكون موجبة إذا كان يعبر عنها فيشكل التغيير النسبي السنوي ، وتكون سالبة إذا كان يعبر عنها بالتغيير في معدل النمو السنوي ، وعموما فإن أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي يتأثر بخصائص البلد المعني بالدراسة و منها ، الكفاءة التكنولوجية ،المقدرة التنظيمية و التخصص الإنتاجي و يتأثر كذلك بفترة الدراسة و المتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام.

2– الأثر السلبي للانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي[1]

يعد النموذج الكينزي و النموذج النيوكلاسيكي من بين النماذج التي قامت بشرح العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في الأجل القصير ،حيث أقر الكينزيون أن الإنفاق الحكومي متغير خارجي يؤثر على نمو الناتج المحلي في الأجل القصير و المتوسط وحسب النموذج الكينزي فإن تخفيض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى التأثير السلبي

[1] عماري الياقوت، مرجع سبق ذكره ص 91

على مجمل الطلب وعلى حجم الدخل مباشرة ، وهو ما يؤدي إلى نشوء أثر مضاعف سلبي الذي يقود في نهاية المطاف إلى انخفاض حجم العمالة ، بالإضافة إلى ذلك فان انخفاض الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة و تدهور في سعر صرف العملة ، و تظهر هنا كعلاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في بعض الدول لعدة عوامل ، نذكر منها ، غلبة الإنفاق العسكري على بقية الأنواع الأخرى من الإنفاق بالإضافة إلى معدل أجر لا يتماشى مع إنتاجية العمال ، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي على قطاعات غير منتجة لن يساهم في زيادة معدل النموالاقتصادي.

كما توصل الاقتصادي"**Barro**" سنة (1991) في دراسة له شملت 98 دولة خلال الفترة الممتدة من سنة 1985، مستعملا متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج الوطني لتحديد علاقته مع معدل الاستهلاك العام الحقيقي بالنسبة للناتج الحقيقي الوطني ، وتوصل من خلالها إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي تدعم إلى حد كبير عدم ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل متزايد،ومن جهته يؤكد الاقتصادي"**Guessa**" من خلال دراسته شملت 59 دولةمن الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة من سنة 1960 إلى 1985، بأن نمو حجم القطاع العام في الاقتصاد ممثلا في زيادة الإنفاق الحكومي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ، وأن الأثر السلبي للإنفاق الحكومي على الناتج الوطني يرتفع ثلاث مرات في الدول ذات النظام الاشتراكي غير الديمقراطي مقارنة بما هو عليه في الدول ذات النظام الرأسمالي الديمقراطي.

و عموما فإن أهم الأسباب المؤدية إلى وجود علاقة سلبية بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي هي :

✓ **تكلفة التمويل**: إن زيادة الإنفاق الحكومي يتطلب وجود مصادر لتمويل ذلك ، لكن كل الخيارات المطروحة إما الدولة لتمويل تلك الزيادة لها آثار سلبية على الاقتصاد المحلي ، فاللجوء إلى اقتطاع الضرائب سواء من الأفراد أو المؤسسات يؤدي إلى الحد من الادخار و من ثم انخفاض الاستثمار بشكل يوحي إلى انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد ، كما أن اللجوء إلى الإصدار النقدي يتسبب في وقوع الاقتصاد في حالةتضخم وبالتالي فإن أول هاجس تواجهه الزيادة في الإنفاق الحكومي هو مصدر التمويل الذي يطرح آثار سلبية على الاقتصاد أيا كان نوعه.

✓ **أثر الإزاحة**: إن أكبر أثر سلبي لزيادة الإنفاق الحكومي في أي اقتصاد ماهو إلا أثر إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي وذلك بحكم ندرة الموارد ،وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض الناتج الوطني وذلك بسبب انخفاض فعالية و كفاءة القطاع العام في استعمال الموارد مقارنة بالقطاع الخاص.

✓ **تكاليف الإعانات**: تؤدي العديد من البرامج وخطط الإنفاق التي تضم بالخصوص إعانات حكومية بمختلف أنواعها إلى أثر عكسي على النمو الاقتصادي ، إذ أن إعانات الفيضانات والزلازل مثلا تحد من رغبة أرباب

العمل في تحسين و تطوير نوعية البنايات و الطرق حيث أن نفسية الفرد سواء كان مستهلكا أو منتجا تؤثر على سلوكه نتيجة تلك الإعانات التي تؤثر فيها و هذا ما يؤدي إلى سلبية ذلك النوع من الإنفاق الحكومي في التأثير على النمو الاقتصادي.[1]

✓ **عدم الكفاءة:** يعتبر الإنفاق الحكومي الأداة الأقل كفاءة في استعمال الموارد المتاحة في الاقتصاد،حيث أن الدولة ورغم توفيرها الخدمات الصحة ،التعليم والنقل إلا أن القطاع الخاص يمكنه توفيرها بجودة و كفاءة أعلى و بتكلفة أقل، حيث أن القطاع الخاص والرغبة في التوسع و المنافسة فان ذلك يؤدي إلى الرفع من كفاءة الخدمات المقدمة بشكل يفوق ما يقدمه القطاع العام.

✓ **غياب الإبداع و الابتكار:** إن أهم عناصر يفتقده النشاط الاقتصادي للقطاع العام هو الإبداع والابتكار سواء كان ذلك في الطرق الإنتاجية أو نوعية المنتجات ، وذلك نتيجة غياب حافز المنافسة الذي يؤدي إلى الركود الفكري و التكنولوجي بشكل ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي".

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام و السياسة الضريبية [2]

تظهر سياسة الإنفاق العام في التحليل الكينزي على أنها السياسة الأكثر فعالية في تحفيز النشاط الاقتصادي و من ثم في رفع معدل النمو الاقتصادي مقارنة بالسياسة الضريبية ، وذلك راجع بالأساس إلى ارتفاع مضاعف الإنفاق العام عن مضاعف السياسة الضريبية ، حيث أن الزيادة في الإنفاق العام توجه مباشرة إلى استهلاك بالكامل، في حين أن خفض الضرائب الذي ينتج عنه زيادة في الدخل لا يوجه بالكامل إلى الاستهلاك و إنما يقتطع جزء منه كإدخار مشكلا توجه جزء من الدخل خارج دائرة الطلب الكلي و هذا ما يضعف من أثر خفض الضرائب على النمو الاقتصادي.

و كما ذكرنا في السابق فإن الإنفاق العام من حيث الاستثمار العام يعتبر ذو آثار خارجية إيجابية على نشاط القطاع الخاص ، كما أن الاستهلاك العام قد يدفع بالأفراد إلى توجيه كامل دخولهم إلى الخارج و من ثم رفع الاستثمار و بالتالي دعم العملية الإنتاجية ، لكن بمقابل هذه الفوائد هناك تكاليف أخرى تؤدي إلى الحد من فعالية سياسة الإنفاق العام وتؤدي في كثير من الحالات إلى تجاوزه للفوائد وهذا ما يجعل من سياسة الإنفاق العام سياسة عديمة

[1] عماري الياقوت، مرجع سبق ذكره ص 91

[2] بودخدخ كريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 176

الجدوى، و أكثر تلك التكاليف المؤثرة سلبا على النشاط الاقتصادي هو إزاحة القطاع الخاص الذي يعتبر الركيزة الأساسية لأي اقتصاد.

ومن هذا المنطلق قد تبرز سياسة خفض الضرائب كسياسة أكثر فعالية مقارنة بسياسة الإنفاق العام، لأنه لا يمكن الاستمرار طول الوقت في بناء الجسور والأنفاق، أو كما يشير كينز إلى هدم الجسور وإعادة بناءها إذ لم يكن هناك مشروع ضروري يكون الاقتصاد بحاجة اليه يتم الإنفاق عنه، إذ أن الإنفاق العام له مبرر إذا كان الاقتصاد فعلا بحاجة إلى مشاريع تجسد كبنى تحتية لتطوير النشاط الاقتصادي ،أما غير ذلك فيؤدي إلى هدر الموارد و نقلها من قطاع خاص كفء إلى قطاع عام غير كفء ، ومن هذا المنطلق فإن سياسة خفض الضرائب في هذه الحالة تكون أكثر فعالية مقارنة بسياسة رفع الإنفاق العام وذلك لأن خفض الضرائب وبالتالي زيادة دخول الأفراد و المؤسسات تجعل قراراتهم صائبة وتكون هناك كفاءة في إدارة تلك الموارد بشكل أفضل من الحكومة و سلطاتها التشريعية التي تتولى تشريع و إقرار الزيادة في الإنفاق العام، والتي لا يكون في الغالب من ورائها إلا التبذير وهدر الموارد الاقتصادية .

وبالتالي ومما سبق فإنه لا يمكن الإقرار بصفة مطلقة بأن سياسة الإنفاق العام بحكم أن مضاعف الإنفاق العام نظريا يفوق 1 هي الأكثر فاعلية من السياسة الضريبية ، بل أن ذلك يكون وفق حدود يرسمها ما ينتج عن هذه السياسة من فوائد و تكاليف على الاقتصاد المحلي.

المبحث الثاني: برامج الإنفاق العام في الجزائر "2001–2018"

شهدت الجزائر خلال التسعينات العديد من الازمات الاقتصادية و السياسية و التي اثرت بشكل كبير على حجم الانفاق العام و هذا ما ظهر جليا في معدلات النمو المتدنية و التي صاحبها معدلات بطالة مرتفعة عكست المستوى المعيشي المتدني خلال تلك الفترة .

و للخروج من هذه الازمات الاقتصادية و الاجتماعية و للنهوض بالاقتصاد الجزائري قامت الجزائر بتنبني العديد من البرامج التنموية التي تهدف الى انعاش الاقتصاد الوطني و تحسين معدلات النمو الاقتصادي و ذلك من خلال تطبيق الحكومة لسياسة الإنعاش الاقتصادي التي شملت برامج انفاقية واسعة جسدتها عن طريق تنفيذ 4 برامج تنموية سوف نقوم بتقسيمها على مرحلتين .

المطلب الأول: برامج الإنفاق العام "2001 إلى 2009"

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2001–2004"[1]

[1] خديجة حسان دواجي ، دراسة إحصائية تحليلية للبرامج التنموية واثرها على العمالة بالجزائر خلال الفترة (2001–2014) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، تخصص إدارة و اقتصاد المؤسسة ، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم ، السنة الجامعية 2014–2015 ، ص 24.

تم اعتماد هذا المخطط في أطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها مع بداية تحسن وضعيتها المالية ، حيث اقر هذا البرنامج "المخطط" في افريل 2001 و هو عبارة عم مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001– 2004، و تتبلغ قيمته الاجمالية حوالي 525 مليار دج، و طبقا للوثيقة الرسمية لرئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تجسدت أهداف هذه السياسة فيما يلي:

– تنشيط الطلب الكلي استنادا على الفكر الكينزي عن طريق إتباع سياسة التوسع في الإنفاق العام الذي يساهم في تحريك الطلب الكلي .

– دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة.

– خلق مناصب شغل جديدة عن طريق تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي و المؤسسات المحلية المنتجة الصغيرة والمتوسطة .

– تجهيز هياكل قاعدية لإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و التكفل بالاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص جانب التنمية البشرية.

و يمكن تلخيص أهم أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي في محورين أساسيين هما رفع معدلات النمو الاقتصادي و الحد من البطالة.

و الجدول الموالي يوضح لنا التوزيع القطاعي لمظمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة "2001–2004"

الجدول رقم (3–1): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

القطاع/السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع(المبالغ)	المجموع %
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	**100.7**	**70.2**	**37.6**	**2.0**	**210.5**	**%40.1**
تنمية محلية و بشرية	**71.8**	**72.8**	**53.1**	**6.5**	**204.2**	**%38.8**
قطاع الفلاحة و الصيد البحري	**10.6**	**20.3**	**22.5**	**12.0**	**65.4**	**%12.4**
دعم الاصلاحات	**30.0**	**15.0**	**–**	**–**	**45.0**	**%8.6**
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**%100**

المصدر : نبيل بوفليح ، اثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية ، مذكرة ماجستير ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، 2005 ص 107.

من خلال الجدول السابق يمكننا إستنتاج قطاع الاشغال الكبرى و الهياكل القاعدية قد إستحوذ على أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة ، حيث إستفاد من 210.5 مليار دج من اصل 525 مليار دج أي ما يعادل 40.1% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج.

الشكل رقم (3–2): التوزيع القطاعي لمضمون برامج الإنعاش "2001–2004"

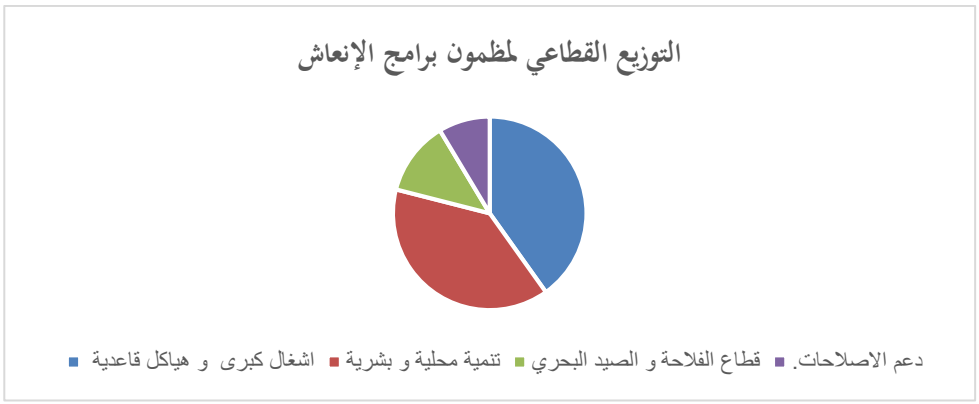

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

حيث ان دعم برنامج الاشغال الكبرى و الهياكل القاعدية كان يهدف الى توفير 148800 منصب عمل منها 146000 منصب عمل مؤقت و 102800 منصب عمل دائم من اجمال 850000 منصب عمل كان يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الى تحقيقها خلال تلك الفترة ، كما استفاد قطاع التنمية المحلية و البشرية من مبلغ قدره 204.2 مليار دج ، أي ما يعادل 38.38% من اجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج وزع هذا الأخير على 3 فروع رئيسية تمثلت في :

- ✓ برنامج التنمية المحلية 97 مليار دج و استحدث هذا الاخير حوالي 50750 منصب عمل خلال الفترة "2001-2004"
- ✓ برنامج التشغيل و الحماية الاجتماعية خصص له مبلغ 17 مليار دج تمكن من توفير 70000 منصب دائم.
- ✓ برنامج تنمية الموارد البشرية خصص له مبلغ 90.2 مليار دج هدفه تحسين المؤشرات الخاصة بالتنمبة البشرية و تمكن من توفير حوالي 13680 منصب عمل.

بالنسبة لقطاع الفلاحة و الصيد البحري فقد نال مبلغ 65.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4% من اجمالي المبالغ المخصصة . وهذا راجع الى استفادة هذا القطاع من برنامج خاص ابتداءا من سنة 2000 "البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية " وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

اما بخصوص دعم الإصلاحات فقد خصص له مبلغ يقدر ب 45 مليار دج أي نسبة 8.6 % من اجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج وجه لتمويل الإجراءات المصاحبة لهذا البرناج و التي تهدف الى ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة و الخاصة.

أما بالنسبة للتوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ أنه تركز أساسا في سنوات 2001، 2002 ، 2003 اما سنة 2004 فقد كانت الأقل من حيث نسبة المبالغ المرصودة للبرنامج .

كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (3-3): التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2001–2004"

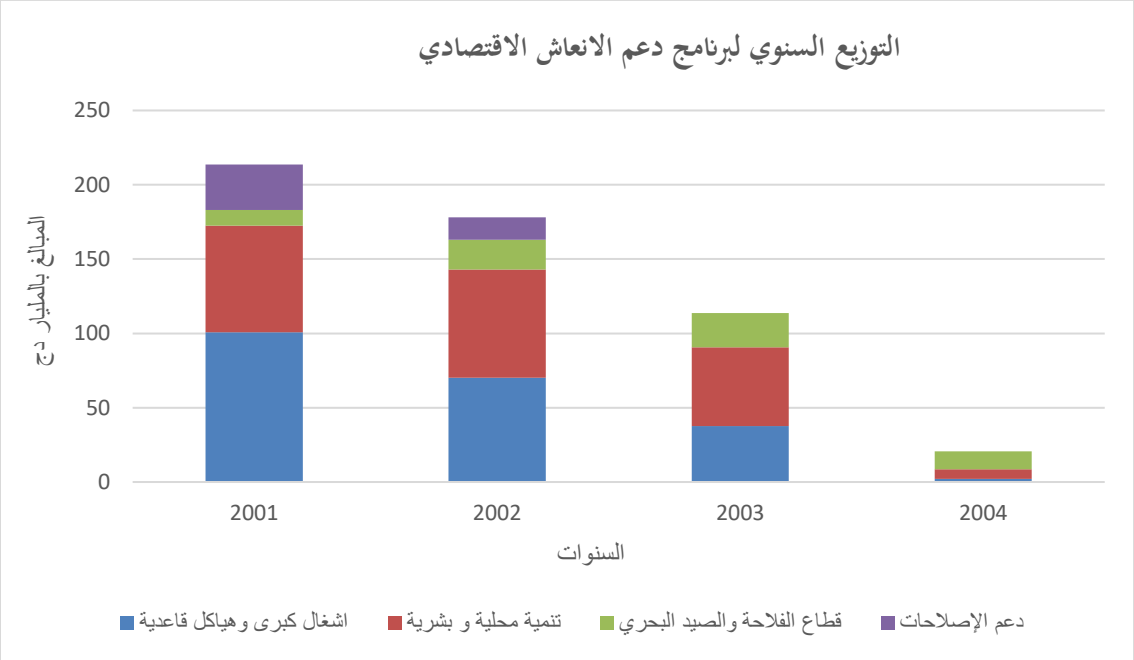

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

ثانيا :البرنامج التكميلي لدعم النمو "2005–2009"[1]

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001،خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة.

واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمتها المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، وقد كان يهدف بالأساس إلى :

– تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي،التعليمي و الأمني.

– تحديث و توسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي و الإجتماعي.

– تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الإقتصادي.

– رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

و الجدول التالي يعرض لنا مضمون البرنامج التكميلي :

[1] عدة أسماء ، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة وهران 2 ، السنة الجامعية 2015–2016 ، ص 173.

الجدول رقم (3-2) : مظمون البرنامج التكميلي

البرامج/ السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2010
مخطط الإنعاش الاقتصادي	1071	–	–	–	–	–
البرنامج التكميلي لدعم النمو	–	1273	3341	260	260	206
برنامج الجنوب	–	–	250	182	–	–
برنامج الهضاب العليا	–	–	277	391	–	–
تحويلات حسابات الخزينة	–	227	304	244	205	160
المجموع العام	1071	1500	4172	1072	465	420
قروض ميزانية الدفع	–	862	1979	2238	2299	1327

source : la Banque Mondiale , Republique Algerienne Democratique et Populaire A la recherche d'un investissement public de qualite : une revue des depenses publiques,document de la Banque mondiale,Rapport n36270- dz ,15 aout 2007,p36

ولقد جاء هذا البرنامج نتيجة الانفراج المالي الكبير الذي شهدته الجزائر بداية من الالفية الثالثة ، حيث يشمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية موضحة كالآتي :

الجدول رقم(3-3) : المحاور الأساسية للبرنامج التكميلي

البرنامج	المبالغ المخصصة (مليار دج)	النسبة المئوية %
برنامج تحسين ظروف المعيشة	**1908.5**	**%45.5**
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	**1703.1**	**%40.5**
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**%8**
برنامج تطوير الخدمات العمومية	**203.9**	**%4.8**
برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة	**50**	**%1.2**

المصدر : ايمان بوعكاز ،أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي ، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه **lmd** ، جامعة الحاج لخضر –باتنة- ، 2015 ص 222

من خلال الجدول يتضح لنا ان الدولة قد خصصت مبلغ 1908.5 مليار دج موزعة كالآتي :

السكن = 555 مليار دج

التربية ، التعليم العالي ، التكوين المهني = 399.5 مليار دج

برامج التنمية البلدية = 200 مليار دج

تنمية مناطق الهضاب العليا و مناطق الجنوب = 250 مليار دج

تزويد السكان بالماء ، الكهرباء ، الغاز = 192.5 مليار دج

باقي القطاعات = 311.5 مليار دج

كما قامت بتخصيص مبلغ 1703.1 لتطوير الهياكل القاعدية موزعة كالاتي :

قطاع الاشغال العمومية و النقل= 1300 مليار دج

قطاع المياه = 393 مليار دج

قطاع التهيئة العمرانية = 10.15 مليار دج

اما بالنسبة لدعم التنمية الاقتصادية فقد خصص له مبلغ 337.2 موزعة كالاتي :

الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري = 312 مليار دج [1]

[1] عدة أسماء ، مرجع سبق ذكره

الصناعة و ترقية الاستثمار = 18 مليار دج

السياحة و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة = 7.2 مليار دج

و برنامج تطوير الخدمات العمومية خصص له مبلغ 203.9 مليار دج موزعة كالاتي :

العدالة و الداخلية= 99 مليار دج

المالية و التجارة و باقي الإدارات العمومية = 88.6 مليار دج

البريد و تكنولوجيا الاتصال = 16.3 مليار دج

اما برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة فقد تم تخصيص مبلغ 50 مليار دج له

و الشكل الاتي يوضح أهم و اكبر القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو "2005–2009" :

الشكل رقم(3–4) : القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو "2005–2009"

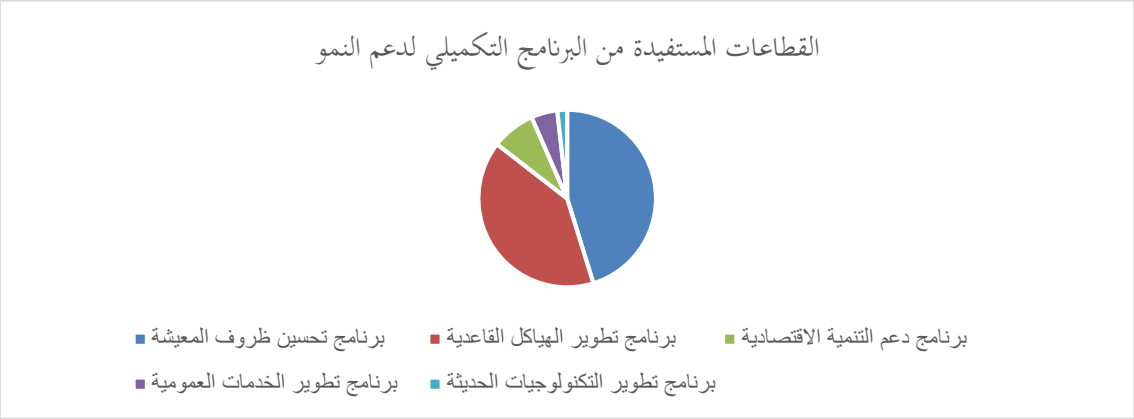

المصدر :من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

من الشكل السابق يتضح لنا ان برنامج تحسين ظروف معيشة السكان قد استحوذ على النسبة الأكبر من المخصصات المالية يليه برنامج تطوير الهياكل القاعدية و من ثم برنامج دعم التنمية الاقتصادية و من بعده برنامج تطوير الخدمات العمومية و أخيرا برنامج تدعيم التكنولوجيات الحديثة و الذي لم يلقى الاهتمام اللازم من قبل الحكومة.

المطلب الثاني: برامج الانفاق العام "2010 الى 2018"

أولا: برنامج التنمية الخماسي "2010 – 2014"[1]

[1] شريط عابد ، جامعة تيارت، بن الحاج جلول ياسين، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010–2014 نموذجا، جامعة الشلف.

يعتبر برنامج التنمية الخماسي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 25 ماي 2010 ، القاعدة و المحرك لرؤية وسياسة تنموية محدتين من قبل السلطات العمومية ، كما يعتبر كبرنامج خماسي ثاني في مجال التنمية الشاملة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 الى سنة 2014 .

خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا استثنائيا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الان والمقدر ب 21.214 مليار دج ويشمل: برنامجا جاريا "أي المتبقي من انجاز البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009 بمبلغ 9680 مليار دج برنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دج.

اتخذت أهداف برنامج التنمية الخماسي طابعا استراتيجيا وذلك على أساس الميزانية الكبيرة التي خصصت لهذا البرنامج و تمثلت هذه الأهداف في:

- ✓ دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي و الاجتماعي ، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها و شخصيتها الوطنتيتين.
- ✓ مكافحة البطالة من خلال استحداث 03 ملايين منصب شغل جديد.
- ✓ تحسين ظروف العيش في العالم الريفي من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب و دفع قطاع الاشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.
- ✓ ترقية و تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم ، بالإضافة الى تعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم و ف المرافق العمومية.
- ✓ تحسين مناخ الاستثمار و اتخاذ التدابير اللازمة لانعاش الصناعة الوطنية و تطوير المحيط الإداري و المالي و القانوني للمؤسسة ، و ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ الاستمرار في توسيع قاعدة السكن و إعادة الاعتبار للنسيج العمراني ، و تطوير الترقية العقارية و الأداة الوطنية في قطاع البناء و الاشغال العمومية.
- ✓ مواصلة التجديد الفلاحي و تحسين الامن الغذائي للبلاد.
- ✓ تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية.
- ✓ الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية .

يمثل هذا البرنامج امتداد للجهود التي بذلت خلال الخماسي السابق وهو يحتوى على ستة محاور أساسية كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم(3–4) : محتوى برنامج التنمية الخماسي 2010–2014

المحاور	المبالغ "بالمليار دج"	النسب %
التنمية البشرية	**122.1**	**49.5**
المنشأت الأساسية	**448.6**	**31.5**
تحسين الخدمة العمومية	**666.1**	**8.1**
التنمية الاقتصادية	**566.1**	**7.6**
مكافحة البطالة	**360**	**1.7**
البحث العلمي و الاتصال	**250**	**1.6**
المجموع	**41220**	**100**

المصدر: بوعشة مبارك ، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف، يوم 11–12 مارس 2013، ص 18.

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن مظمون البرنامج يحتوي على المحاور التالية :

✓ **دعم التنمية البشرية:** وقد خصص لهذا المحور حوالي نصف قيمة الاستثمارات العمومية المسخرة للفترة 2010 – 2014 أي ما يعادل 122 20 مليار دج. وذلك كخيار ينبثق أولا من الأهمية التي توليها البلاد لرفاهية سكانها، وثانيا من ضرورة تزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية وتعزيز التماسك الوطني المستعاد على إثر المأساة الوطنية. ويظهر ذلك جليا في مجال التعليم حيث منح للتربية الوطنية مبلغ 852 مليار دج والتكوين المهني 178 مليار دج أما التعليم العالي فقد خصص له 768 مليار دج، وكلها من أجل زيادة عدد المقاعد البيداغوجية وعصرنة التجهيزات وتحسين التأطير، ونفس الشيء بالنسبة لقطاع الصحة حيث منح له 619 مليار دج الانجاز مستشفيات ومراكز صحية جديدة إضافة إلى تحسين تاطير المستخدمين الطبيين وشبه الطبيين إلى جانب تحديث التجهيزات الطبية، أما قطاع السكن فقد استفاد من 3709 مليار دج بغرض تمويل ودعم انجاز ملوني سكن بمختلف الصيغ. كما استفاد قطاع الطاقة من (350 مليار دج موجهة لعملية ربط المنازل بشبكتي الكهرباء والغاز. دون أن ننسى قطاع الموارد المائية الذي خصص له 2000 مليار دج لإنجاز العديد من المشاريع، وقطاع الشباب والرياضة الذي استفاد من 380 مليار دج لتجسيد مركبات رياضية ودور وبيوت للشباب ومراكز للترفيه العلمي.

كل هذا دون أن ننسى مجال تعزيز التماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين من خلال إيلاء كل العناية لترقية قيم الإسلام (120 مليار دج)، ومواصلة تلقين ونشر وصون تاريخ ثورة التحرير الوطني (19 مليار دج)، وتثمين النهضة الثقافية من خلال نجاز العديد من المركبات ذات الطابع الثقافي والفكري (140 مليار دج)، وتعزيز وسائل الإعلام العمومية (108 مليار دج)، بالإضافة إلى سياسة التضامن الوطني (40 مليار دج) التي تأتي لتعزيز التماسك الوطني المزمع تحقيقه.

✓ **تطوير المنشآت الأساسية:** خصص لهذا المحور 6448 مليار دج منها أزيد من 3132 مليار دج بالنسبة للأشغال العمومية، بهدف استكمال الطريق السيار شرق غرب و 830 من الطرق السريعة وانجاز عمليات ازدواجية لحوالي 700 كلم من الطرق الوطنية، وانجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة، وتحديث وترميم أكثر من 8000 كلم من الطرق، وانجاز وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري، وكسح وتدعيم 25 ميناء، وكذا تعزيز ثلاث مطارات. أما قطاع النقل فقد استفاد من 2816 مليار دج، من أجل انجاز 17 خط للسكة الحديدية (6000 كلم)، وازدواجية 800 كلم من السكك على مستوى منطقة الجنوب الغربي، وتسليم مترو الجزائر، وإنجاز الترامواي في 14 مدينة، واستحداث 17 مؤسسة جديدة للنقل الحضري، وانجاز 35 محطة برية وكذا تحديث 08 مطارات وتوسعة 04 موانئ. كما حظي قطاع تهيئة الإقليم والبيئة بحوالي 500 مليار دينار دج، موجهة خصوصا لإنجاز أربع مدن جديدة وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة بما في ذلك تسيير النفايات.

✓ **تحسين الخدمة العمومية:** استفاد هذا المحور من 1666 مليار دج، منها أكثر من 895 مليار دج للجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، لاسيما، من أجل إنجاز 04 مقرات للولايات 103 مقرات للدوائر، و06 مراكز التكوين المستخدمين، وحوالي 450 مقر الأمن الولايات والدوائر والأمن الحضري، وأزيد من 180 فرقة للشرطة القضائية، وفرق لشرطة الحدود ووحدات جمهورية للأمن، وكذا أزيد من 330 وحدة للحماية المدنية وحوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة، موجهة خصوصا، لإنجاز 110 مجالس قضائية ومحاكم ومدارس للتكوين، وأكثر من 120 مؤسسة عقابية، وكذا تحديث وسائل عمل العدالة أما قطاع المالية فخصص له أكثر من 295 مليار دج، لإنجاز أزيد من 250 هيكل للضرائب و 70 هيكل للخزينة، و 50 هيكل للجمارك وكذا مصالح جديدة لمسح الأراضي، بينما استفاد قطاع التجارة من حوالي 39 مليار دج، من أجل تحديث وتعزيز مصالح ووسائل المراقبة وإعادة تأهيل أكثر من 250 سوق للبيع بالجملة والتجزئة. أما قطاع العمل فقد تحصل على أكثر من 56 مليار دج بهدف تعزيز وتحديث وسائل المراقبة والضبط.

- **دعم التنمية الاقتصادية:** خصص لهذا المحور 1566 مليار دج موزعة كما يلي:

- ✓ أزيد من 1000 مليار دج لدعم قطاع الفلاحة من خلال توسيع المساحات الغابية والزراعية وكذا دعم تحديث تقنيات هذا النشاط ووسائله
- ✓ أزيد من 16 مليار دج بالنسبة للصيد البحري موجهة خصوصا لمرافقة تطوير هذا النشاط ودعمه
- ✓ منشآت أساسية جديدة حوالى 100 مليار دج بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها 16 مليار دينار مخصصة المرافقة استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة، و 80 مليار دينار موجهة لدعم تأهيل 2000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، في شكل مساعدات مباشرة أو قروض بنكية ميسرة ،
- ✓ حوالي 400 مليار دج لإنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحوز على حصصفي السوق المحلية، من خلال تدخلات الخزينة في شكل تطهير وتخفيض فوائد القروض البنكية الموجهة.
- ✓ حوالي 50 مليار دج من أجل تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ،
- ✓ **مكافحة البطالة:** رصد لهذا المحور 360 مليار دج، منها 150 مليار دينار موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، في إطار برامج التكوين والتأهيل، و 80ملياردينار لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة. و 130ملياردينار موجهة لترتيبات التشغيل المؤقت.

و الشكل التالي يوضح نسب المبالغ المالية المخصصة لكل محور :

الشكل رقم (3–5): المبالغ المالية المخصصة لكل محور من البرنامج الخماسي "2010–2014"

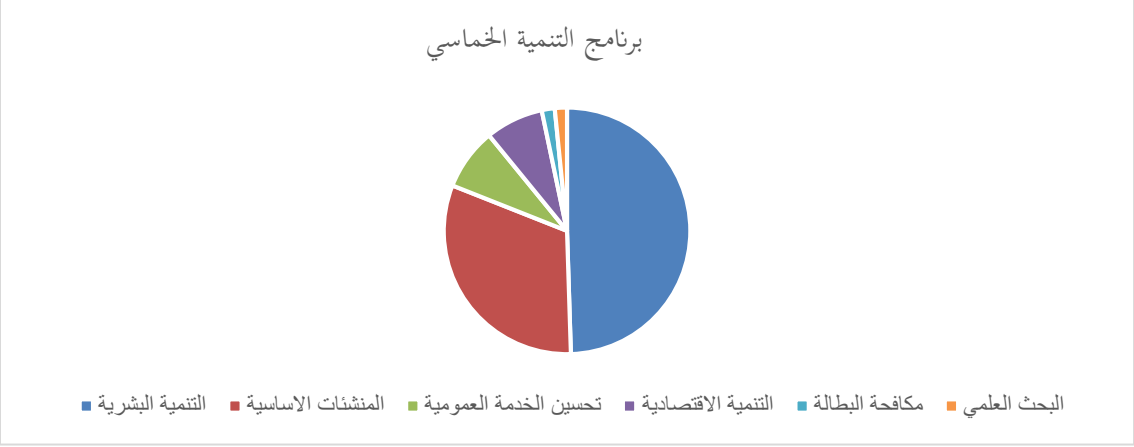

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال قراءتنا لمضمون البرنامج الخماسي ، نجد انه مخطط تنموي ثلاثي الابعاد، فالبعد الأول ذو طابع اجتماعي و البعد الثاني ذو طابع اقتصادي متعلق باستكمال و تشييد بنية قاعدية أساسية للاقتصاد و البعد الثالث قد خص الاقتصاد المعرفي .

ثانيا: المخطط الخماسي "2015 – 2019"

جاء المخطط الخماسي (2015-2019) كتكملة للبرامج السابقة و نظرا للمؤشرات الإيجابية المحققة في إطار البرامج التنموية ، قررت الحكومة مواصلة سلسلة البرامج التنموية من اجل دعم الاقتصاد الوطني و العمل على تحقيق التنمية.

وقد كانت الأهداف المرجوة تحقيقها من هذا المخطط كالآتي [1]:

- ✓ بذل كل ما من شأنه أن يسمح, مع حلول سنة 2019, بتحقيق نسبة 7% من النمو الاقتصادي طبقا للأهداف والتوقعات التي تتوخاها الحكومة.
- ✓ مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة,
- ✓ إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة, من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة ولهذا الغرض أعربت الحكومة والشركاء الاقتصاديون والاجتماعيون عن ارتياحهم للتوقيع, بتاريخ 15 سبتمبر 2014, على الاتفاق الإطار بين خمسة عشر دائرة وزارية والاتحاد العام للعمال الجزائريين وست منظمات لأرباب العمل, من أجل تطوير المؤهلات المهنية وتعزيز كفاءات العمال.
- ✓ مواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- ✓ إيلاء عناية خاصة للتنمية الفلاحية والريفية, بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي.
- ✓ ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة, وذات القيمة التكنولوجية القوية, ودعم المؤسسات المصغرة (**startup**) التي يبادر بها الشباب من حاملي الشهادات, وترقية المناولة.
- ✓ تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسة, ولاسيما توفير العقار, والحصول على القرض وعلى خدمات عمومية جيدة.
- ✓ عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة المماطلات والسلوكيات البيروقراطية وإضفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.
- ✓ ترقية الاقتصاد الوطني وحمايته من خلال إنتاج معايير تقنية والنوعية وقواعد الدفاعات التجارية.

و في هذا السياق تم إقرار قانون المالية لسنة 2015 و الذي يتضمن ميزانية تجهيزية بمبلغ 4079.7 مليار دج أي ما يعادل نسبة نمو قدرها 48.7% مقارنة بسنة 2014 .و نسبة نمو اقتصادية قدرتها 4.25% خارج قطاع المحروقات و نسبة تضخم قدرها 3%[1]

[1] http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/2015-10-06-08-07-44.html 01/06/2019/

و الجدول الموالي يوضح محتوى هذا المخطط بشكل ادق:

الجدول رقم (3–5): توزيع النفقات لسنة 2015 حسب القطاعات

القطاعات	رخص البناء	اعتمادات الدفع
الصناعة	**5.195.000**	**5.541.000**
الفلاحة	**209.437.700**	**315.957.500**
دعم الخدمات المنتجة	**32.657.500**	**49.802.200**
المنشات الاقتصادية و الادارية	**1.854.278.110**	**1.078.715.730**
التربية و التكوين	**227.829.040**	**250.809.500**
المنشأت الاجتماعية و الثقافية	**151.366.500**	**207.589.800**
الاسكان	**234.307.880**	**293.678.000**
قطاعات اخرى	**800.000.000**	**500.000.000**
تنمية البلديات	**100.000.000**	**100.000.000**
المجموع الفرعي للاستثمارات	**3.615.071.730**	**2.802.093.730**
دعم النشاط الاقتصادي	**–**	**741.891.200**
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	**100.000.000**	**70.000.000**
احتياطي النفقات غير المتوقعة	**364.600.000**	**271.800.000**
مجموع ميزانية التجهيز	**4.079.671.730**	**3.885.784.930**

المصدر : القانون رقم 14–10 المؤرخ في 9 ربيع اول 1436 هـ ، 2014/12/31 ، المتضمن قانون المالية 2015 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 78 ، ص 48.

بالإضافة الى ذلك فقد اعتمدت الجزائر على برنامج **النمو الجديد (2016–2019)** و الذي كان كالاتي :

اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي ، و الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 و يرتكز على نهج متجدد لسياسة الموازنة لمسار يغطي الفترة (2016–2019) .

و يبرز نموذج النمو الجديد في عنصر موازنته 3 أهداف رئيسية:

[1] خديجة حسابن دواجي ، دراسة إحصائية تحليلية للبرامج التنموية و أثرها على العمالة بالجزائر خلال الفترة "2001–2014" ، مذكرة تدخل ظمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة و اقتصاد مؤسسة ،جامعة مستغانم ، 2015/2014 ص 37

- ✓ تحسين في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن تغطية معظم نفقات التسيير
- ✓ خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة
- ✓ تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية

كما يستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول الى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة ، وذلك من خلال ثلاث مراحل للنمو :

- مرحلة الإقلاع "2016–2019"
- المرحلة الانتقالية "2020–2025"
- مرحلة الاستقرار "2026–2030"

المطلب الثاث: أثر سياسة الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر "2001–2018"

أولا: أثر برامج الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر "2001–2009"

بات من المعروف و انطلاق من التحليل الكينزي أن للإنفاق العمومي أثر ايجابي على نمو الناتج المحلي و من هذا المنطلق سنقوم بتحليل أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2009 من خلال النتائج المحققة خلال نفس الفترة لإنتاجية المال العام عن طريق تحليل معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

الجدول رقم (3–6): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر 2001–2009

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المعدل المتوسط
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.1	2.4	1.6	3.73
معدل النمو خارج المحروقات%	5.0	5.2	5.9	6.2	4.7	5.6	6.3	6.1	9.6	7.16
معدل النمو في قطاع المحروقات%	–1.6	3.7	8.8	3.3	5.8	–2.5	–0.9	–2.3	–8.0	0.23
نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار الأمريكي	1.670	1.730	1.920	2.240	2.710	3.100	3.590	4.190	4.280	/

Source : Banque D'Algérie, Rapport annuel de la banque d'Algérie 2008, p 190. -
Banque D'Algérie, Rapport annuel de la banque d'Algérie 2005, p 176. consulter le 2015/08/31

من خلال قراءة الجدول فإننا نجد تطور معدلات النمو الاقتصادي كما يلي :

الشكل رقم (3–6): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة "2001–2009"

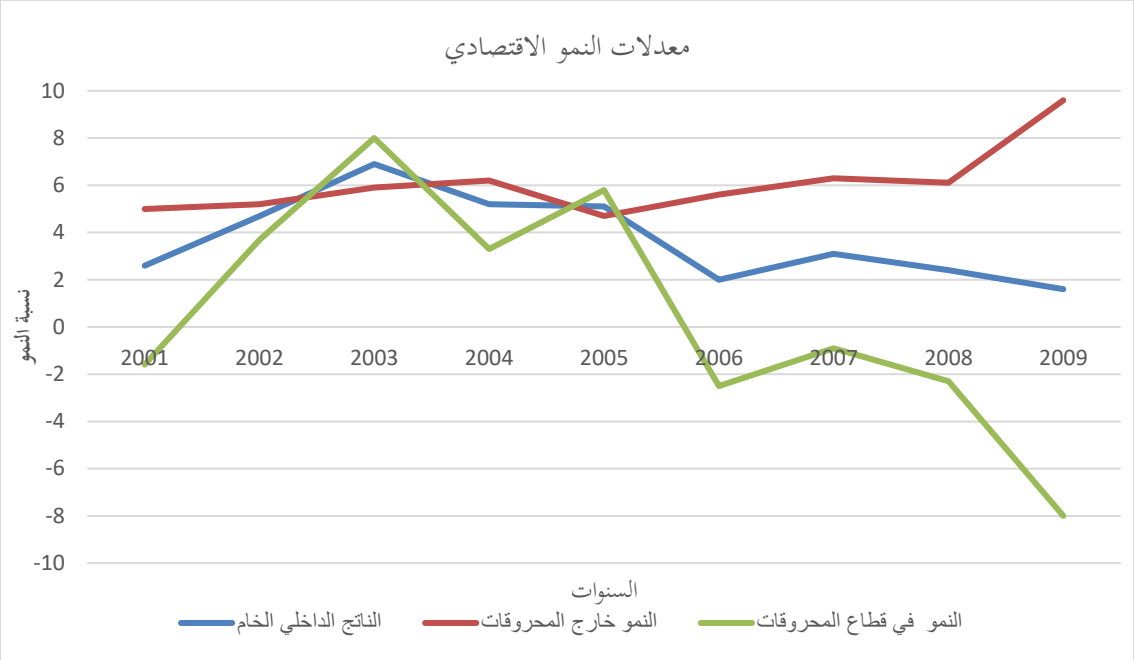

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

عرف النمو الاقتصادي معدلات أحسن منذ سنة 2001 أين بلغ 2.6% ليسجل أقصى معدل له 6.9 % سنة 2003 متزامنا مع تحسن معدل نمو قطاع المحروقات أين بلغت معدل 8.8% و الذي يفسر بالارتفاع الملحوظ لأسعار النفط ، لتعاود الانخفاض بشكل ملحوظ سنة 2006 أين بلغ معدل النمو 2% نتيجة للتراجع الحاد الذي عرفه قطاع المحروقات بنسبة –2.5 % خلال نفس السنة ، حيث أن مؤشر هذا القطاع قد سجل معدلات نمو سلبية في تحسن بعد 2006 ما ترك أثره على معدل النمو الاقتصادي ، الذي عرف معدلات نمو جد متواضعة.

و خلال نفس فترة الدراسة عرفت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات تحسن لتحقق أقصى معدل لها 10.5% سنة 2009 إلا أن تأثير قطاع المحروقات كان واضح على معدل النمو الاقتصادي الذي سجل في المتوسط معدل 3.81% و الذي لم يبتعد كثيرا عن ذلك المعدل المسجل خلال الفترة (1995–2000) و المتوقع تحقيقه بعد تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو . و تشير الإحصائيات أيضا أن نصيب الفرد من الدخل قد حافظ على وتيرة نمو مستمرة على طول الفترة 2001–2009 حيث تجاوز الضعف سنة 2009 مقارنة بسنة 2001 أين بلغ 4.280 مليار دولار و ذلك نتيجة لنمو الدخل القومي.

ثانيا: أثر برامج الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر "2010–2018"

✓ **تطور معدلات النمو الاقتصادي "2010–2014"**

باشرت الحكومة الجزائرية برنامج التنمية الخماسي 2010–2014 كوسيلة لدعم النمو الاقتصادي و تحسين ظروف المعيشة مواصلة استخدامها أوجه الإنفاق المختلفة ولتقييم مدى فعالية هذه السياسة المتبعة و تتبع أثارها لابد من تحليل معدلات النمو الاقتصادي المحققة و أبرز القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في أدائه و التعرض لبعض المؤشرات الاقتصادي سوف نقوم بعرض جدول يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010–2014.

الجدول رقم (3–7): تطور معدلات النمو الاقتصادي و معدلات النمو الاقطاعية خلال الفترة 2010–2014

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8
معدل نمو قطاع المحروقات	–2.2	–3.3	–3.4	–5.5	–0.6
معدل نمو قطاعات خارج المحروقات	6.3	6.1	7.1	7.1	5.6
الصناعة خارج المحروقات	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9
البناء والاشغال العمومية	8.9	5.2	8.2	6.6	6.8
الخدمات خارج الإدارات العامة	7.3	7.1	6.4	7.8	8.0
خدمات الإدارة العامة	5.7	5.4	4.2	4	4.4
الفلاحة	4.9	11.6	7.2	8.8	2.5

Source :Banque d'Algerie ,rapport annuel de la banque d'Algerie ,2014,p151**.**

شهد معدل نمو الناتج الداخلي الخام تحسن بداية 2010 حيث أنه انتقل من 1.6% سنة 2009 إلى معدل نمو 3.6 % سنة 2010 ليبقى على هذه الوتيرة إلى غاية سنة 2014 ، حيث يبقى تأثير نمو قطاع المحروقات واضحا جدا على معدل النمو العام الذي عرف انخفاض بفعل تراجع أسعار النفط ليعرف تحسن سنة 2014 بمعدل نمو 0.6– % في حين يبقى معدل النمو خارج قطاع المحروقات متمسكا بنفس المستوى الذي سجله خلال الفترة السابقة

الشكل رقم (3-7): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر "2010–2014"

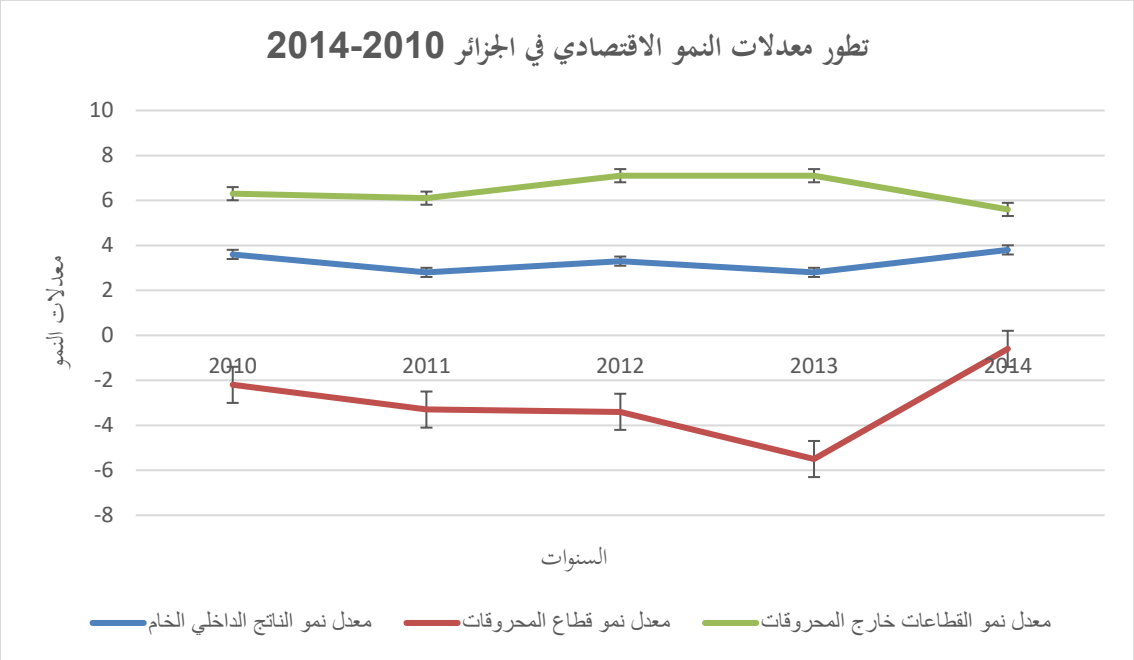

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

في المقابل يبقى قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات يشكلان أكبر مساهمة حيث كانت مساهمة قطاع خدمات الإدارة العامة ب 25.2 % من **PIB** سنة 2014 و قطاع الأشغال العمومية ب 10.8 % من **PIB** حيث يرتبط انتعاش هذين القطاعين بحجم إنفاق الدولة الذي كان سبب وراء تحسن معدلات نمو القطاعين ، في حين تظهر سيطرة قطاع المحروقات دون منازع بنسبة تتراوح بين 27% إلى 35 % من **PIB** بالرغم من التراجع الذي عرفه هذا القطاع ، بينما يبقى أداء قطاع الصناعة ضعيف رغم الجهود المبذولة حيث يساهم القطاع بنسبة تقارب 5% فقط و هي نسبة بعيدة عن الأهداف المسيطرة نهيك عن قطاع الفلاحة الذي لا يزال يعرف تذبذبات حيث تأثير هذا القطاع ضعيف على معدل النمو الاقتصادي تتراوح مساهمته بين 8 % إلى 10 % من **PIB** برغم من المبالغ الضخمة التي وجهت للقطاع في سبيل تطوير القطاع كون أن انتاجية هذا القطاع تتأثر بالتقلبات المناخية.

✓ **تطور معدلات النمو "2015–2018"**

واجه الاقتصاد خلال هاته الفترة تحديات السخط الاجتماعي ، بطء التحول الهيكلي ، وبطء مسيرة بسط اللامركزية ، و ذلك جراء تخفيظات الانفاق الحكومي و الزيادات الظريبية بالإضافة الى ارتفاع معدلات البطالة و في ما يلي جدول يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2015–2018.

الجدول رقم (3–8) :تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2015–2018

المؤشرات	2015	2016	2017	2018
نمو اجمالي الناتج المحلي	**3.7**	**3.3**	**2.2**	**2.0**
نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	**3.8**	**3.4**	**2.1**	**2.0**
التضخم	**4.8**	**6.4**	**5.5**	**4.4**
رصيد المعاملات التجارية	**–16.5**	**–15.6**	**–13.0**	**–10.0**
رصيد المالية (من اجمالي الناتج المحلي)	**–15.7**	**–13.7**	**–11.5**	**–7.3**
الدين (من اجمالي الناتج المحلي)	**8.8**	**20.6**	**17.9**	**17.7**
الرصيد الأساسي (من اجمالي الناتج المحلي)	**–15.7**	**–13.7**	**–11.5**	**–7.3**

المصدر : البنك الدولي ، قطاع الممارسات العالمية لادارة الاقتصاد الكلي و المالية العامة.

سجل الاقتصاد الجزائري نموا قويا في أوائل عام 2017 بفضل معدلات نم قوية في انتاج المحروقات وانفاق عام اكبر من المتوقع ، ولكن ثمة تحديات هيكلية تعوق النمو خارج قطاع المحروقات حيث استمر ارتفاع التضخم ز ظل العجز المزدوج مرتفعا متسببا في تناقص وفوروات و احتياطات المالية العامة

الشكل رقم (3–8): تطور معدلات النمو الاقتصادي و التضخم في الجزائر "2015–2018"

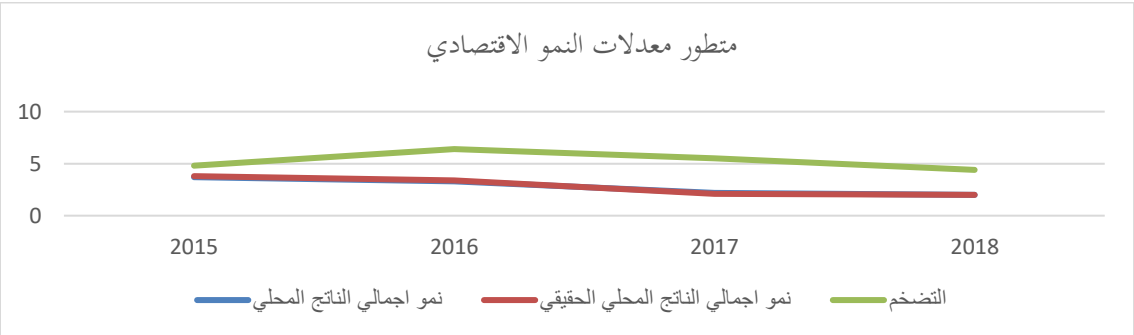

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

المبحث الثالث: الدراسة القياسية للعلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2018)

من خلال هذا المبحث سوف يتم القيام بدراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي بالتطبيق على حالة الجزائر، ذلك خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2018. بالتالي ستتم دراسة إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي وكذلك تحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما،بالإضافة إلى إدخال متغيرات اقتصادية أخرى، وذلك من خلال استخدام عدة أساليب حديثة للقياس الاقتصادي، تتمثل في اختبار جذر الوحدة، اختبار التكامل المشترك واختبار غرانجر للسببية المبني على نموذج تصحيح الخطأ. بالتالي سوف يتم التطرق إلى:

- المنهجية المتبعة ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية؛
- اختبار التكامل المشترك؛
- اختبار السببية المبني على نموذج تصحيح الخطأ.

المطلب الأول: المنهجية المتبعة ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية

قبل تطبيق اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، سوف يتم التعريف بمعطيات الدراسة والمنهجية المتبعة.

1– معطيات الدراسة والمنهجية المتبعة

نهدف من خلال هذه الدراسة القياسية إلى دراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وكذلك اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي. وقد جُمعت البيانات الخاصة بهذه الدراسة من:

تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD للفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2018، والبيانات المتاحة عبر موقع بنك الجزائر.

بالتالي سوف يتم في المرحلة الأولى تطبيق اختبار جذر الوحدة لمعرفة ما مدى استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة وتجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها، من خلال استخدام اختبار ديكي–فولر الموسع. وبعد إثبات أن السلاسل الزمنية مستقرة نتحول إلى اختبار التكامل المشترك أو المتزامن باستخدام اختبار جوهانسن.

في المرحلة الثانية يتم تطبيق اختبار غرانجر للسببية لمعرفة اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، ذلك من خلال إدخال منهجية غرانجر التقليدية في نموذج تصحيح الخطأ ونموذج

متجه الانحدار الذاتي، لمعرفة متى تقترب السلسلة من التوازن في المدى الطويل وتغيرات السلسلة الديناميكية المشتركة في المدى القصير.

مع الإشارة إلى أنه يرمز إلى متغيرات الدراسة كما يلي:

- **المتغيرات المستقلة**: الإنفاق العمومي "**PS**"؛
- **المتغيرات التابعة**: الناتج المحلي الإجمالي "**GDP** "

وفيما يلي الجدول الذي يضم بيانات الدراسة:

الجدول رقم(3–9): تطور الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2018)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الإنفاق العمومي	الناتج المحلي الإجمالي
2000		54.790.245.60
2001	1321	54.744.714.40
2002	1550.6	56.760.288.97
2003	1639.3	67.863.829.88
2004	1888.9	85.324.998.81
2005	2052	103.198.228.46
2006	2453	117.027.304.75
2007	3108.7	134.977.087.73
2008	4191	171.000.691.88
2009	4246.3	137.211.039.90
2010	4466.9	161.207.268.66
2011	5853.6	200.019.057.31
2012	7058.1	209.058.991.95
2013	6024.1	209.755.003.25
2014	6995.7	213.810.022.46
2015	7656.3	165.979.277.28
2016	7383.6	160.129.866.57
2017	7389.3	167.555.280.11
2018	7400.2	170.370.000.00

المصدر: بيانات بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أرتفاع لحجم الانفاق العام بشكل كبير جدا وهذا بسبب العديد من العوامل كما لوحظ أيضا ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي.

2– اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي–فولر الموسع

قبل اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، سوف يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، ذلك باستخدام اختبار ديكي–فولر الموسع لاختبار وجود جذر الوحدة. حيث يسمح هذا الاختبار بفحص فرضية العدم بأن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة أي غير مستقرة، مقابل الفرضية البديلة بأن السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة أي أنها مستقرة.

يعتمد اختبار ديكي- فولر الموسع ADF على ثلاث صيغ للنموذج الذي يمكن استخدامها في حالة ADF:

2–1– الصيغة الأولى I:

$$\Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_1^k P$$

ويلاحظ على هذه الصيغة أنها لا تحتوي على حد ثابت ولا اتجاه زمني، وتتمثل الفروض في هذه الحالة في:

$$H_0: \lambda = 0 \qquad ou \qquad p = 1$$
$$H_1: \lambda < 0 \qquad ou \qquad p < 1$$

ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية (k) في الصيغة حتى تختفي مشكلة الارتباط التسلسلي معبرا عنها بإحصائية DW. ويلاحظ هنا أنه إذا كانت المشكلة تختفي بعد إدراج ثلاثة حدود للفروق مثلا، فإن هذه الفروق تتمثل في:

$$\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$$
$$\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$$
$$\Delta Y_{t-3} = Y_{t-3} - Y_{t-4}$$

وبعد تقدير الصيغة السابقة يتم حساب t^* باستخدام الصيغة التالية:

$$t^* = \frac{\hat{\lambda}}{s\hat{\lambda}}$$

ثم يتم الحصول على القيمة الحرجة $AD_{\lambda(I,n,e)}$ من الجداول المخصصة لذلك النموذج I، وحجم العينة n، مستوى المعنوية α، وبعد ذلك يتممقارنة t^* المحسوبة مع القيمة الحرجة وفقا للطريقة التي سوف يتم شرحها فيما بعد.

2–2– الصيغة الثانيةII:

تختلف هذه الصيغة عن الصيغة الأولى في كونها تحتوي على حد ثابت.

$$\Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \Delta Y_t = \alpha + \lambda Y_{t-1} + \sum_1^k P$$

وتتمثل الفروض المراد اختبارها في هذه الحالة في:

$$H_0: \lambda = 0 \alpha = 0 \; ou \; p = 1$$

$$H_1: \lambda < 0 \alpha \neq 0 \; ou \; p < 1$$

وحتى يتم الاختبار حساب $(\hat{t}_\lambda^*)$باستخدام الصيغة (3–3)، وt للمعلمة الناقلة $(\hat{t}_\alpha^*)$ باستخدام الصيغة التالية:

$$\hat{t}_\alpha^* = \frac{\hat{\alpha}}{s\hat{\alpha}}$$

ثم يتعين البحث عن القيم الحرجة لكل من $(,\lambda)$ في الجداول، حيث:

- ✓ القيمة الحرجة لـ λ هي: $ADF_{\lambda(II,n,e)}$؛
- ✓ القيمة الحرجة لـα هي: $ADF_{\alpha(II,n,e)}$.

على أن تتم المقارنة بين القيم المحسوبة والجدولية على النحو الذي سوف يوضح فيما بعد، وتعطي برامج الكمبيوتر القيم الحرجة بطريقة تلقائية.

3–2– الصيغة الثالثةIII:

تتضمن هذه الصيغة حد ثابتا واتجاها زمنيا حيث أن:

$$\Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \Delta Y_t = \alpha + \beta_t + \lambda Y_{t-1} + \sum_1^k P$$

وتتمثل الفروض المراد اختبارها:

$$H_0: \lambda = 0 \alpha = 0 \;\; \beta = 0 \; ou \; p = 1$$

$$H_1: \lambda < 0 \alpha \neq 0 \;\; \beta \neq 0 \; ou \; p < 1$$

ثم يتم حساب القيم المحسوبة لـ t للمعلمات المختلفة على النحو التالي:

$$t_{\lambda}^{*} = \frac{\hat{\lambda}}{s\hat{\lambda}} t_{\alpha}^{*} = \frac{\hat{\alpha}}{s\hat{\alpha}} t_{\beta}^{*} = \frac{\hat{\beta}}{s\hat{\beta}}$$

وتتمثل خطوات اختبار ديكي– فولر الموسع ADF في:

الخطوة الأولى:

- تقدير الصيغة الثالثة III ثم إجراء اختبار الفرض:

$$\lambda = 0 \;\; ou \; p = 1$$

- إذا كانت $ADF_{\lambda(\mathrm{III},n,e)} < t_{\lambda}^{*}$ نرفض فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرض البديل بأن بيانات السلسلة للمتغير Y_t مستقرة أو ساكنة، ثم نتوقف عن إجراء أي اختبارات أخرى.
- إذا كانت $ADF_{\lambda(\mathrm{III},n,e)} > t_{\lambda}^{*}$ نقبل فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة ثم نمر للنقطة التالية.
- نختبر الفرض$(\beta = 0)$ وهي معلمة الاتجاه الزمني.
- إذا كانت $ADF_{\beta(\mathrm{III},n,e)} > t_{\beta}^{*}$ نقبل فرض العدم ويؤكد هذا وجود جذر الوحدة ونمر للخطوة التالية في الاختبار مباشرة ونسقط ما بقي من نقاط في الخطوة الأولى.
- إذا كانت $ADF_{\beta(\mathrm{III},n,e)} < t_{\beta}^{*}$ نرفض فرض العدم للاتجاه الزمني ونقبل الفرض البديل، وعندئذ نعيد اختبار الفرض$(\lambda = 0)$ بإستخدام إختبار (t)في ظل التوزيع الطبيعي المعتدل:

✓ إذا كانت$t_{\lambda,n,e} < t_{\lambda}^{*}$ نرفض فرض العدم $(p = 0)$ ونقبل الفرض البديل $(p < 0)$ وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة، ونتوقف عند هذا الحد ولا نكمل اختبارات أخرى.

✓ إذا كانت$t_{\lambda,n,e} > t_{\lambda}^{*}$ نقبل فرض العدم، ومن ثم يكون هناك جذر الوحدة بالسلسلة الزمنية ونمر للخطوة الثانية.

الخطوة الثانية:

- نقوم بتقدير الصيغة الثانية للنموذج (II).

❖ نختبر الفرض التالي:

$$\lambda = 0 \ \ ou \ p = 1$$

❖ إذا كانت $ADF_{\lambda(\mathrm{II},n,e)} < t_{\lambda}^{*}$ نرفض فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة بالسلسلة ونقبل الفرض البديل $(p < 1)$ ومن ثم تكون السلسلة مستقرة ونتوقف عند هذا الحد.

❖ إذا كانت $ADF_{\lambda(\mathrm{II},n,e)} > t_{\lambda}^{*}$ نقبل فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة، ونمر للنقطة التالية.

❖ نختبر الفرض $(\alpha = 0)$ وهي معلمة الحد الثابت في النموذج II.

❖ إذا كانت $ADF_{\alpha(\mathrm{II},n,e)} > t_{\alpha}^{*}$ نقبل فرض العدم، ونمر مباشرة إلى الخطوة الثالثة وإسقاط ما تبقى من نقاط في الخطوة الثانية.

❖ إذا كانت $ADF_{\alpha(\mathrm{II},n,e)} < t_{\alpha}^{*}$ نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل $(\alpha \neq 0)$ ثم نختبر الفرض($\lambda = 0 \ \ ou \ p = 1$) باستخدام إحصائية t التابعة للتوزيع المعتدل الطبيعي ومن ثم:

✓ إذا كانت $t_{\lambda,n,e} < t_{\lambda}^{*}$ نرفض فرض العدم $(p = 1)$ ونقبل الفرض البديل $(p < 1)$ وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة، ونتوقف عند هذا الحد ولا نعمل اختبارات أخرى.

✓ إذا كانت $\lambda,n,e > t_{\lambda}^{*}$ نقبل فرض العدم، ومن ثم يكون هناك جذر الوحدة بالسلسلة ونمر للخطوة الثالثة.

الخطوة الثالثة:

❖ نقوم بتقدير الصيغة الأولى للنموذج (I) ونختبر الفرض التالي:

$$\lambda = 0 \ \ ou \ p = 1$$

❖ إذا كانت $ADF_{\lambda(\mathrm{I},n,e)} < t_{\lambda}^{*}$ نرفض فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرض البديل $(p < 1)$ ومن ثم تكون السلسلة مستقرة وتتوقف عند هذا الحد.

❖ إذا كانت $ADF_{\lambda(\mathrm{I},n,e)} > t_{\lambda}^{*}$ نقبل فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة، وتكون السلسلة الزمنية غير مستقرة ونقوم بعمل تصحيحي لجعلها مستقرة بأخذ الفرق الأول لسلسلة البيانات ونعيد الاختبارات لنتأكد من أنها مستقرة، ويحدث هذا بالطبع إذا تأكدنا أنها لا تتمتع بخاصية التكامل المشترك على النحو الذي سوف يتم بيانه فيما بعد. والجدول رقم (**3–10**) يلخص نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF).

الجدول رقم (3–10): نتائج اختبار ديكي– فولر الموسع (ADF)

		PS	GDP	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%	
				PS	GDP
السلسلة الأصلية	النموذجIII	–1.95	–1.21	–3.87	–3.87
	النموذج II	–1.06	–3.40	–3.14	–3.14
	النموذج I	–0.92	–0.83	–1.97	–1.97
سلسلة الفروق الأولى	النموذجIII	–3.84	–3.00	–3.70	–3.93
	النموذج II	/	–4.45	/	–4.80
	النموذج I	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 8.1.

من خلال نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) الموضحة في الجدول رقم (**3–10**) يتبين أن السلسلتين الزمنيتين للمتغيرين مستقرة بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%، بالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بأن السلاسل الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة، حيث كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة، وتكون بالتالي السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى.

3– اختبار التكامل المشترك

كما تطرقنا سابقا هناك العديد من الطرق التي يتم استخدامها لاختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية. وسوف يتم في هذه المرحلة استخدام اختبار جوهانسن – جوسليوس للتكامل المشترك الذي يعتبر الأفضل في هذه الحالة، وذلك عندما يزيد عدد المتغيرات عن متغيرين لاحتمال وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك، وذلك بهدف تأكيد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف.

يتفوق هذا الاختبار على اختبارEngle et Granger ذي الخطوتين، ذلك لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم وذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين.كما يكشف هذا الاختبار ما إذا كان هناك تكاملا فريدا، أي

أن التكامل المشترك يتحقق فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، حيث أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل.[1]

يقوم اختبار Johansen (1988) بتحديد عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة، حيث يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$x_t = \pi_1 x_{t-1} + \pi_k x_{t-k} + \mu_0 + \mu_t + \varepsilon_t$$ حيث أن:

$\pi_1 , \cdots\cdots , \pi_k$: مصفوفة المعاملات ذات البعد $(p \times p)$؛

ε_t: مصفوفة البواقي ذات البعد $(p \times 1)$؛

μ_0, μ_t: حدين ثابتين.

ويمكن إعادة صياغة المعاملة لتصبح كما يلي:

$$\Delta x_t = \pi' x_{t-1} + \sum_{i=1}^{k=1} T_i \, \Delta x_{t-i} + \mu_0 + \mu_1 + \varepsilon_t$$

حيث:

$$T_1 = -(I - \pi_1 - \cdots\cdots\cdots - \pi_i)$$
$$\pi' = -(I - \pi_1 - \cdots\cdots\cdots - \pi_k)$$

يقترح (Johansen ,1988)و (Johansen et Juseluis, 1990)اختبار إحصائيتين لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك.

➢ **اختبار الأثر (trace test, λ trace)**: حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك الفريد يقل عن أو يساوي العدد (q) مقابل الفرض البديل $(q = r)$، ويحسب بالصيغة التالية:[2]

$$\lambda_{trace}(r) = -T\sum_{i=r+1}^{k} In(1-\hat{\lambda}_i)$$

[1] عابدبن عابد العبدلي، (2007)، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، ص 24.

[2] عابد بن عابد العبدلي، المرجع سبق ذكره، ص 24.

حيث أن λ_i :: القيمة الذاتية رقم i لمصفوفة التباين المشترك التي تسمح بحساب القيمة الذاتية، k :عدد المتغيرات، r: رتبة المصفوفة.

وتتبع هذه الإحصائية قانونا احتماليا يشبه إلى حد بعيد توزيع مربع كايمجدولا بالاستعانة بعملية محاكاة قام بها Johansen et Juseluis(1990) يكون الاختبار على الشكل التالي:[1]

✓ رتبة المصفوفة π تساوي الصفر ($r = 0$ أي: $H_0 : r = 0$ ضد الفرضية $H_1: r > 0$ ، إذا رفضنا H_0، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لجوهانسن فإننا نرفض H_0)؛

✓ رتبة المصفوفة π تساوي الصفر ($r = 1$ أي: $H_0 : r = 1$ ضد الفرضية $H_1 : r > 1$، إذا رفضنا H_0، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لجوهانسن فإننا نرفض H_0) وهكذا.

إذا رفضنا H_0 في نهاية المطاف، واختبرنا بعدها الفرضية $H_0 : r = k - 1$ ضد الفرضية $H_1: r = k$ فإن رتبة المصفوفة هي $r = k$، وفي هذه الحالة لا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار أن المتغيرات هي I(0). والجدول رقم (**3–11**) يوضح نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك.

[1]Bourbonnais Régis, (2003): économétrie, 3éme édition, Dunod: Paris, France, p293.

الجدول رقم (3–11): نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

فرضيات عدد المتجهات المتكاملة	جذور أيقن Eigen value	إحصائية الأثر Trace statistic	القيم الحرجة مستوى معنوية 5%	الاحتمال**
لا شيء*	0.3254	54.6548	30.9847	0.0112
على الأكثر 1*	0.8125	20.9547	12.3174	0.0450
على الأكثر 2*	0.0155	7.3214	3.9958	0.0214

* تشير إلى رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5%.

** تبني القيم المعيارية ماكينون– هوج– ميشيلس (1999).

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 8.1.

يتضح من خلال الجدول رقم (**3–11**) أن قيمة إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة للفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة للتكامل المشترك وبالتالي يتم رفضها، كما أن قيمة الاحتمال تقدر بـ 0.0112 وهي أقل من 5% مما يؤكد رفض الفرضية العدمية. ونفس الملاحظات تنطبق على الفرضية القائلة بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك على الأكثر وأيضا علاقتين للتكامل المشترك على الأكثر، بالتالي يؤكد اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين المتغيرات.

المطلب الثاني: اختبار السببية

في هذه المرحلة وبعد تطبيق اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة، واختبار جوهانسن للتكامل المشترك، سوف نجري اختبار غرانجر للسببية المبني على نموذج تصحيح الخطأ، لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة سببية على المدى الطويل بين معدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وسعر الصرف، ومن ثم معرفة اتجاهها.

1– اختبار السببية المبني على نموذج تصحيح الخطأ(ECM)

1–1– نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة الخطوتين لأنجل وغرانجر وفق مرحلتين:

✓ تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل، ويسمى انحدار التكامل المشترك. ويعطى وفق المعادلة التالية:

$$GDP = a_0 + a_1 SP + \varepsilon_t$$

والذي يفترض وجود علاقة تكاملية مشتركة بين سعر الصرف ومعدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي. من خلال مخرجات برنامج Eviews 8.1 تم تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وفق معادلة انحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى كما يلي:

$$GDP = 1254.100 - 2145.014\, SP + \varepsilon_t$$

$$R^2 = 0{,}52 \qquad F = 3{,}58$$

✓ بعد التأكد من سكون بواقي انحدار التكامل المشترك باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع، يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام البواقي المقدرة في انحدار التكامل المشترك، ويرمز له بـ ECT_t:

$$ECT_t = GDP - (\widehat{a_0} + \widehat{a_1}\, SP_t)$$

ويضاف كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة في نموذج علاقة المدى القصير بجانب فروق المتغيرات الأخرى، كما يلي:

$$GDP_t = b_0 + \sum_{i=1}^{n} b_{1i}\, \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} b_{2i}\, \Delta SP_{t-i} + \varepsilon_t \Delta$$

والجدول رقم (**3–12**) يوضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

الجدول رقم(3–12): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية (t)	الاحتمال
الثابت	325.201	214.847	1.3225	0.0200
تفاضل الانفاق العمومي	3144.110	2100.321	0.9847	0.0124
معلمة حد تصحيح الخطأ	–0.8478	0.3214	–1.3257	0.0325
معامل التحديد	0.77			
إحصائية فيشر	4.03			
إحصائية دربن– واتسون	2.15			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 8.1.

من خلال الجدول رقم (**3–12**) يتضح أن النموذج معنوي بشكل عام، لدينا إحصائية دربن– واتسون معنوية عند مستوى 5%، كدلالة على خلو النموذج من الارتباط التسلسلي في إدراج المتغير التابع مبطأ لفترة واحدة كمتغير تفسيري. نجد أن معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 5%، وقيمة معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة حيث قدرت بـ 0.8478– أي أن سرعة تعديل الاختلال في النموذج المقدر تقدر بـ 84.78% سنويا. بالتالي يمكن القول أنه عندما ينحرف الناتج المحلي الإجمالي خلال المدى القصير في الفترة (t–1)، عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 84.78% من هذا الاختلال في الفترة (t).

وهذا ما يؤكد معنوية العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي. كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.77 وهو ما يدل على جودة توفق النموذج و مقدرته في تفسير التغيرات في النمو الاقتصادي ، كذلك لدينا قيمة معامل التحديد أقل من قيمة إحصائية دربن– واتسون وهو ما يدل كذلك على معنوية النموذج.

2–1– نتائج اختبار غرانجر للسببية

قبل القيام باختبار غرانجر للسببية، يجب تحديد عدد درجات التأخر، ويتم ذلك اعتمادا على معياري Akaike وSchwarz حيث نختار درجة التأخر p التي تحقق أقل قيمة للمعيارين السابقين.

بالاستعانة ببرنامج Eviews 8.1 تم اختيار درجة التأخير رقم 02 عند تحديد العلاقة بين المتغيرين.

الجدول رقم (3–13): نتائج اختبار غرانجر للسببية

	قيمة فيشر المحسوبة	قيمة الاحتمالية
D(SP) ← D(GDP)	**0.9874**	**0.2145**
D(GDP) ← D(SP)	**1.1008**	**0.0784**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 8.1.

من خلال نتائج اختبار غرانجر للسببية الموضحة في الجدول (**3–13**)، يتبين لنا أنه لا توجد علاقة سببية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر وذلك عند مستوى معنوية 5%، حيث أن قيمة الاحتمال وهي أكثر من 0.05.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة التي قمنا بها تم التوصل الى كون سياسة الانفاق العمومي لا تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر ، حيث ان الزيادة الضخمة في حجم الانفاق العمومي في الجزائر لم تستطع ان تبني اقتصاد متنوع و منتج ، بل زاد اعتماد الجزائر على قطاع واحد للايرادات وهو قطاع المحروقات و الذي اثبتت التجارب ان الاعتناد عليه لوحده كوسيلة للتمويل يعتبر مخاطرة كبيرة

الخاتمة

شهدت العقود الأخيرة تغير دور الدولة في الاقتصاد وأصبح لابد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وذلك لتفادي أي انحرافات قد تحدث بالإضافة إلى توجيه الاقتصاد حسب الأهداف المراد تحقيقها، حيث ارتبط دور الدولة في الاقتصاد بتطور حجم الإنفاق العمومي والذي يعتبر أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول في التأثير على النشاط الاقتصادي حسب الأهداف التي تريد الدولة تحقيقها.

وتبعا للدراسة القياسية التي تم القيام بها لمعرفة أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي بالتطبيق على الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، وذلك بالاعتماد على اختبار غرانجر للسببية المبني على نموذج تصحيح الخطأ، لمعرفة اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات محل الدراسة.

1- أختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: ارتفاع النفقات العامة يؤثر بشكل إيجابي على نمو الناتج المحلي؛

الفرضية الثانية: تطور و نمو حجم النفقات العامة في الجزائر خلال سنوات الدراسة و ذلك بسبب الاعتماد على سياسة انفاقية توسعية؛

الفرضية الثالثة:يؤثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر بشكل ظعيف جدا؛

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة سببية بين الانفاق العمومي و النمو الاقتصادي في الجزائر.

2- نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعتبر السياسة المالية عنصر محوري في تحديد معالم السياسة الاقتصادية مما يجعها أداة مهمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام.
- يجب الاعتماد على سياسة اقتصادية لتحقيق الأهداف المسطرة.
- تزايد النفقات العامة يعود إلى تطور و توسع دور الدولة في الاقتصاد حيث ارتفعت نفقات التسيير بسبب زيادة المهام الإدارية للدولة بالإضافة إلى زيادة المشاريع العامة .
- بالرغم من الإنفاق الكبير على دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أن هذه الأخيرة لم تحقق أي تقدم يذكر مقارنة مع تجارب دول أخرى، لذلك وجب الوقوف على الأسباب التي تعرقل تطور هذه المؤسسات ونموها.

– يعتبر النمو الاقتصادي أهم مؤشر لدراسة و قياس الوضعية الاقتصادية حيث انه يعبر عن الزيادة في إجمالي الناتج الوطني و زيادة دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي.

– تطور نمو حجم النفقات العامة في الجزائر خلال سنوات الدراسة الأمر الذي يفسره توجه الجزائر إلى سياسة اتفاقية توسعية ذات طابع كينزي من خلال تبني الجزائر لبرامج إنفاق جد ضخمة.

– لا يزال الاقتصاد الجزائر يعاني من التبعية لعوائد المحروقات و الذي يعتبر أكبر قطاع موجه للاقتصاد، الأمر الذي يعكس ضعف الاقتصاد الوطني في مواجهة الصدمات الخارجية.

– سياسة الإنفاق العمومي لا تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك بسبب مجموعة من الأسباب منها تجاوز حجم نفقات التسيير نفقات التجهيز بالإضافة إلى ارتفاع الإنفاق على الإعانات ودعم السلع الاستهلاكية كما أن الجزائر لا تملك جهازا إنتاجيا مرنا قادرا على مواجهة الزيادة في الطلب.

– صاحب زيادة الإنفاق العام زيادة في حجم الواردات خلال فترة الدراسة وذلك بسبب عجز الجهاز الإنتاجي المحلي على مواجهة الطلب.

– بناء على نتائج الدراسة القياسية تم التوصل إلى أنه لا توجد علاقة سببية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي، حيث تم التوصل إلى أنه عندما ينحرف النمو الاقتصادي خلال المدى القصير في الفترة $(t-1)$، عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 84.78% من هذا الاختلال في الفترة (t).

– معنوية العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي.

– يتبين لنا أنه لا توجد علاقة سببية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي.

2– توصيات

على ضوء ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات التالية، التي نرى أنها ضرورية ويمكن الاستفادة منها في الجزائر حتى ترقى إلى مستوى باقي الدول وتزيد في وتيرة نمو النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي:

– من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات كمصدر للتمويل الأمر الذي يشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري ويجعله عرضة للأخطار و الصدمات الخارجية ، لذلك وجب التركيز على إيجاد مصادر تمويل متنوعة لتكون بديلة أو مكملة لقطاع المحروقات.

- تشرع الجزائر خلال الفترة القادمة في إعادة هيكلة الاقتصاد وذلك لتفادي الوقوع في الأخطاء التي تم ارتكابها في العقود الأخيرة، لذلك وجب دراسة أهم الإجراءات والقرارات الواجب اتخاذها من اجل العمل على بناء اقتصاد قوي.

- رفع القيود المفروضة على حركة إصلاح القطاع المالي والعمل على الرفع من قدراته التنافسية.

- العمل على توجيه سعر الصرف إلى سعر موحد بين السوق الرسمي والسوق الموازي الذي وجب احتواءه ثم القضاء عليه كمرحلة لاحقة.

- المحافظة على استقرار أسعار الصرف بتكوين احتياط من العملة الصعبة وترشيد السياسة النقدية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير- دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها-، دار الشروق، الإسكندرية، 2000.
2. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
3. بيداري محمود ، العوامل المفسرة لنمو الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010)
4. حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، عمان، الأردن.
5. دردوري لحسن - لقليطي الأخضر أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للطبع والنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2018.
6. رافدة الحريري، اقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
7. رمضان صديق، الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي، القاهرة، 2016.
8. سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2000 .
9. سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
10. سلام عبد الكريم مهدي سميسم، السياسة المالية في تاريخ الاقتصادي الإسلامي – دراسة لعصري صدر الإسلام و الدولة الاموية- دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2011.
11. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي-قواعد، نظم، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية- ، مطبعة النخلة ودار الفكر، الجزائر، بدون سنة طبع.
12. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006.
13. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون – الجزائر، الطبعة الخامسة، 2012.

14. محمد سلمان سلامة ، الإدارة المالية العامة، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

15. محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

16. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية—دراسات نظرية وتطبيقية- ،قسم الاقتصاد: الإسكندرية، مصر، 2003.

17. محمد ناجي حسن خليفة، (2001): النمو الاقتصادي-النظرية والمفهوم-، دار القاهرة للنشر، القاهرة، مصر، 2001.

18. مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مطبعة الإشعاع الفنية: الإسكندرية، مصر، 1999.

19. مصطفى حسين، محمد شفيق وأمية بدران، أبعاد التنمية في الوطن العربي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995.

20. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2006.

21. نوازده عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، دار النهج، عمان، 2005.

ب- الدوريات والمجلات العلمية

1. .إلياس بايسي، آيت محمد مراد، مدى كفاءة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2004-2015، مجلة معهد العلوم الاقتصادية "مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ".
2. ارنستو هيرناندیزكاتا، لزيادة النمو والاستثمار في إفريقيا جنوب الصحراء ماذا يمكن عمله؟، مجلة التمويل والتنمية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، (ديسمبر 2000)
3. حبيطة علي، أثر الإنفاق العام على معدل التضخم -دراسة قياسية لأثر نفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2013، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية — 26، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 36 أكتوبر 2018 .

4. زرواط فاطمة الزهراء، مناد احمد، تطور النفقات العامة في الجزائر و أثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014، مجلة المالية و الأسواق، جامعة مستغانم.
5. محمد حسن عودة، دراسة و تحليل العلاقة بين الإنفاق العام و الناتج المحلي الإجمالي و مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1975-2014)، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة البصرة، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 31، 2017.
6. محمد خير العكام، المالية العامة 1، منشورات الجامعة الافتراضية السورية ، سوريا، 2017.
7. محمد دهان، مريم زغاشو، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي -اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا-، جامعة قسنطينة 2، ديسمبر 2017.

ج-الرسائل الجامعية

1. بن عزة محمد ، ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالاهداف ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وجامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان – الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015.
2. فتوح خالد، تطور الإنفاق العمومي وأثره على التنمية المستدامة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.
3. غراسي نورية، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر "2004-2016"، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية و تجارة دولية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، 2017-2018 .
4. إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (2001-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، شعبة اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015.
5. زكريا محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2014/2013.

6. عائشة بن ناصر، الرقابة المالية على النفقات العمومية –دراسة حالة المراقبة المالية لولاية بسكرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

7. مصطفى ولد حام، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2004.

8. حبيب كميل، البني حازم، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000.

9. كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم – الجزائر–، الجزائر، 2010/2009.

10. عماري الياقوت، أثر السياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر (1995-2013)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة اكلي منحد اولحاج، البويرة، 2014-2015.

11. خديجة حسان دواجي، دراسة إحصائية تحليلية للبرامج التنموية وأثرها على العمالة بالجزائر خلال الفترة (2001-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة و اقتصاد المؤسسة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2014-2015.

12. عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، السنة الجامعية 2015-2016.

د– الملتقيات العلمية

1. منذر قحف، ندوة بعنوان قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات، الطبعة الثانية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2003.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. David Romer, Macroéconomie approfondie, traduire par Fabrice Magrolle, édition Edi science international: Paris, France, 1997.

2. Gervasio SEMEDO, L'évolution des dépenses publiques en France :loi de Wagner, cycle électoral et contrainte européenne des subsidiarité, L'Actualité économique, Revue d'analyse économique, vol. 83, no2, juin 2007.
3. Jean Arrons, (1999): Les théories de la croissance, édition du seuil: Paris, France.
4. Jean Rivoire, (1994):L'économie de marché, Que sais-je?, édition Dahleb, Alger.
5. Jean-Olivier Hairault , Analyse macroéconomique, édition la découverte, France, 2000.

6. Marc Montoussé Dominique Chamblay**,** 100 fiches pour comprendre les sciences économiques, Bréal, 2011**.**
7. Robert Barro, Xavier Sala-I- Martin,(1996): La croissance économique, traduire par Fabrice Magrolle, édition Edi science internationale: Paris, France.

ثالثا: المواقع الالكترونية الرسمية

1. faculty.mu.edu.sa/ Consulté le: 14/11/2018.
2. Yildisoglu.10.mx / Consulté le: 12/10/2018
3. www.univ-chlef.dz/ Consulté le: 06/01/2014